الجواهر السّنيّة

علـى

الـسَّـمـرقـنـديَّـة

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٧هـ - ٢٠٢٥م

www.lisanarb.com

مكتبة لسان العرب

الجواهر السّنيّة

على

السَّمرقنديَّة

تـألـيـف

الفاضل الزّكيّ العالم المدرّس الشّيخ السّيّد

عثمان بن المكّيّ التوزريّ الزّبيدي

أحد أعيان المدرّسين بجامع الزّيتونة الأعظم بتونس عمره الله آمين

خـدمـه

تقيّ الدّين بن عبد الحكيم العوّادي

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام علىٰ أشرف الأنبياء والمرسلين، نبيّنا محمّد وعلىٰ آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلىٰ يوم الدّين.

أما بعد، فإنّ من أشهر ما صُنِّف في علم البيان رسالةُ الاستعارات للإمام أبي القاسم اللّيثي السّمرقندي، وهي -كما قال العلّامة ابن عاشور- «زبدة مستخلصة من تحقيقات المطوَّل والمفتاح»، ففيها من المباحث الدّقيقة المتعلّقة بالاستعارات وبسط مذاهب البيانيّين فيها ما يُحْوِجُ إلىٰ الشّرح والبيان، ولذلك كثُرَت شروح العلماء وحواشيهم وتقريراتهم عليها، ولَمَّا كانت هذه الرسالة من المقرّرات الدّراسيّة علىٰ طلّاب التّعليم الزّيتوني ضرب معهم الشّيخ عثمان بن المكّي التّوزري -أحد شيوخ جامع الزّيتونة- بسهم، فوضع عليها شرحا «لطيف المباني سهل المعاني» لم يتعرّض فيه للمناقشات اللّفظية التي تشوّش الطّالب وتُضْنِيه وتُعِيقُه عن هضم المقصود الأصليّ من مسائل الفنّ.

وقد يسّر الله لي الاطّلاع علىٰ مجموعة من مؤلّفات الشّيخ عثمان بن المكّي التّوزري قبل عشر سنوات تقريبا ومنها هذه الرّسالة «الجواهر السّنيّة علىٰ السّمرقنديّة» فاستعنت الله علىٰ خدمتها وإخراجها في صورة مرضية تهيّئ لطلبة العلم الاستفادة منها علىٰ الوجه الأكمل، لكن حال دون نشرها

هموم وغموم وصوارف وعوائق، حتّىٰ يسّر الله الأسباب فأعدت النّظر فيها ومراجعتها تمهيدا لنشرها، ويتمثّل عملي فيها في ضبط نصّها بالشّكل التّامّ مع تحليتها بتعليقات تكشف اللّثام عن خباياها وتعين الطّالب علىٰ تفهّم مضامينها، واعتمدت في ذلك علىٰ أشهر ما كتب عليها كشرح العصام مع حاشية الصبان، وشرح الملوي مع حاشيتي الأمير والخضري، وحواشي الدمنهوري والعطار وزيني دحلان والبيجوري -مع تقريرات الأجهوري-، مع الرّجوع إلىٰ أمّهات كتب الفنّ كالمطوّل مع حواشي عبد الحكيم السيالكوتي، ومختصر السعد مع حاشية الدسوقي والتجريد للبناني، والأطول للعصام، والإيضاح وغيرها.

وأسأل الله ﷻ أن يكون عملا موفّقا وأن ينفع به وبأصله إنّه قريب مجيب.

وصلىٰ الله وسلم وبارك علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

كتبه

تقي الدين بن عبد الحكيم العوادي

في المدينة المنورة علىٰ ساكنها أفضل الصلاة والسلام

يوم الأربعاء ٢٥ ربيع الأنور ١٤٤٧

الموافق لـ ١٧ سبتمبر ٢٠٢٥

ترجمة صاحب المتن

اسـمـه:

إبراهيم بن محمد أبو القاسم بن أبي بكر الليثي السمرقندي، القارئ، بيانيّ مشارك في بعض العلوم، فقيه حنفي، وصفه صاحب كشف الظنون بالفاضل المحقق والعلامة الفاضل.

من مؤلفاته:

١- حاشية علىٰ تفسير البيضاوي

٢- حاشية علىٰ المطوّل

٣- شرح علىٰ الرسالة الوضعية العضدية في الوضع للسيد الشريف علي الجرجاني

٤- مستخلص الحقائق شرح كنز الدقائق في فقه الحنفية

وفـاتـه:

تباينت المصادر في تحديد سنة وفاته، فاكتفىٰ الأستاذ عمر رضا كحالة بالتخمين إذ قال: «كان حيًا سنة ٨٨٨هـ»، ويبدو أنه اعتمد في جزمه هذا علىٰ ما جاء في كشف الظنون من أن السمرقندي فرغ من شرحه علىٰ الرسالة العضدية للسيد الشريف علي الجرجاني في هذه السنة إذ قال: فرغ من تحريره سنة ثمان وثمانين وثمانمائة، أما الأستاذ خير الدين الزركلي في

كتابه الأعلام فيجزم بأن وفاته كانت سنة ٩٠٧هـ. وقد ذكر صاحب معجم المطبوعات أنه من علماء النصف الثاني من القرن التاسع[١].

❃ ❃ ❃

مكتبة لسان العرب
أ. علاء الدين شوقي
@lisanarb
www.lisanarb.com

(١) تنظر ترجمته في: كشف الظنون ٨٤٥ و٨٥٣، وإيضاح المكنون ١/ ١٤٠ و١٩٤، ومعجم المطبوعات العربية ١/ ١٠٤٤، والأعلام ١/ ٦٥، ومعجم المؤلفين ٢/ ٦٤٣

ترجمة الشارح[١]

اسـمـه:

هو الشّيخ العلاّمة عثمان بن أبي القاسم بن المكّي الزُّبيدي التَّوْزَري؛ نسبة إلىٰ مدينة توزر بالجنوب الغربي التّونسي.

مولده ونشأته:

ولد الشّيخ التّوزري ﵀ بالجريد التّونسي حوالي سنة ١٢٥٤هـ/ ١٨٤٠م، ونشأ في أحضان عائلة متوسّطة الحال والمعاش.

حياته العلميّة:

تدرّج الشيخ التّوزري في تلقّي العلوم الشّرعيّة بجامع الزيتونة حتّىٰ تخرّج منه بشهادة علميّة أهّلته لتولّي القضاء بمدينة توزر، فصار قاضيا شرعيّا بها يقضي بين النّاس بالعدل والحقّ.

فرّ بعد ذلك العلاّمة التّوزري إلىٰ العاصمة هربا من الضبّاط الفرنسيّين بعد أن قضىٰ علىٰ ضابط منهم بالجلد في ساحة المحكمة بعد ثبوت وقوعه في الفاحشة.

(١) يُنظر: تراجم المؤلّفين التّونسيّين لمحفوظ (١/ ١٩٧-١٩٨). معجم المؤلّفين لكحّالة (ص٣٦٩-٣٧٠). الأعلام للزركلي (١/ ٢١٢).

سكن الشّيخ الحاضرة وصار مدرّسا فيها من الطّبقة الصّغرىٰ بجامعها الأعظم، ثمّ مدرّسا من الطّبقة الأولىٰ آخر حياته، فكان نِعم المدرّس؛ يُقرّب العلوم إلىٰ أفهام طلاّبه، ولا يخلو مجلسه العامر من نكتة وطُرفة ومُلحة.

كما كان جريئا في الحقّ لا يخاف في الله لومة لائم، شديدا علىٰ منتقديه، ذا بلاغة وجدل وحجاج، صاحب همّة عالية، معتدًّا بنفسه اعتدادًا شديدًا، لا يهاب خصومه، ولا يتوانىٰ عن التّعريض بهم في دروسه وتتبّعهم في كُتبه.

ومن طريف ما نُقل عنه في هذا؛ أنّه بسبب موقف له مع رئيس النّظارة العلميّة بجامع الزيتونة وقتها مكث سنين متطاولةً مدرّسًا في الطّبقة الصّغرىٰ، وكان كلّما شارك في مناظرة التّرقية إلىٰ رتبة مدرّسٍ من الطّبقة الأولىٰ أخفق، بل كان ربّما شارك في سنة من السّنوات معه بعضُ تلامذته ممّن درسوا عليه في المراحل الأولىٰ في مناظرة التّدريس في الطّبقة الأولىٰ فنجحوا وأخفق، ولم يُرفع عنه هذا الأمر إلاّ آخر حياته بتدخّل من بعض الفضلاء فصار مدرّسا من الطّبقة الأولىٰ بالجامع الأعظم.

يُجمع الكلّ علىٰ صلاحه وورعه، يجتمع عليه النّاس للتّسليم عليه وطلب الدّعاء منه، إذْ كان معروفًا بأنّه مجاب الدّعوة رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

مؤلّفاته:

تميّز الشيخ التّوزري بكثرة تواليفه النّافعة والمفيدة، والتي جعلها في فنون مختلفة كالعقيدة والحديث والفقه واللّغة والبلاغة.

ومنها نذكر:

- التّسهيل والبيان في شرح شواهد العلاّمة المكّودي عبد الرّحمن: وفيه شرح شواهد المكّودي في شرحه علىٰ ألفيّة ابن مالك، وهو مؤلَّف في النّحو.

- توضيح الأحكام علىٰ تحفة الحُكّام: وهو شرح علىٰ نظم تحفة الحكّام لابن عاصم، وهو مؤلَّف في الفقه.

- القلائد العنبريّة في شرح البيقونيّة: وهو مؤلَّف في مصطلح الحديث.

- الجواهر والدّرر علىٰ خطبة المختصر: وهو شرح علىٰ مقدّمة مختصر خليل في الفقه المالكي.

• وفاته:

توفّي رحمه الله يوم الاثنين ٢٠ صفر ١٣٥٠هـ الموافق لـ ٦ جويلية ١٩٣١م، ودُفن في مقبرة الجلاّز بالعاصمة في جنازة مشهودة حضرها جمٌّ غفيرٌ من طلبة العلم والمشايخ والأعيان.

❋ ❋ ❋



متن السمرقندية

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحَمْدُ لِوَاهِبِ العَطِيَّة، وَالصَّلَاةُ عَلَىٰ خَيْرِ البَرِيَّة، وَعَلَىٰ آلِهِ ذَوِي النُّفُوسِ الزَّكِيَّة.

أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ مَعَانِيَ الاسْتِعَارَاتِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا قَدْ ذُكِرَتْ فِي الكُتُبِ مُفَصَّلَةً عَسِيرَةَ الضَّبْطِ، فَأَرَدْتُ ذِكْرَهَا مُجْمَلَةً مَّضْبُوطَةً عَلَىٰ وَجْهٍ نَطَقَ بِهِ كُتُبُ المتَقَدِّمِين، وَدَلَّ عَلَيْهِ زُبُرُ المتَأَخِّرِين، فَنَظمْتُ فَرَائِدَ عَوَائِدٍ لِتَحْقِيقِ مَعَانِي الاسْتِعَارَاتِ وَأَقْسَامِهَا وَقَرَائِنِهَا فِي ثَلاثَةِ عُقُودٍ.

❋ ❋ ❋



العِقْدُ الأَوَّلُ: فِي أَنْوَاعِ المجَازِ

وَفِيهِ سِتُّ فَرَائِدَ:

الفَرِيدَةُ الأُولَى:

المجَازُ المفْرَدُ -أَعْنِي الكَلِمَةَ المسْتَعْمَلَةَ فِي غَيْرِ مَا وُضِعَتْ لَهُ لِعَلَاقَةٍ مَعَ قَرِينَةٍ مَانِعَةٍ عَنْ إِرَادَتِهِ- إِنْ كَانَتْ عَلَاقَتُهُ غَيْرَ المشَابَهَةِ فَمَجَازٌ مُرْسَلٌ، وَإِلَّا فَاسْتِعَارَةٌ مُصَرَّحَةٌ.

الفَرِيدَةُ الثَّانِيَةُ:

إِنْ كَانَ المسْتَعَارُ اسْمَ جِنْسٍ أَيِ اسْمًا غَيْرَ مُشْتَقٍّ فَالاسْتِعَارَةُ أَصْلِيَّةٌ، وَإِلَّا فَتَبَعِيَّةٌ؛ لِجَرَيَانِهَا فِي اللَّفْظِ المذْكُورِ بَعْدَ جَرَيَانِهَا في المصْدَرِ إِنْ كَانَ المسْتَعَارُ مُشْتَقًّا، وَفِي مُتَعَلَّقِ مَعْنَىٰ الحَرْفِ إِنْ كَانَ حَرْفًا. وَالمرَادُ بِمتَعَلَّقِ مَعْنَىٰ الحَرْفِ مَا يُعَبَّرُ بِهِ عَنْهُ مِنَ المعَانِي المطْلَقَةِ كَالابْتِدَاءِ وَنَحْوِهِ. وَأَنْكَرَ التَّبَعِيَّةَ السَّكَّاكِيُّ، وَرَدَّهَا إِلَىٰ المَكْنِيَّةِ كَمَا سَتَعْرِفُهُ.

الفَرِيدَةُ الثَّالِثَةُ:

ذَهَبَ السَّكَاكِيُّ إِلَىٰ أَنَّهُ إِنْ كَانَ المسْتَعَارُ لَهُ مُحَقَّقًا حِسًّا أَوْ عَقْلًا، فَالاسْتِعَارَةُ تَحْقِيقِيَّةٌ، وَإِلَّا فَتَخْيِيلِيَّةٌ، وَسَتَنْكَشِفُ لَكَ حَقِيقَتُهَا.

الفَرِيدَةُ الرَّابِعَةُ:

الاسْتِعَارَةُ إِن لَمْ تَقْتَرِنْ بِمَا يُلَائِمُ شَيْئًا مِنَ المسْتَعَارِ مِنْهُ وَالمسْتَعَارِ لَهُ فَمُطْلَقَةٌ، نَحْوُ: «رَأَيْتُ أَسَدًا»، وَإِنِ قُرِنَتْ بِمَا يُلَائِمُ المسْتَعَارَ مِنْهُ فَمُرَشَّحَةٌ، نَحْوُ: «رَأَيْتُ أَسَدًا لَهُ لِبَدٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تُقَلَّمْ»، وَإِنْ قُرِنَتْ بِمَا يُلَائِمُ المسْتَعَارَ لَهُ فَمُجَرَّدَةٌ، نَحْوُ: «رَأَيْتُ أَسَدًا شَاكِي السِّلَاحِ».

وَالتَّرْشِيحُ أَبْلَغُ، لِاشْتِمَالِهِ عَلَىٰ تَحْقِيقِ المبَالَغَةِ فِي التَّشْبِيهِ، وَالإِطْلَاقُ أَبْلَغُ مِنَ التَّجْرِيدِ.

وَاعْتِبَارُ التَّرْشِيحِ وَالتَّجْرِيدِ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ تَمَامِ الاسْتِعَارَةِ؛ فَلَا تُعَدُّ قَرِينَةُ المُصَرَّحَةِ تَجْرِيدًا، نَحْوُ: «رَأَيْتُ أَسَدًا يَرْمِي»، وَلَا قَرِينَةُ المكْنِيَّةِ تَرْشِيحًا.

الفَرِيدَةُ الخَامِسَةُ:

التَّرْشِيحُ:

- يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَاقِيًا عَلَىٰ حَقِيقَتِهِ تَابِعًا لِلاسْتِعَارَةِ لَا يُقْصَدُ بِهِ إِلَّا تَقْوِيَتُهَا.
- وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَعَارًا مِنْ مُلَائِمِ المسْتَعَارِ مِنْهُ لِمُلَائِمِ المسْتَعَارِ لَهُ.

وَيَحْتَمِلُ الوَجْهَيْنِ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا﴾، حَيْثُ اسْتُعِيرَ الحَبْلُ لِلْعَهْدِ، وَذُكِرَ الاعْتِصَامُ تَرْشِيحًا، إِمَّا بَاقِيًا عَلَىٰ مَعْنَاهُ أَوْ مُسْتَعَارًا لِلْوُثُوقِ بِالعَهْدِ.

الفَرِيدَةُ السَّادِسَةُ:

المجَازُ المرَكَّبُ -وَهُوَ المرَكَّبُ المسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ ما وُضِعَ لهُ لعلاقةٍ مع قرينةٍ كَالمفْرَدِ-: إِنْ كَانَتْ عَلَاقَتُهُ غَيْرَ المشَابَهَةِ فَلَا يُسَمَّىٰ اسْتِعَارَةً، وَإِلَّا سُمِّيَ اسْتِعَارَةً تَمْثِيلِيَّةً، نحو: «إِنِّي أَرَاكَ تُقَدِّمُ رِجْلًا وَتُؤَخِّرُ أُخْرَىٰ»، أَيْ: تَتَرَدَّدُ فِي الإِقْدَامِ وَالإِحْجَامِ لَا تَدْرِي أَيُّهُمَا أَحْرَىٰ.

❊ ❊ ❊

العِقْدُ الثَّانِي: فِي تَحْقِيقِ مَعْنَى الاسْتِعَارَةِ بِالكِنَايَةِ

اتَّفَقَتْ كَلِمَةُ القَوْمِ عَلَىٰ أَنَّهُ إِذَا شُبِّهَ أَمْرٌ بِآخرَ فِي غَيْرِ تَصْرِيحٍ بِشَيْءٍ مِنْ أَرْكَانِ التَّشْبِيهِ سِوَىٰ المشَبَّهِ وَدُلَّ عَلَيْهِ بِذِكْرِ مَا يَخُصُّ المشَبَّهَ بِهِ كَانَ هُنَاكَ اسْتِعَارَةٌ بِالكِنَايَةِ، لَكِنِ اضْطَرَبَتْ أَقْوَالُهُمْ، وَلْنَتَعَرَّضْ لَهَا فِي ثَلَاثِ فَرَائِدَ مُذَيَّلَةً بِفَرِيدَةٍ أُخْرَىٰ لِبَيَانِ أَنَّهُ هَلْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ المشَبَّهُ فِي صُورَةِ الاسْتِعَارَةِ بِالكِنَايَةِ مَذْكُورًا بِلَفْظِهِ الموْضُوعِ لَهُ أَمْ لَا؟

الفَرِيدَةُ الأُولَى:

ذَهَبَ السَّلَفُ إِلَىٰ أَنَّ الاسْتِعَارَةَ بِالكِنَايَةِ: لَفْظُ المشَبَّهِ بِهِ المسْتَعَارُ لِلْمُشَبَّهِ فِي النَّفْسِ المَرْمُوزُ إِلَيْهِ بِذِكْرِ لَازِمِهِ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرٍ فِي نَظْمِ الكَلَامِ، وَذِكْرُ اللَّازِمِ قَرِينَةٌ عَلَىٰ قَصْدِهِ مِنْ عُرْضِ الكَلَامِ، وَحِينَئِذٍ فَوَجْهُ تَسْمِيَتِهَا اسْتِعَارَةً بِالكِنَايَةِ أَوْ مَكْنِيَّةً ظَاهِرٌ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ صَاحِبُ الكَشَّافِ، وَهُوَ المخْتَارُ.

الفَرِيدَةُ الثَّانِيَةُ:

يُشْعِرُ ظَاهِرُ كَلَامِ السَّكَّاكِيِّ بِأَنَّهَا لَفْظُ المشَبَّهِ المسْتَعْمَلُ فِي المشَبَّهِ بِهِ بِادِّعَاءِ أَنَّهُ عَيْنُهُ، وَاخْتَارَ رَدَّ التَّبَعِيَّةِ إِلَيْهَا بِجَعْلِ

قَرِينَتِهَا اسْتِعَارَةً بِالكِنَايَةِ، وَجَعْلِهَا قَرِينَتَهَا، عَلَىٰ عَكْسِ مَا ذَكَرَهُ القَوْمُ فِي مِثْلِ: «نَطَقَتِ الحَالُ بِكَذَا»، مِنْ أَنَّ «نَطَقَتْ» اسْتِعَارَةٌ لِـ«دَلَّتْ»، وَالحَالُ قَرِينَةٌ.

وَيَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّ لَفْظَ المشَبَّهِ لَمْ يُسْتَعْمَلْ إِلَّا فِي مَعْنَاهُ، فَلَا يَكُونُ اسْتِعَارَةً، وَهُوَ قَدْ صَرَّحَ بِأَنَّ «نَطَقَتْ» مُسْتَعَارٌ لِلْأَمْرِ الوَهْمِيِّ، فَيَكُونُ اسْتِعَارَةً، وَالاسْتِعَارَةُ فِي الفِعْلِ لَا تَكُونُ إِلَّا تَبَعِيَّةً، فَلَزِمَهُ القَوْلُ بِالاسْتِعَارَةِ التَّبَعِيَّةِ.

الفَرِيدَةُ الثَّالِثَةُ:

ذَهَبَ الخَطِيبُ إِلَىٰ أَنَّهَا التَّشْبِيهُ المضْمَرُ فِي النَّفْسِ، وَحِينَئِذٍ لَا وَجْهَ لِتَسْمِيَتِهَا اسْتِعَارَةً.

الفَرِيدَةُ الرَّابِعَةُ:

لَا شُبْهَةَ فِي أَنَّ المشَبَّهَ فِي صُورَةِ الاسْتِعَارَةِ بِالكِنَايَة لَا يَكُونُ مَذْكُورًا بِلَفْظِ المشَبَّهِ بِهِ كَمَا فِي صُورَةِ الاسْتِعَارَةِ المصَرَّحَةِ، وَإِنَّمَا الكَلَامُ فِي وُجُوبِ ذِكْرِهِ بِلَفْظِهِ الموْضُوعِ لَهُ، وَالحَقُّ عَدَمُ الوُجُوبِ لِجَوَازِ أَنْ يُشَبَّهَ شَيْءٌ بِأَمْرَيْنِ وَيُسْتَعْمَلُ لَفْظُ أَحَدِهِمَا فِيهِ، وَيُثْبَتَ لَهُ شَيْءٌ مِنْ لَوَازِمِ الآخَرِ، فَقَدِ اجْتَمَعَ المصَرَّحَةُ وَالمكْنِيَّةُ، مِثَالُهُ قَوْلُه تَعَالَىٰ: ﴿فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ

وَٱلۡخَوۡفِ﴾ فَإِنَّهُ شَبَّهَ مَا غَشِيَ الإِنْسَانَ عِنْدَ الجُوعِ وَالخَوْفِ مِنْ أَثَرِ الضَّرَرِ مِنْ حَيْثُ الاشْتِمَالُ بِاللِّبَاسِ، فَاسْتُعِيرَ لَهُ اسْمُهُ، وَمِنْ حَيْثُ الكَرَاهِيَةِ بِالطَّعْمِ المرِّ البَشِعِ، فَيَكُونُ اسْتِعَارَةً مُصَرَّحَةً نَظَرًا إِلَىٰ الأَوَّلِ، وَمَكْنِيَّةً نَظَرًا إِلَىٰ الثَّانِي، وَتَكُونُ الإِذَاقَةُ تَخْيِيلًا.

❋ ❋ ❋

العِقْدُ الثَّالِثُ:

فِي تَحْقِيقِ قَرِينَةِ الاسْتِعَارَةِ بِالكِنَايَةِ، وَمَا يُذْكَرُ زِيَادَةً عَلَيْهَا مِنْ مُلَائِمَاتِ المشَبَّهِ بِهِ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: «مَخَالِبُ المنِيَّةِ نَشِبَتْ بِفُلَانٍ»، وَفِيهِ خَمْسُ فَرَائِدَ:

الفَرِيدَةُ الأُولَى:

ذَهَبَ السَّلَفُ إِلَىٰ أَنَّ الأَمْرَ الذِي أُثْبِتَ لِلْمُشَبَّهِ مِنْ خَوَاصِّ المشَبَّهِ بِهِ مُسْتَعْمَلٌ فِي مَعْنَاهُ الحَقِيقِيِّ، وَإِنَّمَا المجَازُ فِي الإِثْبَاتِ، وَيُسَمُّونَهُ اسْتِعَارَةً تَخْيِيلِيَّةً، وَيَحْكُمُونَ بِعَدَمِ انْفِكَاكِ المكْنِيِّ عَنْهُ عَنْهَا، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الخَطِيبُ.

الفَرِيدَةُ الثَّانِيَةُ:

جَوَّزَ صَاحِبُ الكَشَّافِ كَوْنَهُ اسْتِعَارَةً تَحْقِيقِيَّةً لِمُلَائِمِ المشَبَّهِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ﴾ حَيْثُ اسْتُعِيرَ الحَبْلُ لِلْعَهْدِ، وَالنَّقْضُ لِإِبْطَالِهِ.

الفَرِيدَةُ الثَّالِثَةُ:

جَوَّزَ السَّكَّاكِيُّ كَوْنَهُ مُسْتَعْمَلًا فِي أَمْرٍ وَهْمِيٍّ تَوَهَّمَهُ المتكلِّمُ تَشْبِيهًا بِمَعْنَاهُ الحَقِيقِيِّ، وَيُسَمِّيهِ اسْتِعَارَةً تَخْيِيلِيَّةً، وَلَا يَخْفَىٰ أَنَّهُ تَعَسُّفٌ.

الفَرِيدَةُ الرَّابِعَةُ:

المخْتَارُ فِي قَرِينَةِ المكْنِيَّةِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمُشَبَّهِ المذْكُورِ تَابِعٌ يُشْبِهُ رَادِفَ المشَبَّهِ بِهِ كَانَ بَاقِيًا عَلَىٰ مَعْنَاهُ الحَقِيقِيِّ، وَكَانَ إِثْبَاتُهُ لَهُ اسْتِعَارَةً تَخْيِيلِيَّةً كَمَخَالِبِ المنِيَّةِ، وَإِنْ كَانَ لَهُ تَابِعٌ يُشْبِهُ ذَلِكَ الرَّادِفَ المذْكُورَ كَانَ ذَلِكَ الرَّادِفُ مُسْتَعَارًا لِذَلِكَ التَّابِعِ عَلَىٰ طَرِيقِ التَّصْرِيحِ.

الفَرِيدَةُ الخَامِسَةُ:

كَمَا يُسَمَّىٰ مَا زَادَ عَلَىٰ قَرِينَةِ المصَرَّحَةِ مِنْ مُلَائِمَاتِ المشَبَّهِ بِهِ تَرْشِيحًا، كَذلِكَ يُعَدُّ مَا زَادَ عَلَىٰ قَرِينَةِ المكْنِيَّةِ مِنَ الملَائِمَاتِ تَرْشِيحًا لَهَا، وَيَجُوزُ جَعْلُهُ تَرْشِيحًا لِلتَّخْيِيلِيَّةِ أَوِ للاسْتِعَارَةِ التَّحْقِيقِيَّةِ.

أَمَّا الاسْتِعَارَةُ التَّحْقِيقِيَّةُ فَظَاهِرٌ، وَكَذَا التَّخْيِيلِيَّةُ عَلَىٰ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ السَّكَّاكِيُّ لِأَنَّ التَّخْيِيلِيَّةَ مُصَرَّحَةٌ عِنْدَهُ.

وَأَمَّا التَّخْيِيلِيَّةُ عَلَىٰ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ السَّلَفُ، فَلِأَنَّ التَّرْشِيحَ يَكُونُ لِلْمَجَازِ العَقْلِيِّ أَيْضًا بِذِكْرِ مَا يُلَائِمُ مَا هُوَ لَهُ، كَمَا يَكُونُ لِلْمَجَازِ اللُّغَوِيِّ المرْسَلِ بِذِكْرِ مَا يُلَائِمُ الموْضُوعَ لَهُ، وَلِلتَّشْبِيهِ بِذِكْرِ مَا يُلَائِمُ المشَبَّهَ بِهِ، وَلِلاسْتِعَارَةِ المصَرَّحَةِ كَمَا سَبَقَ، وَوَجْهُ الفَرْقِ بَيْنَ مَا يُجْعَلُ قَرِينَةً لِلْمَكْنِيَّةِ وَيُجْعَلُ نَفْسُهُ تَخْيِيلًا أَوِ اسْتِعَارَةً تَحْقِيقِيَّةً أَوْ يُجْعَلُ إِثْبَاتُهُ تَخْيِيلًا، وَبَيْنَ مَا يُجْعَلُ زَائِدًا عَلَيْهَا وَتَرْشِيحًا: قُوَّةُ الاخْتِصَاصِ بِالمشَبَّهِ بِهِ، فَأَيُّهُمَا أَقْوَىٰ اخْتِصَاصًا وَتَعَلُّقًا بِهِ فَهُوَ القَرِينَةُ وَمَا سِوَاهُ تَرْشِيحٌ.

❊ ❊ ❊

الحَمْدُ للهِ رَبِّ العَالَمِين، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَىٰ سَيِّدِنَا محَمَّدٍ وَعَلَىٰ آلِهِ وَأَصْحَابِهِ أَجْمَعِين.

وَبَعْدُ، فَيَقُولُ العَبْدُ الفَقِيرُ إِلَىٰ اللهِ تَعَالَىٰ عُثْمَانُ بْنُ المكِّيِّ الزَّبِيدِيُّ:

هَذَا شَرْحٌ لَطِيفُ المبَانِي، سَهْلُ المعَانِي، سَمَّيْتُهُ «الجَوَاهِر السَّنِيَّة عَلَىٰ السَّمَرْقَنْدِيَّة»، وَاللهَ أَسْأَلُ أَنْ يَنْفَعَ بِهِ كَمَا نَفَعَ بِأَصْلِهِ، إِنَّهُ عَلَىٰ مَا يَشَاءُ قَدِير، وَبِالإِجَابَةِ جَدِير.

* * *

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحَمْدُ لِوَاهِبِ العَطِيَّة، وَالصَّلَاةُ عَلَىٰ خَيْرِ البَرِيَّة، وَعَلَىٰ آلِهِ ذَوِي النُّفُوسِ الزَّكِيَّة.

أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ مَعَانِيَ الاسْتِعَارَاتِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا قَدْ ذُكِرَتْ فِي الكُتُبِ مُفَصَّلَةً عَسِيرَةَ الضَّبْطِ، فَأَرَدْتُ ذِكْرَهَا مُجْمَلَةً مَّضْبُوطَةً عَلَىٰ وَجْهٍ نَطَقَ بِهِ كُتُبُ المتَقَدِّمِين، وَدَلَّ عَلَيْهِ زُبُرُ المتَأَخِّرِين، فَنَظمْتُ فَرَائِدَ عَوَائِدٍ لِتَحْقِيقِ مَعَانِي الاسْتِعَارَاتِ وَأَقْسَامِهَا وَقَرَائِنِهَا فِي ثَلاثَةِ عُقُودٍ.

قَالَ المصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَىٰ: (**الحَمْدُ لِوَاهِبِ العَطِيَّة**[١]، **والصَّلَاةُ** وَالسَّلَامُ[٢] (**عَلَىٰ**) سَيِّدِنَا محَمَّدٍ (**خَيْرِ البَرِيَّة**،) أَيِ الخَلْقِ[٣] (**وَعَلَىٰ آلِهِ**[٤]

---

(١) هكذا في أكثر نسخ السّمرقندية بحذف الموصوف، وفي بعضها (الحمد لله واهب العطيّة)، وفي بعضها (الحمد لله الواهب العطيّة).
ونكتة حذف المصنّف للموصوف: التّنبيه علىٰ قوة اختصاص الصّفة به وأنّها ممّا لا يذهب الوهم إلىٰ اتّصاف غيره بها.
وكذا يقال في حذف الموصوف في قوله (والصّلاة علىٰ خير البريّة). (الصبان علىٰ العصام ص٢٧-٢٨)
والواهب: المعطي بلا مقابل. والعطيّة: «فَعِيلَة» بمعنىٰ «مَفْعُولَة»، اسمٌ للشّيء المعطَىٰ.

(٢) أفرد المصنّف -وهو حنفيّ المذهب- الصّلاة بالذّكر دون السّلام خروجا ممّا اشتهر من كراهة إفراد أحدهما عن الآخر كما هو قول الشّافعية. (الصبان علىٰ العصام ص٣٦-٣٧ والبيجوري ص٧)

(٣) البريّة: مخفّفة من المهموز «بَرِيئَة»، «فَعِيلَة» بمعنىٰ «مَفْعُولَة»، مِنَ البَرْء أي الخَلْق.

(٤) المراد بهم هنا أتباعه في الإيمان والعمل الصّالح، ويدخل فيهم دخولا أوّليا أصحابه وآل بيته رضوان الله عليهم جميعا. (الصبان علىٰ العصام ص٤٠-٤١ والبيجوري ص٨)

ذَوِي **النُّفُوسِ الزَّكِيَّة،)** الطَّاهِرَةِ مِنَ المعَاصِي وَخَبَائِثِ الكُفَّارِ **(أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ مَعَانِيَ الاسْتِعَارَاتِ)** يُرِيدُ بِهَا الاسْتِعَارَةَ التَّصْرِيحِيَّةَ الغَيْرَ التَّخْيِيلِيَّةِ[١]، والاسْتِعَارَةَ بِالكِنَايَةِ، والاسْتِعَارَةَ التَّخْيِيلِيَّةَ **(وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا)** مِنَ الأَقْسَامِ والقَرَائِنِ **(قَدْ ذُكِرَتْ فِي الكُتُبِ مُفَصَّلَةً)** أي مُفَرّقَةً، وَحَيْثُ كَانَتْ كَذَلِكَ فَتَكُونُ **(عَسِيرَةَ الضَّبْطِ)** عَلَىٰ الطَّالِبِ **(فَأَرَدْتُ ذِكْرَهَا)** بِالقَلَمِ[٢] **(مُجْمَلَةً)** أَيْ مَجْمُوعَةً لِتَكُونَ **(مَضْبُوطَةً)** سَهْلَةَ التَّحْصِيلِ لِطَالِبِ العِلْمِ **(عَلَىٰ وَجْهٍ[٣] نَطَقَ بِهِ كُتُبُ المتَقَدِّمِين)** أي دَلَّ عَلَيْهِ دَلَالَةً وَاضِحَةً[٤] **(وَدَلَّ عَلَيْهِ)** أي عَلَىٰ ذَلِكَ الوَجْهِ **(زُبُرُ[٥] المتَأَخِّرِين)**، وَعَبَّرَ فِي جَانِبِ المتَقَدِّمِين بالنُّطْقِ وَفِي جَانِبِ المتَأَخِّرِين بِالدَّلَالَةِ، لِأَنَّ عِبَارَةَ المتَقَدِّمِينَ فِي الغَالِبِ تَكُونُ مَبْسُوطَةً وَاضِحَةً[٦] فَنَاسَبَهَا النُّطْقُ، وعِبَارَةَ المتَأَخِّرِينَ لَمَّا كَانَتْ فِي الغَالِبِ مُخْتَصَرَةً فِرَارًا مِنَ الكَسَلِ بِزِيَادَةِ الإِيضَاحِ فَفِيهَا نَوْعُ خَفَاءٍ فَنَاسَبَهَا التَّعْبِيرُ بالدَّلَالَةِ،

---

(١) جمع الشّارح بين أل والإضافة لأنّ «غير» في معنىٰ «مغاير» وهو وصف. قال ابن مالك في الخلاصة:

ووصل أل بذا المضاف مغتفر ... إن وصلت بالثّان كالجعد الشّعر

(الأمير علىٰ الملوي ص١١)

(٢) قيّد الشّارح الذّكر بالقلم لأنّ الذّكر للشّيء حقيقة هو التّلفّظ به، والذي في الكتب إنّما هو النّقوش. ففي الكلام مجاز مرسل تبعيّ أو استعارة تبعيّة. انظر (العطار ص١٢)

(٣) أي علىٰ طريق.

(٤) معنىٰ النّطق الحقيقي التّلفّظ باللّسان، والكتب لا تتلفّظ باللّسان. ففي الكلام إما استعارة تصريحيّة تبعيّة، أو مجاز مرسل تبعيّ، أو استعارة مكنيّة. انظر تقريرها في (العطار ص١٣ والبيجوري مع تقريرات الأجهوري ص١٢)

(٥) بضمتين جمع زَبُور، أي كتاب.

(٦) لأنّهم بصدد بيان القواعد. (العطار ص١٣)

وَلِذَلِكَ ذَكَرَ الكُتُبَ فِي الأَوَّلِ والزُّبُرَ فِي الثَّانِي، لِأَنَّ الزُّبُرَ ظَاهِرُهَا الكُتُبُ الصَّغِيرَةُ.

ثُمَّ عَطَفَ عَلَىٰ قَوْلِهِ «أَرَدْتُ»: (**فَنَظَمْتُ**(١) **فَرَائِدَ**(٢)) مُضَافٌ و(**عَوَائِدٍ**(٣)) مُضَافٌ إِلَيْهِ، مِنْ إِضَافَةِ المشَبَّهِ بِهِ إِلَىٰ المشَبَّهِ، كَـ «لُجَيْنِ الماءِ» في قَوْلِ الشّاعِرِ(٤) يَصِفُ مَاءً صَافِيًا في جَابِيَةٍ حَوْلَهَا أَشْجَارٌ لَاصِقَةٌ شُعَاعَ الشَّمْسِ الأَصْفَرِ بَعْدَ العَصْرِ والرِّيحُ تُحَرِّكُ غُصُونَ الأَشْجَارِ والأَنَاشِيدُ يُحَاكِيهَا رَنِيمُ الأَوْتَارِ وَنَقْرُ الطَّارِ(٥) في جَمْعٍ مُخْتَارٍ، والبَيْتُ الذي تَضَمَّنَ ذَلِكَ هُوَ قَوْلُهُ:

والرِّيحُ تَعْبَثُ بِالغُصُونِ وَقَدْ جَرَىٰ … ذَهَبُ الأَصِيلِ عَلَىٰ لُجَيْنِ الماءِ(٦)

أَيْ مَاءٍ كَاللُّجَيْنِ، أَي الفِضَّةِ.

وَمَعْنَىٰ قَوْلِهِ «فَرَائِدَ عَوَائِدٍ» أَيْ مَسَائِلَ عَائِدَةً إِلَيْنَا ثَمَرَتُهَا كَالدُّرَرِ الثَّمِينَةِ فِي النَّفَاسَةِ، بَلْ مَسَائِلُ العِلْمِ أَجَلُّ وَأَجْمَلُ، خُصُوصًا إِذَا صَاحَبَهَا عَمَلٌ.

وتِلْكَ الفَرَائِدُ التِي نَظَمَهَا (**لِتَحْقِيقِ**(٧) **مَعَانِي الاسْتِعَارَاتِ**) وَهِيَ

(١) النّظم في اللّغة: جمع اللآلئ في السّلك، والمراد منه هنا تأليف الكلمات والجمل مترتّبة المعاني متناسقة الدّلالة علىٰ ما يقتضيه العقل، ففي الكلام استعارة تصريحيّة تبعيّة أو مجاز مرسل تبعيّ.
انظر تقريرهما في (البيجوري ص١٢)
(٢) جمع فريدة «فَعِيلَة» بمعنىٰ «مَفْعُولَة»، وهي اللّؤلؤة المنفردة في ظرف من خلطها باللآلئ لشرفها.
(٣) جمع عائدة، اسم فاعل مأخوذ من العود بمعنىٰ الرجوع. والمراد بها المسألة سمّيت عائدة لأنها تعود أي ترجع للشّخص من غيره كأشياخه.
(٤) هو أبو إسحاق بن خفاجة الأندلسي.
(٥) آلة تشبه الدفّ.
(٦) ديوان ابن خفاجة ص١٣.
(٧) التّحقيق يطلق علىٰ ذكر الشّيء بدليل، ويطلق علىٰ ذكره علىٰ الوجه الحقّ. وهو المراد هنا. =

التَّصْرِيحِيَّةُ الغَيْرُ التَّخْيِيلِيَّةِ والمكْنِيَّةُ التِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا، وَإِنَّمَا لَمْ يَقُلْ «لِتَحْقِيقِ مَعَانِيهَا» مَعَ تَقَدُّمِ المرْجِعِ أَيْضًا لِطُولِ الفَصْلِ.

وقَوْلُهُ (وَأَقْسَامِهَا) أي أَقْسَامِ الاسْتِعَارَاتِ المذْكُورَةِ.

فَتَنْقَسِمُ التَّصْرِيحِيَّةُ الغَيْرُ التَّخْيِيلِيَّةِ إِلَىٰ أَصْلِيَّةٍ وَتَبَعِيَّةٍ، وَإِلَىٰ تَمْثِيلِيَّةٍ وَغَيْرِ تَمْثِيلِيَّةٍ، وَإِلَىٰ مُرَشَّحَةٍ وَمُجَرَّدَةٍ وَمُطْلَقَةٍ.

وَتَنْقَسِمُ التَّصْرِيحِيَّةُ التَّخْيِيلِيَّةُ إِلَىٰ أَصْلِيَّةٍ وَتَبَعِيَّةٍ، وَإِلَىٰ مُرَشَّحَةٍ وَمُجَرَّدَةٍ وَمُطْلَقَةٍ.

وَتَنْقَسِمُ المكْنِيَّةُ إِلَىٰ مُرَشَّحَةٍ وَمُجَرَّدَةٍ وَمُطْلَقَةٍ فَقَطْ.

وَسَتَأْتِي أَمْثِلَتُهَا إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَىٰ فِي مَوَاضِعِهَا.

وَقَوْلُهُ (وَقَرَائِنِهَا) أَيْ قَرَائِنِ الاسْتِعَارَاتِ، فَجَمَعَهَا لِأَنَّ لِكُلِّ اسْتِعَارَةٍ مِنَ الاسْتِعَارَاتِ المذْكُورَةِ قَرِينَةً لَفْظِيَّةً أَوْ حَالِيَّةً كَمَا سَتَعْرِفُهُ.

(فِي ثَلَاثَةِ عُقُودٍ[1]) يُرِيدُ بِالعُقُودِ الفُصُولَ المشْتَمِلَةَ عَلَىٰ مَسَائِلِ الفَنِّ التِي عَبَّرَ عَنْهَا بِالفَرَائِدِ[2].

= انظر (الصبان علىٰ العصام ص٦٥ والدمنهوري ص٩ والبيجوري ص١٢)

(١) جمع عِقْد بالكسر، أي في ثلاثة سلوك، وهي الخيوط قبل النّظم فيها، وأمّا بعد النّظم فيها فتسمّىٰ سُمُوطا جمع سُمْط. فعلىٰ كلّ من الحالتين لا تسمّىٰ الخيوط وحدها عقودا بل مع المنظوم فيها، فالعقود مجموع المنظوم والمنظوم فيه الذي هو القلادة. فلفظ العقود هنا علىٰ هذا مجاز مرسل علاقته الكلّية والجزئيّة. انظر (الصبان علىٰ العصام ص٦٨-٦٩ والبيجوري ص١٣)

(٢) العقد الأوّل للأقسام، ويفهم منه تحقيق المصرّحة وقرينتها وترشيحها وتجريدها.
والثّاني للمعاني، أي الأحوج منها إلىٰ التّحقيق، وهي المكنيّة.
والثّالث لما يحتاج من القرائن للتّحقيق، وهي التّخييليّة فلها اعتباران: كونها من المعاني،=

العِقْدُ الأَوَّلُ:

فِي أَنْوَاعِ المجَازِ

وَفِيهِ سِتُّ فَرَائِدَ:

الفَرِيدَةُ الأُولَى:

المجَازُ المفْرَدُ -أَعْنِي الكَلِمَةَ المسْتَعْمَلَةَ فِي غَيْرِ مَا وُضِعَتْ لَهُ لِعَلَاقَةٍ مَعَ قَرِينَةٍ مَانِعَةٍ عَنْ إِرَادَتِهِ- إِنْ كَانَتْ عَلَاقَتُهُ غَيْرَ المشَابَهَةِ فَمَجَازٌ مُرْسَلٌ، وَإِلَّا فَاسْتِعَارَةٌ مُصَرَّحَةٌ.

[العِقْدُ الأَوَّلُ]

(العِقْدُ الأَوَّلُ) مِنْهَا (فِي) بَيَانِ (أَنْوَاعِ المجَازِ) اللُّغَوِيِّ البَيَانِيِّ، لَا العَقْلِيِّ[1]؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهُ فِي هَاتِهِ الرِّسَالَةِ، وَهُوَ إِسْنَادُ[2] الفِعْلِ أَوْ مَا فِي

= وكونها قرينة للمكنيّة، وقد ذكر معها التّرشيح أيضا. (تهذيب الرسالة السمرقندية للملا خليل الأسعردي ص٥)

(١) نسبة للعقل، لأنّ التّجوّز والتّصرّف فيه في أمر معقول يدرك بالعقل وهو الإسناد، بخلاف المجاز اللّغوي فإنّ التصرّف فيه في أمر نقليّ وهو أنّ هذا اللّفظ لم يوضع لهذا المعنىٰ. (الدسوقي علىٰ السعد ١/ ١٧٤)

(٢) المراد من الإسناد: النّسبة الحاصلة من ضمّه لما هو له، كانت النّسبة إنشائيّة أو خبريّة. (الدسوقي علىٰ السعد ١/ ١٧١)

مَعْنَاهُ[١] إِلَىٰ غَيْرِ مَا هُوَ لَهُ[٢] لِمُلَابَسَةٍ[٣] بَيْنَهُمَا وَقَرِينَةٍ[٤] كَـ «جَرَىٰ المِيزَابُ»[٥]، وَ«عِيشَةٌ رَاضِيَةٌ»[٦]، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ[٧]:

يَزِيدُكَ وَجْهُهُ حُسْنًا[٨] إِذَا مَا زِدْتَهُ نَظَرًا[٩]

إِلَىٰ غَيْرِ ذَلِكَ.

فَالذِي يَتَنَوَّعُ إِلَىٰ مُفْرَدٍ وَمُرَكَّبٍ وَغَيْرِهِمَا مِمَّا ذُكِرَ فِي هَذَا العِقْدِ هُوَ الأَوَّلُ، لِأَنَّ مَا يَأْتِي مَبْنِيٌّ عَلَيْهِ فَهُوَ كَالأَصْلِ لَهُ.

---

(١) أي معنىٰ الفعل الأصلي؛ وهو الحدث. وذلك كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصّفة المشبّهة واسم التّفضيل والظّرف والجارّ والمجرور. (انظر شرح تحفة الإخوان الدردير مع الصاوي ص١٠)

(٢) أي إلىٰ غير ما حقّه أن يسند إليه.

(٣) أي تعلّق وارتباط بين المسند وذلك الغير. وللفعل وما في معناه ملابَسات مختلفة، فيلابِس الفاعل لصدوره منه أو قيامه به، والمفعول به لوقوعه عليه، والمصدر لكونه جزء مفهومه، والزّمان والمكان لوقوعه فيهما، والسّبب لأنّ له دخولا في حصوله. (الدسوقي علىٰ السعد ١/١٧٨)

(٤) صارفة عن إرادة الإسناد الحقيقي وهو الإسناد إلىٰ ما هو له. والقرينة إما لفظية وإما معنوية.
انظر (شرح تحفة الإخوان للدردير ص١٠)

(٥) مثال لما بني للفاعل وأسند إلىٰ المكان، إذ الميزاب مكان جري الماء، والأصل: «جرىٰ الماء في الميزاب».

(٦) مثال لما بني للفاعل وأسند إلىٰ المفعول به، إذ العيشة مرضية. والأصل: «هو راضٍ عيشَتَه»، فحذف المبتدأ وأقيم المفعول مقامه وأسند إليه الرّضا وحذف المضاف إليه. (شرح تحفة الإخوان للدردير ص١٢)

(٧) البيت ينسب لعبد الصّمد بن المعذَّل ولأبي نُواس وللعبّاس بن الأحنف.

(٨) مثال لما بني للفاعل وأسند إلىٰ السّبب، أي يزيدك الله حسنا في وجهه لِمَا أودعه من دقائق الحسن والجمال. (المطوّل ص١٣٣)

(٩) شعر عبد الصّمد بن المعذَّل ص١٠١، الدرّ الفريد ١١/٣٤٨، الإيضاح للقزويني ص١٠٧.

وَعَبَّرَ عَنْهُ بِـ «المجازِ» وَإِنْ كَانَتْ الرِّسَالَةُ مَوْضُوعَةً لِمَعَانِي الاسْتِعَارَاتِ وَمَا ذُكِرَ مَعَهَا كَمَا قَالَ لِأَنَّ الاسْتِعَارَةَ مَبْنِيَّةٌ عَلَيْهِ.

وَقَوْلُهُ «العِقْدُ الأَوَّلُ فِي أَنْوَاعِ المجَازِ» إلخ مِنْ ظَرْفِيَّةِ الدَّالِّ في المدْلُولِ[١].

وَقَوْلُهُ (**وَفِيهِ سِتُّ فَرَائِدَ**) مِنْ ظَرْفِيَّةِ الأَجْزَاءِ في الكُلِّ[٢]، يَعْنِي مِنْ ظَرْفِيَّةِ المفَصَّلِ -بفتح الصّاد- فِي المجْمَلِ.

[الفَرِيدَةُ الأُولَى]

وَقَوْلُهُ (**الفَرِيدَةُ الأُولَىٰ**) تَرْجَمَةٌ إِعْرَابُهَا كَسَائِرِ إِعْرَابِ التَّرَاجِمِ:

١- خَبَرٌ لمبتَدَأٍ محذُوفٍ[٣]

٢- أَوْ مبتَدَأٌ خَبَرُه محذُوفٌ[٤]

٣- أَوْ مَنْصُوبٌ بِفِعْلٍ محذُوفٍ[٥] كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ، وَقِسْ عَلَيْهَا مَا يَأْتِي.

---

(١) لأنّ العقد -كبقيّة أسماء التراجم- ألفاظٌ، والأنواع معان، لأنّ المراد بأنواع المجاز المسائل التي يتعرض فيها لأنواعه، والمسائل اسم للنّسب وهي معان. وظرفية الدّال في المدلول ظرفية مجازية.
انظر (الصبان علىٰ العصام ص٧٢ العطار ص١٦ الدمنهوري ص١٠)

(٢) إلىٰ ذلك ذهب الصبّان، وقال الدّمنهوري: هو الأَوْلىٰ. وذهب العطّار إلىٰ أنّها من ظرفية المدلول، أي الفرائد بمعنىٰ المعاني في الدال، أي العقد بمعنىٰ النّظم.
انظر (الصبان علىٰ العصام ص٧٦ العطار ص١٧ الدمنهوري ص١٠)

(٣) أي: التي نذكرها الفريدة الأولىٰ، أو: هذه الفريدة الأولىٰ.
انظر (العطار ص١٧والدسوقي علىٰ السعد ١/ ١٢٥)

(٤) أي: الفريدة الأولىٰ التي نذكرها. انظر (العطار ص١٧والدسوقي علىٰ السعد ١/ ١٢٥)

(٥) أي: أذكر لك الفريدة الأولىٰ. انظر (الدسوقي علىٰ السعد ١/ ١٢٥)

(المجازُ المفرَدُ -أعني الكلمةَ المستَعْمَلةَ في غيرِ ما وُضعتْ لهُ لعلاقةٍ مع قرينةٍ مانِعةٍ عن إرادتهِ- إنْ كانت علاقَتُهُ غَيْرَ المشابهةِ فمجازٌ مُرْسَلٌ، وإلَّا[1] فاسْتِعَارَةٌ مُصَرَّحَةٌ.)

فَقَوْلُهُ: «المجازُ المفْرَدُ» مبْتَدَأٌ، وَجُمْلَةُ: «إنْ كَانَتْ عَلَاقَتُهُ غَيْرَ المشَابَهَةِ» خَبَرُهُ.

وَقَوْلُهُ: «أَعْنِي الكَلِمَةَ المسْتَعْمَلةَ» إلخ جمْلَةٌ مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَ المبْتَدَأِ والخبَرِ لِلْبَيَانِ.

وَقَيَّدَ المجَازَ بِـ «المفْرَد» لِأَنَّ حَقِيقَتَهُ تُبَايِنُ حَقِيقَةَ المركَّبِ فَلَا يُمْكِنُ تَعْرِيفُهُمَا في تَعْرِيفٍ وَاحِدٍ بِحَيْثُ تَحْصُلُ مَعْرِفَةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِخُصُوصِهِ.

وَإِنَّمَا قَالَ: «أَعْنِي» وَلَمْ يَقُلْ: «وَهُوَ» إِشَارَةً إِلَىٰ تَعَدُّدِ اصْطِلَاحَاتِ المفْرَدِ وَكَثْرَتِهَا، فَالعِنَايَةُ تَقْضِي أَنَّ المرَادَ مُلْتَبِسٌ بِغَيْرِهِ يُقْصَدُ إِلَىٰ تَمْيِيزِهِ مِنْ بَيْنِ أَمْثَالِهِ بِالحُكْمِ[2].

والمرَادُ بِـ «الكَلِمَةِ» هُنَا مَا هُوَ مُصْطَلَحُ النَّحْوِيِّينَ، فَيَشْمَلُ الاسْمَ

(١) (إلّا): «إنْ» الشّرطية مدغمة في «لا» النّافية، وفعل الشّرط محذوف. وهذه العبارة كثيرا ما تقع فيظنّ أنّ «إلا» استثنائية، وليس كذلك. (العطار ص٣٩)

(٢) الدّمنهوري: فإن قلت: إنّ العناية كالمراد لا يؤتىٰ بهما إلا في مقام يوهم خلاف المراد، وهل هنا إبهام حتّىٰ يأتي المصنّف بعناية؟ قلت: نعم، يتوهّم من أوّل الأمر أنّ المجاز بالحذف وبالزيادة من قبيل المجاز المفرد المشهور المصطلح عليه وهو المعرّف بما ذكره المصنّف بقوله: «الكلمة المستعملة الخ» مع أنّه ليس كذلك. وكأنّ المصنّف قال: أقصد به الكلمة الخ، لا مطلقا، فإنّ غير الكلمة إلخ ليس من المجاز المشهور المصطلح عليه. (الدمنهوري ص١١)

والفِعْلَ والحَرْفَ، وَحِينَئِذٍ فَلَا يَدْخُلُ فِيهِ المهْمَلُ حَتَّىٰ يَخْرُجَ بِقَوْلِهِ «المسْتَعْمَلَة»(١)، بَلْ يَخْرُجُ بِهِ الموْضُوعُ قَبْلَ الاسْتِعْمَالِ، كَذَا قَالُوا(٢).

وَلَا يَرِدُ عَلَىٰ قَوْلِهِ «الكَلِمَة» المرَكَّبَاتُ التي جُعِلَتْ أَعْلَامًا لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ المفْرَدَاتِ حَقِيقَةً أَوْ مَجَازًا.

وَقَوْلُهُ «المسْتَعْمَلَة» أَخْرَجَ بِهِ الكَلِمَةَ قَبْلَ الاسْتِعْمَالِ(٣) كَلَفْظَةِ «أَسَد» مَثَلًا بَعْدَ وَضْعِ(٤) الوَاضِعِ لَهَا وَقَبْلَ الاسْتِعْمَالِ كَمَا مَرَّ، فَإِنَّهَا لَيْسَتْ بِمَجَازٍ كَمَا أَنَّهَا لَيْسَتْ بِحَقِيقَةٍ(٥).

وَقَوْلُهُ «في غَيْرِ مَا وُضِعَتْ لَهُ» أَيْ فِي غَيْرِ كُلِّ مَعْنًى وُضِعَتْ لَهُ(٦)، أَخْرَجَ بِهِ الحَقِيقَةَ؛ مُرْتَجَلَةً(٧) كَانَتْ كَـ «سُعَاد»(٨) و«أُدَد»(٩)،

---

(١) كما قاله الدسوقي علىٰ السعد ٣/ ٢٥٥.

(٢) لأنّ الكلمة قبل الوضع لا تسمّىٰ كلمة، بل هي من المهملات، فلم تدخل في الكلمة حتىٰ يحتاج لإخراجها. (العطار ص١٩)

(٣) الاستعمال: إطلاق اللّفظ وإرادة المعنىٰ.

(٤) الوضع: تعيين اللّفظ بإزاء المعنىٰ.

(٥) لأنّ المجاز والحقيقة إنّما يجريان في اللّفظ بعد استعماله. (العطار ص١٩)

(٦) «غير» من أدوات النفي، و«ما» اسم موصول أو نكرة. وعلىٰ كلٍّ هو مفيد للعموم، فيكون النّفي مسلّطا علىٰ كلّ فرد، أي لم يستعمل في فرد من الأفراد التي وضعت له. (العطار ص١٩)

(٧) المرتجل: هو اللّفظ الموضوع لمعنىٰ ابتداء من غير نقل عن شيء. (الدسوقي علىٰ السعد ٣/ ٢٥٦)

(٨) مثال للمؤنث، اسم امرأة.

(٩) مثال للمذكّر، اسم لأبي قبيلة من اليمن، وهو أُدَد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير. ونوزع في ارتجاله بأنّه منقول من جمع أُدَة وهي المرّة من الوُدّ كغُرَف وغُرْفَة والهمزة بدل من الواو المضمومة. وقال شيخ الإسلام: «أدد» علم رجل مشتق عند سيبويه من الود، =

أَوْ مَنْقُولَةً(١) كَ «فَضْل» و«أَسَد»(٢)، أَوْ مُشْتَرَكَةً(٣) كَ «عَيْن»(٤)؛ لِأَنَّ هَذِهِ كُلَّهَا مُسْتَعْمَلَةٌ فِي مَا وُضِعَتْ لَهُ.

وَزَادَ غَيْرُ المصَنِّفِ(٥) . . . .

= فهمزته بدل من واو؛ وعند غيره من الأد بفتح الهمزة وكسرها وهو العظيم فهمزته أصلية. ولعل ارتجاله مبني علىٰ هذا.
انظر (المقاصد الشافية للشاطبي ١/ ٣٧٢ والخضري علىٰ ابن عقيل ١/ ٦٥)

(١) المنقول: هو اللّفظ الموضوع لمعنىٰ بعد وضعه لمعنىٰ آخر لمناسبة مع هجران المعنىٰ الأوّل. (الدسوقي علىٰ السعد ٣/ ٢٥٦)

(٢) إذا سمّي بهما. الأول منقول من مصدر فَضُل الرّجلُ يَفْضُلُ فَضْلا، والثاني منقول من اسم جنس الحيوان المفترس، وفي تمثيله بهما تنبيه علىٰ أنّ النّقل في الأعلام يكون من أسماء المعاني كالمثال الأول، ويكون من أسماء الأعيان كالمثال الثاني. انظر (المقاصد الشافية للشاطبي ١/ ٣٧٠-٣٧١)

(٣) المشترك: ما وضع لمعان متعدّدة بلا ملاحظة لوضع في وضع آخر في زمان أو أزمنة مع مناسبة أو لا. (التجريد للبناني ٤/ ١٥٦)

(٤) إذا استعمل المشترك في أحد معانيه، لأنه لم يصدق عليه أنه لم يستعمل في جميع ما وضع له بل استعمل في بعض ما وضع له. (العطار ص١٩) وانظر (الدسوقي علىٰ السعد ٣/ ٢٥٦)

(٥) كالقزويني في تلخيص المفتاح. وإنّما قيّد بذلك ليدخل المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر؛ كلفظ الصّلاة إذا استعمله المخاطِب بعرف الشّرع في الدّعاء مجازا، فإنّه وإن كان مستعملا فيما وضع له في الجملة، فليس بمستعمل فيما وضع له في الاصطلاح الذي به التّخاطب، أعني الشّرع، وليخرج من الحقيقة ما يكون له معنىٰ آخر باصطلاح آخر؛ كلفظ الصّلاة المستعمل بحسب الشّرع في الأركان المخصوصة، فإنّه يصدق عليه أنّه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له، لكن بحسب اصطلاح آخر وهو اللّغة، لا بحسب اصطلاح التّخاطب وهو الشّرع. (مختصر المعاني ص٢٩٥)
والحاصل أنّ المصنّف -يعني القزويني- زاد قوله: «في اصطلاح التّخاطب» لأجل أن يدخل في التّعريف بعض أفراد المجاز، ولأجل أن يخرج من التّعريف بعض أفراد الحقيقة، وهو اللّفظ المستعمل في غير ما وضع له لكن ليس غيرا في اصطلاح =

قَيْدًا آخَرَ وَهُوَ «فِي اصْطِلَاحِ التَّخَاطُبِ»[١]، وَإِنَّمَا تَرَكَهُ لِلاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِالقَرِينَةِ[٢].

وَقَوْلُهُ «لِعَلَاقَةٍ» يَعْنِي بِمُلَاحَظَةِ[٣] عَلَاقَةٍ، مُتَعَلِّقٌ بـ «المسْتَعْمَلَة»، أَخْرَجَ بِهِ الغَلَطَ[٤] نحو «خُذْ هَذَا الفَرَسَ» مُشِيرًا إِلَىٰ كِتَابٍ، لِأَنَّ هَذَا الاسْتِعْمَالَ

= التخاطب وإنّما هو غير في اصطلاح آخر. (الدسوقي علىٰ السعد ٣/ ٢٥٧)
وللعلماء في هذا القيد كلام طويل يُخْرِج استجلابه عن المقصود فانظره إن شئت في (الدسوقي علىٰ السعد ٣/ ٢٥٧ والتجريد ٤/ ١٥٦ والصبان علىٰ الملوي ص٨٠-٨٦ والعطار ص١٩-٢٠ والدمنهوري ص١١-١٢ والخضري علىٰ الملوي ص٣٥-٣٧)

(١) أي في الاصطلاح الذي يقع بسببه التّخاطب والتّكلّم. (الدسوقي علىٰ السعد ٣/ ٢٥٧)

(٢) الذي في الملّوي وحواشيه والدّمنهوري والبيجوري أنّ هذا القيد مستغنىٰ عنه بالعلاقة لا بالقرينة.
الملّوي: والحقّ أن قوله «لعلاقة مع قرينة» يكفي عن قيد «في اصطلاح التّخاطب» كما أشرت إلىٰ ذلك بتقدير مضاف بقولي «لملاحظة علاقة». (الملوي مع الأمير ص١٥)
الخضري: هذا جواب عن كون المصنّف ترك هذا القيد من التّعريف مع الاحتياج إليه بأنّه ذكر العلاقة التي تغني عنه لأنّ استعمال اللّغوي الصّلاة في الدّعاء ليس لعلاقة بل لكونها موضوعة له فخرجت عن المجاز. (الخضري علىٰ الملوي ص٣٦)
البيجوري: واعلم أن هذا القيد «لعلاقة» يغني عما زاده بعضهم من قيد «في اصطلاح التخاطب» ليصير التعريف جامعا مانعا . . . لأنّ اللّام لام الأجل ولفظ الصّلاة مثلا إذا استعمله الشّرعيّ في الدّعاء أو اللّغويّ في الأقوال والأفعال لا شكّ أنّه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له لأجل علاقة، بخلافه إذا استعمله الشّرعيّ في الأقوال والأفعال أو اللّغوي في الدّعاء فإنّه ليس كلمة مستعملة في غير ما وضعت له لأجل علاقة لعدم ملاحظة العلاقة في هذه الحالة، فتدبر. (البيجوري مع تقريرات الأجهوري ص١٦-١٧)

(٣) فلا يكفي في المجاز وجودها من غير أن يعتبرها المستعمل ويلاحظها، فالمصحّح لاستعمال اللّفظ في غير ما وضع له ملاحظتها لا مجرّد وجودها. (الدسوقي علىٰ السعد ٣/ ٢٥٩)

(٤) أي ما سبق إليه لسان المتكلم، فالغلط الخارج هو اللساني. (العطار ص٢٠)، أما الغلط في الاعتقاد ففيه تفصيل انظره في (الدسوقي علىٰ السعد ٣/ ٢٦٠)

لَيْسَ لِمُلَاحَظَةِ عَلَاقَةٍ، وَلَا عَلَاقَةَ بَيْنَهُمَا، وَكَذَا إِذَا كَانَتْ عَلَاقَةٌ بَيْنَ المعْنَيَيْنِ وَلَمْ تَكُنْ مَقْصُودَةً بِأَنْ كَانَ الاسْتِعْمَالُ سَهْوًا مَثَلًا.

والعَلَاقَةُ -بفتح العين-(١): مُنَاسَبَةٌ خَاصَّةٌ بَيْنَ المعْنَىٰ الحَقِيقِيِّ والمعْنَىٰ المجَازِيِّ تُصَحِّحُ نَقْلَ مَا وُضِعَ لِلْمَعْنَىٰ الحَقِيقِيِّ لِلْمَعْنَىٰ المجَازِيِّ.

وَقَوْلُهُ «مَعَ قَرِينَةٍ مَانِعَةٍ عَنْ إِرَادَتِهِ» أي إِرَادَةِ مَا وُضِعَتِ الكَلِمَةُ لَهُ، أَخْرَجَ بِهِ الكِنَايَةِ(٢) كَقَوْلِنَا «فُلَانٌ كَثِيرُ الرَّمَادِ» فَإِنَّ المرَادَ بِكَثْرَةِ الرَّمَادِ لَازِمُهَا وَهُوَ كَثْرَةُ الضِّيَافَةِ بِوَسَائِطَ، فَالرَّمَادُ الموْصُوفُ بِالكَثْرَةِ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ كَلِمَةٌ مُسْتَعْمَلَةٌ في غَيْرِ مَا وُضِعَتْ لَهُ لِعَلَاقَةٍ مَعَ قَرِينَةٍ، والعَلَاقَةُ بَيْنَهُمَا اللُّزُومُ، والقَرِينَةُ هُنَا حَالِيَّةٌ؛ وَهِيَ كَوْنُ المقَامِ مَقَامَ مَدْحٍ، لَكِنَّ تِلْكَ القَرِينَةَ لَا تَمْنَعُ مِنْ إِرَادَتِهِ نَفْسَ الرَّمَادِ(٣).

وَالقَرِينَةُ: مَا نَصَبَهَا المتَكَلِّمُ لِلدَّلَالَةِ عَلَىٰ قَصْدِهِ(٤).

---

(١) سواء كانت في المعاني كعلاقة المجاز والحبّ القائم بالقلب، أو المحسوسات كعلاقة السّيف والسّوط. وقيل إنها بالفتح في المعاني وبالكسر في الحسّيّات. (الدسوقي علىٰ السعد ٣/ ٢٥٩)

(٢) الكناية: لفظ استعمل في لازم معناه مع جواز إرادة الملزوم.
وتقييد القرينة بهذا القيد مخرج للكناية علىٰ أنّها واسطة بين الحقيقة والمجاز. أمّا علىٰ أنّها من قبيل المجاز فليست خارجة بل إخراجها مضرّ لأنّه يصير التعريف غير جامع، وأمّا علىٰ أنّها حقيقة فهي خارجة بقوله «في غير ما وضعت له». فالأقوال في الكناية ثلاثة. انظر (الدسوقي علىٰ السعد ٣/ ٢٦٠)

(٣) الفرق بين الكناية والمجاز -مع كون كل منهما كلمة مستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة مع قرينة-: صحّة إرادة المعنىٰ الحقيقي في الكناية دون المجاز. فقرينة المجاز مانعة بخلاف قرينة الكناية.

(٤) سواء كانت لفظيّة أم حاليّة.

وَقَوْلُهُ «إنْ كَانَتْ عَلاقَتُهُ غَيْرَ المشابهةِ فمجازٌ مُرْسَلٌ، وإلَّا فاسْتِعَارَةٌ مُصَرَّحَةٌ»: يَعْنِي أَنَّ عَلَاقَةَ المجَازِ المقْصُودَةَ[١] إنْ كَانَتْ غَيْرَ المشَابَهَةِ بَيْنَ المعْنَىٰ الحَقِيقِيِّ وَالمعْنَىٰ المجَازِيِّ، كَاعْتِبَارِ مَا كَانَ[٢] كَإِطْلَاقِ اليَتِيمِ عَلَىٰ البَالِغِ الرَّشِيدِ الذِي لَا أَبَ لَهُ في قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿وَءَاتُوا۟ ٱلْيَتَٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ﴾، فَإِنَّ اليَتِيمَ مَعْنَاهُ الحَقِيقِيُّ الصَّغِيرُ الذِي لَا أَبَ لَهُ، وَيُرَادُ بِهِ في الآيَةِ البَالِغُ الرَّشِيدُ، وَكَاعْتِبَارِ مَا يَؤُولُ[٣] كَإِطْلَاقِ الخَمْرِ عَلَىٰ العِنَبِ فَإِنَّهُ يَؤُولُ إِلَىٰ كَوْنِهِ خَمْرًا نحو (إِنِّيَ أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا)، وَكَالسَّبَبِيَّةِ[٤] أَوِ المسَبَّبِيَّةِ[٥] نَحْوُ «رَعَيْنَا الغَيْثَ[٦]» وَ«أَمْطَرَتِ السَّمَاءُ نَبَاتًا[٧]»، وَالكُلِّيَّةِ[٨] أَوْ الجُزْئِيَّةِ[٩] نَحْوُ (يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ)[١٠] و(تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ)[١١]، وَالحَالِّيَّةِ[١٢] -بتشديد اللّام الثّانية- أَوِ المحَلِّيَّةِ[١٣] نَحْوُ (خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ) أَيْ ثِيَابَكُمْ

---

(١) أي المعتبرة والملاحظة.
(٢) اعتبار ما كان: تسمية الشّيء باسم الشّيء الذي كان عليه.
(٣) وتسمّىٰ علاقة «الأَوْل» عند البيانيّين.
(٤) السّببيّة: تسمية الشّيء باسم سببه.
(٥) المسبّبيّة: تسمية الشّيء باسم مسبّبه.
(٦) أي النّبات الذي سببه الغيث.
(٧) أي غيثا، لكون النّبات مسبّبا عنه.
(٨) الكلّيّة: تسمية الشّيء باسم كلّه.
(٩) الجزئيّة: تسمية الشّيء باسم جزئه.
(١٠) أي أناملهم وهي أجزاء الأصابع، والقرينة استحالة دخول الأصابع بتمامها في الآذان عادة. (الدسوقي علىٰ السعد ٣/ ٢٧٠)
(١١) أطلقت الرّقبة علىٰ الذّات من إطلاق البعض علىٰ الكلّ.
(١٢) تسمية الشّيء باسم حالّه، أي ما يحلّ فيه.
(١٣) تسمية الشّيء باسم محلّه، أي المكان الذي يحلّ فيه.

عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ[١]، وَالآلِيَّةِ أَيْ كَوْنِ الشَّيْءِ آلَةً لِلْفِعْلِ نَحْوُ (واجعل لي لسان صدق) أَيْ ذِكْرًا صَادِقًا وَثَنَاءً جَمِيلًا[٢].

فَقَوْلُ المصَنِّفِ: «فَهُوَ مجازٌ مُرْسَلٌ» جَوَابُ «إِنْ».

وَإِنَّمَا سُمِّيَ مُرْسَلًا لِأَنَّهُ أُرْسِلَ عَنِ ادِّعَاءِ أَنَّ المشَبَّهَ مِنْ جِنْسِ المشَبَّهِ بِهِ.

وَإِنْ لَمْ تَكُنْ عَلَاقَتُهُ المعْتَبَرَةُ غَيْرَ المشَابَهَةِ؛ بِأَنْ كَانَتِ المشَابَهَةَ[٣]، وَسَوَاءٌ كَانَتْ فِي المعْنَىٰ كَلَفْظِ «أَسَد» إِذَا أُطْلِقَ عَلَىٰ رَجُلٍ شُجَاعٍ نَحْوُ «رَأَيْتُ أَسَدًا فِي الحَمَّامِ»، فَالعَلَاقَةُ بَيْنَ مَعْنَىٰ الأَسَدِ وَالرَّجُلِ هِيَ المشَابَهَةُ فِي الشَّجَاعَةِ، وَهِيَ مَعْنًى مِنَ المعَانِي، فَيَنْتَقِلُ الذِّهْنُ مِنَ المشَبَّهِ بِهِ إِلَىٰ المشَبَّهِ بِوَاسِطَةِ القَرِينَةِ وَهِيَ «فِي الحَمَّامِ»، أَوْ فِي الصُّورَةِ[٤]، أَوِ الصِّفَةِ كَقَوْلِ الحَرِيرِيِّ[٥]:

(١) اجتمع في هذه الآية العلاقتان: الحَالِّيّةُ والمحَلِّيَّةُ، فالمراد من الزّينة: الثّياب التي هي محلّ الزّينة، فذكر الزّينة وأراد الثّياب التي هي محلّها، فهو مجاز مرسل من ذكر الحالّ وإرادة المحلّ. والمراد من المسجد: الصّلاة، فهو مجاز مرسل من ذكر المحلّ وإرادة الحالّ. (التّمرين علىٰ رسالة سلّم علم البيان للمؤلّف ص٤)

(٢) واللّسان اسم لآلة الذّكر.

(٣) فإنّ نفي النّفي إثبات. والمراد بالمشابهة المناسبة بين المعنىٰ الحقيقيّ والمعنىٰ المجازيّ، سواء كانت في الصّفة أو في الصّورة والشّكل. (العطار ص٢٤)

(٤) كما في قوله تعالىٰ (فأخرج لهم عجلا جسدا له خوار) فإنّ لفظ العجل هنا مستعار للصّورة التي اتّخذها السّامريّ من الحليّ لكون صورته كصورة العجل الحقيقي. (العطار ص٢٥)

(٥) البيت ذكره الحريريّ في مقاماته (المقامة الثانية: المقامة الحلوانية) ص٣٢، وليس من قوله كما يوهم ظاهر كلام الشّارح، وقائله هو أبو الفرج الغساني الدمشقي المعروف بالوأواء كما في ديوانه ص٧٤. وانظر شرح ديوان المتنبي للعكبري ٣٨/٤، وتحرير =

فَأَمْطَرَتْ لُؤْلُؤًا مِنْ نَرْجِسٍ وَسَقَتْ وَرْدًا وَعَضَّتْ عَلَىٰ العُنَّابِ بِالبَرَدِ(١)

فَهُوَ مجَازٌ بالاسْتِعَارَةِ(٢).

وَتَرْجِعُ إِلَيْهَا(٣) عَلَاقَةُ التَّضَادِّ بِتَنْزِيلِهِ مَنْزِلَةَ التَّنَاسُبِ(٤)، كَالكَافُورِ لِلزِّنْجِيِّ، وَالأَسَدِ لِلجَبَانِ، لِلْمُطَايَبَةِ(٥) وَالاسْتِهْزَاءِ(٦).

= التحبير ابن أبي الإصبع ص١٦٤، ونهاية الأرب ٧/ ٤٣، والطراز العلوي ١/ ٩١، وخاص الخاص للثعالبي ص١٩٩، ودلائل الإعجاز ص٤٤٦، وعروس الأفراح ٢/ ١٤٥، وشرح المقامات للشريشي ١/ ١١٠.

(١) ضمّن بيتا واحدا خمسة تشبيهات بغير أداة التشبيه، قيل: ولا يقدر أحد علىٰ أكثر منه، إذ لا يحتمل العروض ولا أبنية الأسماء أكثر من ذلك، والمراد من إمطار اللؤلؤ إخراج الدّموع، ومن النّرجس العيون، ومن الورد الخدود، ومن العنّاب رؤوس الأصابع المخضوبة، ومن البرد الأسنان. (المثل السائر ١/ ٣٤٦، شرح ما في المقامات الحريرية من الألفاظ اللغوية للعكبري ص٢٣٨، الصاوي علىٰ شرح تحفة الإخوان للدردير ص١٣، جواهر البلاغة الهاشمي ١/ ٢٦٠، علوم البلاغة للمراغي ص٢٧١)
والعُنَّاب -بضم العين وتشديد النّون-: نوع من الثّمر أحمر اللّون. والبَرَد -بفتح الباء والراء-: شيء أبيض ينزل من السّحاب يشبه الحصىٰ، ويسمّىٰ حَبّ الغمام، وحَبّ المزن، وتشبّه به الأسنان عادة لشدّة صفاء بياضه.

(٢) مأخوذ من «استعار الثوب»، لأنّ اللّفظ للمعنىٰ المجازيّ بمنزلة ثوب أخذ عارية. (العطار ص٢٤)

(٣) أي إلىٰ علاقة المشابهة.

(٤) القزويني في تلخيص المفتاح: واعلم أنه قد ينتزع الشّبه من نفس التّضادّ لاشتراك الضّدّين فيه، ثم ينزّل منزلة التّناسب بواسطة تمليح أو تهكّم، فيقال للجبان: ما أشبهه بالأسد، وللبخيل: هو حاتم. (مختصر المعاني ص٢٧٠-٢٧١)

(٥) أي التّمليح، وهو الإتيان بما فيه ملاحة وظرافة، أي من حيث إزالة السآمة والكدر عن السامع وجلب الانشراح له. (الدسوقي علىٰ السعد ٣/ ١٤٢)

(٦) أي التّهكم والسّخرية.
وإنّما يفرّق بين التمليح والتهكّم بحسب المقام، فإن كان القصد إلىٰ ملاحة وظرافة دون استهزاء وسخرية فتمليح، وإلّا فتهكم. ولذلك يصلح كلٌّ من المثالين المذكورين في كلام الشّارح لكلٍّ منهما. انظر (مختصر المعاني ص٢٧١)

وَالأَوْلَىٰ حَذْفُ «مُصَرَّحَة»، لِأَنَّ المجَازَ الذي عَلَاقَتُهُ المشَابَهَةُ لَا يَنْحَصِرُ في المصَرَّحَةِ، بَلْ يَشْمَلُ المكْنِيَّةَ[1].

❋ ❋ ❋

(١) عند صاحب الكشّاف والجمهور.
العصام: المشهور أنّ اللّفظ المستعمل في غير ما وضع له للمشابهةِ استعارةٌ، لم نجد التّقييد بالمصرّحة في كلام غيره، مع أنّه ينافيه ما سيأتي من أنّ الاستعارة المكنيّة عند صاحب الكشّاف: المشبّهُ به المضمرُ في النّفس المشارُ إليه بالتخييل المستعملُ في المشبّه، فإنّه يصدق عليه الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له للمشابهة، مع أنّها ليست استعارة مصرّحة، بل مكنيّة. (العصام مع الصبان ص١٠٨-١١٠)
فالتقييد بالمصرّحة في كلام المصنّف مناقش من وجهين:
الأوّل: أنه لم يذكره القوم، والأَوْلىٰ متابعتهم.
الثّاني: أنّه مناف لما سيأتي، لأنّه لم يشمل المكنيّة عند صاحب الكشّاف والجمهور. (العطار ص٢٥)

الفَرِيدَةُ الثَّانِيَةُ:

إِنْ كَانَ الـمُسْتَعَارُ اسْمَ جِنْسٍ أَي اسْمًا غَيْرَ مُشْتَقٍّ فَالاسْتِعَارَةُ أَصْلِيَّةٌ، وَإِلَّا فَتَبَعِيَّةٌ؛ لِجَرَيَانِهَا فِي اللَّفْظِ المذْكُورِ بَعْدَ جَرَيَانِهَا في المصْدَرِ إِنْ كَانَ المسْتَعَارُ مُشْتَقًّا، وَفِي مُتَعَلَّقِ مَعْنَىٰ الحَرْفِ إِنْ كَانَ حَرْفًا. وَالمرَادُ بِمتَعَلَّقِ مَعْنَىٰ الحَرْفِ مَا يُعَبَّرُ بِهِ عَنْهُ مِنَ المعَانِي المطْلَقَةِ كَالابْتِدَاءِ وَنَحْوِهِ. وَأَنْكَرَ التَّبَعِيَّةَ السَّكَّاكِيُّ، وَرَدَّهَا إِلَىٰ المَكْنِيَّةِ كَمَا سَتَعْرِفُهُ.

[الفَرِيدَةُ الثَّانِيَةُ]

(الفَرِيدَةُ الثَّانِيَةُ) في تَقْسِيمِ الاسْتِعَارَةِ[1] إِلَىٰ أَصْلِيَّةٍ وَإِلَىٰ تَبَعِيَّةٍ[2]. (إِنْ

(١) المراد الاستعارة المصرّحة أخذا من جعل أل في المستعار عهديّة، أي المستعار الذي عبّر عنه فيما سبق بالاستعارة المصرّحة، ومن سياق كلامه. وهذا التّقسيم غير مختصّ بها، إلا أنّ المصنّف وافق القوم في ذلك، فلا ينافي انقسام المكنيّة إلىٰ الأصليّة والتّبعية. قال الفنري في حواشي المطوّل: القوم إنّما تعرّضوا للاستعارة التّبعية في المصرّحة، والظّاهر تحقّق الاستعارة التّبعية المكنيّة، كما في قولك: «أعجبني إراقة الضّارب دم زيد»، ولعلّهم لم يتعرّضوا لها لعدم وجدانهم إيّاها في كلام البلغاء. (العطار ص٢٦، الدسوقي علىٰ السعد ٢/ ٢٨٧)

(٢) باعتبار المستعار، الذي هو لفظ المشبّه به. (البيجوري ص١٨)

كَانَ المسْتَعَارُ(١) **اسْمَ جِنْسٍ**(٢) **أَيِ اسْمًا غَيْرَ مُشْتَقٍّ**(٣)) وسَوَاءٌ كَانَ الجِنْسُ مَوْجُودًا(٤) كَـ «أَسَد»، [أَوْ مُقَدَّرًا كَـ] «حَاتِم» إِذَا قُدِّرَ فِيهِ الشُّيُوعُ(٥) **(فَالاسْتِعَارَةُ أَصْلِيَّةٌ)** لِعَدَمِ تَبَعِيَّتِهَا لِلْغَيْرِ(٦)، أَوْ لِأَنَّهَا الكَثِيرَةُ(٧) المتَّفَقُ عَلَيْهَا

---

(١) من المشبّه به للاستعمال في المشبّه.

(٢) اسم الجنس عند البيانيّين: (ما يصدق علىٰ كثيرين ولو تأويلا من غير اعتبار اتّصافه بوصف في الوضع الأصلي).
فيدخل فيه اسم العين كأسد، واسم المعنىٰ كقَتْل. ودخل بقيد (من غير اعتبار اتّصافه بوصف في الوضع الأصلي): «حاتم»، فإنّه وإن اعتُبِر فيه وصفيّةٌ لكنّها عارضة غير ملحوظة فيه وضعا.
وخرج بالاسم: الفعل والحرف، وبقيد (يصدق علىٰ كثيرين) نحو: «زيد» و«عمرو» ممّا لم يتضمّن وصفيّة، وبقيد (من غير اعتبار اتّصافه بوصف في الوضع الأصلي) المشتقّات لأنّها وضعت لذوات متّصفة بصفات. (الملوي مع الأمير ص٢٠-٢١)

(٣) فسّر المصنّف اسم الجنس بذلك لئلا يتوهّم أنّ المراد باسم الجنس ما ساوق النّكرة أي ما أفاد معناها كما هو مصطلح النّحاة، وليس كذلك، لأنّه بهذا المعنىٰ لا يشمل علم الجنس كأسامة مع أنّ الاستعارة فيه أصليّة، ويشمل الاسم المشتقّ مع أنّ الاستعارة فيه تبعيّة. (البيجوري ص١٨) وانظر (الأطول للعصام ٢/ ١٣٦-١٣٧)

(٤) حقيقة.

(٥) تأويلا، فإنّ «حاتم» علم شخصي، لكنّه أوّل باسم جنس؛ وهو رجل يلزمه الكرم والجود، سواء كان الرّجل المعهود حاتم بن عبد الله بن الحشرج الطّائي -جاهليّ وابنه عديّ صحابي-، أو غيره. (الدمنهوري ص٢٠)

(٦) أي لأنّها ليست متفرّعة عن شيء، بخلاف التّبعية. (العطار ص٢٨)

(٧) أي لأنّها أكثر من التّبعية، والكثير يطلق عليه لفظ الأصل كما يقال: «هذا أصل» أي كثير. (العطار ص٢٨)
والمراد بالكثرة كثرة الأفراد لا كثرة الأنواع، فإنّ الأصليّة وإن كانت لا تجري إلا في نوع إلّا أنّ الموجود من أفرادها في الكلام أكثر من الموجود من أفراد التّبعيّة، ويدلّ علىٰ ذلك أنّ كلّ استعارة تبعيّة معها أصليّة، ولا عكس. (الدسوقي علىٰ السعد ٢/ ٢٨٧)

(**وَإِلَّا فَتَبَعِيَّةٌ**[١]) أَيْ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ اللَّفْظُ المسْتَعَارُ اسْمَ جِنْسٍ، فَإِنْ كَانَ فِعْلًا أَوْ حَرْفًا أَوِ اسْمًا مُشْتَقًّا[٢] فَالاسْتِعَارَةُ تَبَعِيَّةٌ (**لِجَرَيَانِهَا فِي اللَّفْظِ المذْكُورِ**) أَيْ فِي الفِعْلِ أَوِ المشْتَقِّ أَوِ الحَرْفِ المسْتَعَارِ (**بَعْدَ جَرَيَانِهَا**[٣] **فِي المصْدَرِ**[٤] **إِنْ كَانَ المسْتَعَارُ مُشْتَقًّا**) سَوَاءٌ كَانَ فِعْلًا أَوِ اسْمًا (**وَفِي مُتَعَلَّقِ**) بِفَتْحِ اللَّامِ[٥] (**مَعْنَىٰ الحَرْفِ إِنْ كَانَ حَرْفًا**).

فَالاسْتِعَارَةُ في اسْمِ الجِنْسِ الموْجُودِ غَيْرِ المشْتَقِّ نَحْوُ: «رَأَيْتُ بَحرًا يُعْطِي»، وَتَقْرِيرُهَا أَنْ تَقُولَ: شُبِّهَ مَعْنَىٰ الرَّجُلِ الكَرِيمِ بِمَعْنَىٰ البَحْرِ بِجَامِعِ الانْتِفَاعِ في كُلٍّ، وَاسْتُعِيرَ اللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَىٰ المشَبَّهِ بِهِ وَهُوَ البَحْرُ لِلْمُشَبَّهِ وَهُوَ مَعْنَىٰ الرَّجُلِ الكَرِيمِ، وَالقَرِينَةُ «يُعْطِي»، فَهِيَ اسْتِعَارَةٌ أَصْلِيَّةٌ تَصْرِيحِيَّةٌ.

وَفِي اسْمِ الجِنْسِ المقَدَّرِ نَحْوُ: «رَأَيْتُ حَاتِمًا اليَوْمَ»، وَتَقْرِيرُهَا أَنْ تَقُولَ: شُبِّهَ الرَّجُلُ الكَرِيمُ بِمَعْنَىٰ حَاتِمِ الذي هُوَ كُلُّ جَوَادٍ ادِّعَاءً بِجَامِعِ

---

(١) نسبة للتّابع علىٰ غير قياس.

(٢) كاسم الفاعل واسم المفعول والصّفة المشبّهة وأفعل التّفضيل وأسماء الزّمان والمكان والآلة.

(٣) أي بالقوّة وفي الاعتبار، لا بالفعل، ولا في اللّفظ، إذ لا يخفىٰ علىٰ مستعير لمشتقّ أو حرف أنّه لا يتكلّم أوّلا بالمصدر أو متعلّق معنىٰ الحرف ولا يستعير شيئا منهما بعد التّشبيه لمعناهما، وإنّما يتكلّم باللّفظ المجازيّ فقط. بل ذلك علىٰ سبيل الفرض والتّقدير، أي يقدّر أنّه تكلّم أوّلا بالمصدر أو متعلّق معنىٰ الحرف، ثم يقدّر تشبيه معناهما، ثم يقدّر استعارتهما. (الدمنهوري ص٢٢-٢٣)

(٤) ولو مقدّرا، فإنّ بعض المشتقّات كدَعْ وذَرْ لم يسمع له مصدر، كما لم يسمع لبعض المصادر كوَيْل ووَيْح أفعال. (الصبان علىٰ العصام ص١٢٨)

(٥) وإن كان التّعلّق نسبة بينهما فيصحّ الفتح والكسر، إلّا أنّ الأولىٰ اعتبار كون الكليّ أصلا والجزئيّ تعلّق به، لأنّ التّعلّق يعتبر من جانب الأضعف إذ هو الطّالب للتشبّث والتّعلّق، والكلّيّ أقوىٰ، فالجزئيّ متعلّق به. (العطار ص٣٣)

السَّمَاحَةِ فِي كُلٍّ، وَاسْتُعِيرَ اللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَىٰ المشَبَّهِ بِهِ وَهُوَ حَاتِم للمُشَبَّهِ وَهُوَ الرَّجُلُ الكَرِيمُ، وَقَوْلُنَا «اليَوْمَ» قَرِينَةٌ.

وَالاسْتِعَارَةُ في الفِعْلِ نَحْوُ: «نَطَقَ الكِتَابُ بِكَذَا»، وَتَقْرِيرُهَا أَنْ تَقُولَ: شُبِّهَت الدَّلَالَةُ بِالنُّطْقِ، وَالجَامِعُ بَيْنَهُمَا إِيضَاحُ المرَادِ في كُلٍّ، وَاسْتُعِيرَ النُّطْقُ للدَّلَالَةِ، وَاشْتُقَّ مِنْهُ نَطَقَ بِمَعْنَىٰ دَلَّ، وَالكِتَابُ قَرِينَةٌ.

وَفِي الاسْمِ المشْتَقِّ أَنْ تَقُولَ: «الكِتَابُ نَاطِقٌ بِكَذَا»، وَتَقْرِيرُهَا كَتَقْرِيرِ الاسْتِعَارَةِ فِي الفِعْلِ إِلَّا في كَيْفِيَّةِ الاشْتِقَاقِ.

وَالاسْتِعَارَةُ في الحَرْفِ كَمَا في قَوْلِ ابْنِ مَالِكٍ:

وَأَسْتَعِينُ اللهَ فِي أَلْفِيَّهْ

وَتَقْرِيرُهَا أَنْ تَقُولَ: شُبِّهَ مُطْلَقُ ارْتِبَاطٍ بَيْنَ مُسْتَعْلٍ وَمُسْتَعْلًى عَلَيْهِ بِمُطْلَقِ ارْتِبَاطٍ بَيْنَ ظَرْفٍ وَمَظْرُوفٍ بِجَامِعِ شِدَّةِ التَّمَكُّنِ في كُلٍّ، فَسَرَىٰ التَّشْبِيهُ مِنَ الكُلِّيَّاتِ إِلَىٰ الجزْئِيَّاتِ، فَاسْتُعِيرَتْ «فِي» الموْضُوعَةِ لِظَرْفِيَّةٍ خَاصَّةٍ جُزْئِيَّةٍ لِـ «عَلَىٰ» الموْضُوعَةِ لاسْتِعْلَاءٍ خَاصٍّ جُزْئِيٍّ عَلَىٰ طَرِيقِ الاسْتِعَارَةِ التَّصْرِيحِيَّةِ التَّبَعِيَّةِ، وَالقَرِينَةُ «أَسْتَعِينُ» لِأَنَّ الاسْتِعَانَةَ وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا تَتَعَدَّىٰ بِـ «عَلَىٰ» لَا بِغَيْرِهَا إِلَّا عَلَىٰ سَبِيلِ المجَازِ كَمَا هُنَا، وَبَيَانُ كَوْنِهَا تَبَعِيَّةً لِجَرَيَانِهَا أَوَّلًا في مُطْلَقِ اسْتِعْلَاءٍ وَمُطْلَقِ ظَرْفِيَّةٍ الذي هُوَ الأَمْرُ الكُلِّيُّ لِكُلٍّ مِنْهُمَا، ثُمَّ بَيْنَ اسْتِعْلَاءٍ خَاصٍّ وَظَرْفِيَّةٍ خَاصَّةٍ وَهُوَ الأَمْرُ الجُزْئِيُّ لِكُلٍّ مِنْهُمَا(١).

(١) انظر (الصبان علىٰ الأشموني ١/١٣) و(حاشية ابن سعيد التونسي علىٰ الأشموني «ظواهر الكواكب لبواهر المواكب» ١/٢٧)

وَإِلَىٰ هَذَا أَشَارَ المصَنِّفُ ﷺ تَعَالَىٰ بِقَوْلِهِ (**وَالمرَادُ**[١] **بِمتَعَلَّقِ مَعْنَىٰ الحَرْفِ مَا يُعَبَّرُ بِهِ**) أي بِمُتَعَلَّقِ مَعْنَىٰ الحَرْفِ (**عَنْهُ**) أي عَنِ الحَرْفِ (**مِنَ المعَانِي المطْلَقَةِ**[٢] **كَالابْتِدَاءِ وَنَحْوِهِ**[٣]) فالمتَعَلَّقُ بِفَتْحِ اللَّامِ كَمَا مَرَّ: هُوَ الأَمْرُ الكُلِّيُّ، وَبِكَسْرِهَا: هُوَ الأَمْرُ الجُزْئِيُّ المنْدَرِجُ تَحْتَهُ كَالِمثَالِ المتَقَدِّمِ[٤].

(١) كلمة يؤتىٰ بها في مقام يوهم خلاف المراد. دفع بها توهّم إرادة ما اشتهر من أنّ متعلّق معنىٰ الحرف ما يذكر لبيان معنىٰ ذلك الحرف كالعامل والمجرور في نحو «سرت من البصرة». وإنّما لم يصحّ إرادة ذلك المعنىٰ لأنّ العامل والمجرور في نحو «ولأصلّبنكم في جذوع النخل» لم يَجْر التجوّز في شيء منهما، بل في الحرف بعد التجوّز في متعلّقه المطلق، وإلّا لتحّقق في «أصلّب» و«الجذوع»، واللّازم باطل فالملزوم مثله. (الدمنهوري ص٢٣)

(٢) وتسمّىٰ «الكلّيّة» و«العامّة». (العطار ص٣٤)

(٣) كالاستعلاء والانتهاء والظّرفيّة والتّعليل. (العطار ص٣٤)

(٤) محصّله: أنّ متعلّق معنىٰ الحرف معان، أي نسب مطلقة غير مقيّدة بشيء، فإنّ الابتداء الذي جعل متعلّقا لمعنىٰ «مِنْ» لم يقيّد بكونه من البصرة أو ابتداء سير أو نحوه، بخلاف الابتداء الذي وضع له لفظ «مِنْ» فإنّه ابتداءٌ جزئيٌّ مخصوص. وكذا يقال في الظّرفية وبقيّة الحروف. (العطار ص٣٤)

والذي قرّره المصنّف في معنىٰ متعلّق الحرف هو مذهب السّكاكي والتّفتزاني، خلافا للقزويني والسّيالكوتي والزّمخشري فمتعلّق معنىٰ الحرف عندهم هو المجرور. انظر تفصيل ذلك في (المفتاح للسكاكي ص٣٨٠-٣٨١ والدسوقي علىٰ السعد ٢/ ٢٩١-٢٩٥ والإيضاح ص٢٣٦ والإفصاح عن رموز الإصباح لمحمد زكي الجعفري ٣/ ٥١٢-٥١٩ فيض الفتاح ٤/ ١٧٦-١٧٩)

ثم اعلم أنّ المصنّف جار علىٰ مذهب العضد ومن تبعه كالسّيّد من أنّ الحروف موضوعة للجزئيات المخصوصة المستحضرة بقانون كلّيّ وهو متعلّق معناها كالابتداء المطلق، لا علىٰ مذهب الجمهور الموافق لهم السّعد التّفتزاني من أنّ الموضوع له الحرف هذه المعاني المطلقة، لكن الواضع شرط استعماله في جزئيّ مخصوص من جزئيّاتها أي =

وَهَذَا التَّقْسِيمُ جَارٍ عَلَىٰ مَذْهَبِ غَيْرِ السَّكَاكِيِّ، أَمَّا هُوَ فَقَدْ أَشَارَ المصَنِّفُ إِلَىٰ مَذْهَبِهِ بِقَوْلِهِ **(وَأَنْكَرَ التَّبَعِيَّةَ السَّكَاكِيُّ**[1]**، وَرَدَّهَا إِلَىٰ المكْنِيَّةِ**[2] **كَمَا سَتَعْرِفُهُ)** في الفَرِيدَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ العِقْدِ الثَّانِي، تَقْلِيلًا لِلْأَقْسَامِ؛ فَفِي المثَالِ المتَقَدِّمِ وَهُوَ «نَطَقَ الكِتَابُ»:

- السَّلَفُ يَجْعَلُونَ الاسْتِعَارَةَ في نَطَقَ كَمَا مَرَّ، وَالكِتَابَ قَرِينَةً.
- وَهُوَ يَجْعَلُ الكِتَابَ اسْتِعَارَةً بِالكِنَايَةِ عَنِ المتَكَلِّمِ، وَنَطَقَ قَرِينَةَ الاسْتِعَارَةِ.

وَقَوْلُهُ «وَأَنْكَرَ التَّبَعِيَّةَ» بِالإِظْهَارِ[3] وَلَمْ يَقُلْ «أَنْكَرَهَا» بِالإِضْمَارِ مَعَ تَقَدُّمِ المرْجِعِ لِئَلَّا يُتَوَهَّمَ عَوْدُهُ لِلاسْتِعَارَةِ الجَارِيَةِ في المشْتَقَّاتِ والحُرُوفِ مِنْ

= المعاني المطلقة. (الدمنهوري ص٢٤ والبيجوري ص٢٠ والصبان علىٰ العصام ص١٧٢-١٧٥)

وانظر الخلاف في وضع الحروف في (خلاصة علم الوضع للدجوي ص١٦٧-١٦٩، وعلم الوضع لعبد الحميد عنتر ص٦٩-٧١، والرسالة البيانية للصبان مع حاشية عليش ص٢٦١ وحاشية الأنبابي ص٣٨٦-٣٩١)

(١) بمنزلة الاستدراك علىٰ قوله: «وإلّا فتبعيّة»، دفع به توهّم أنّها تبعيّة عند القوم من غير مخالف، ثمّ ليس المراد بإنكاره لها إبطالها بل مرجوحيّتها، لأنّ المرجوح في نظر البلغاء منكر. يرشد لذلك قول المصنّف فيما سيأتي: «واختار السكّاكي ردّ التّبعية إليها»، حيث لم يقل: «وأوجب». ومحصّله: أنّه إذا وجد تركيب يحتمل التّبعيّة والمكنيّة يرجّح السكّاكي المكنيّة. (انظر العطار ٣٤-٣٥ والبيجوري ص٢٠)

(٢) ظاهر العبارة أنّه ردّ نفس التّبعيّة إلىٰ نفس المكنيّة، وليس كذلك، لأنّه يردّ نفس التّبعيّة إلىٰ قرينة المكنّية، ويردّ قرينة المكنيّة إلىٰ نفس التّبعيّة، ففي كلام المصنّف حذف، واتّكل في هذا التّساهل علىٰ ما سيأتي في الفريدة الثّانية.
(انظر البيجوري ص٢٠ والدمنهوري ص٢٤-٢٥)

(٣) وتقديم المفعول، لأنّ الضّمير إن كان متّصلا كان واجب التقديم علىٰ الفاعل لعدم تعذّر الاتّصال. (الصبان علىٰ العصام ص١٨٣-١٨٥)

حَيْثُ هِيَ الشَّامِلَةِ لِلتَّبَعِيّةِ وَغَيْرِهَا مَعَ أَنَّهُ لَا يُنْكِرُ غَيْرَ التَّبَعِيَّةِ فِيهَا، فَصَرَّحَ بِالظَّاهِرِ بَيَانًا لِلْمُرَادِ.

فَإِنْ قِيلَ: المنَاسِبُ للاخْتِصَارِ أَنْ لَا يَذْكُرَ المصَنِّفُ هَذَا هُنَا اكْتِفَاءً بِمَا سَيَأْتِي، أَوْ يَسْتَوْفِيَهُ هُنَا وَلَا يُعِيدَهُ.

أُجِيبَ: بِأَنَّهُ ذَكَرَهُ هُنَا اسْتِطْرَادًا لمنَاسَبَةِ التَّبَعِيَّةِ لِتَتَشَوَّقَ النَّفْسُ إِلَىٰ بَسْطِهِ فِي مَحَلِّهِ بَعْدُ، وَمِثْلُهُ لَا يُعَابُ، بَلْ هُوَ غَرَضٌ صَحِيحٌ.

* * *

الفَرِيدَةُ الثَّالِثَةُ:

ذَهَبَ السَّكَاكِيُّ إِلَىٰ أَنَّهُ إِنْ كَانَ المسْتَعَارُ لَهُ مُحَقَّقًا حِسًّا أَوْ عَقْلًا، فَالاسْتِعَارَةُ تَحْقِيقِيَّةٌ، وَإِلَّا فَتَخْيِيلِيَّةٌ، وَسَتَنْكَشِفُ لَكَ حَقِيقَتُهَا.

[الفَرِيدَةُ الثَّالِثَةُ]

(الفَرِيدَةُ الثَّالِثَةُ) فِي تَقْسِيمِ الاسْتِعَارَةِ إِلَىٰ تَحْقِيقِيَّةٍ وَإِلَىٰ تَخْيِيلِيَّةٍ(١).

(ذَهَبَ السَّكَاكِيُّ(٢) إِلَىٰ أَنَّهُ) أي الأَمْرُ وَالشَّأْنُ(٣) (إِنْ كَانَ المسْتَعَارُ لَهُ(٤) . . . .

(١) علىٰ مذهب السّكّاكي، أما الجمهور فالاستعارة عندهم لا تكون إلّا تحقيقيّة، مكنيّة كانت أو تصريحيّة. وأما التّخييليّة عند الجمهور فليست مجازا لغويّا، وإنّما هي مجاز عقليّ، لأنّ التجوّز في الإثبات، وليس فيها مشبّه ولا مستعار متخيّل، وتسميتها استعارة تسامحٌ كما نبّه عليه فيما بعد، فالاستعارة التي تعتمد علىٰ التّشبيه لا تكون عندهم إلا تحقيقيّة.
(العطار ص٣٦، الأمير علىٰ الملوي ص٢٣)

(٢) انظر مفتاح العلوم للسكاكي ص٣٧٣-٣٨٧.

(٣) وإنّما جعل الضّمير للشّأن لأنّه لم يذكر له هنا مرجع، وللتّصريح بالاسم الظّاهر في قوله: «إن كان المستعار له»، إذ لو كان الضّمير لغير الشّأن لقال «إن كان»، والقاعدة: أنّ ضمير الحال والشّأن يفسّره ما بعده.
(العطار ص٣٦، والبيجوري ص٢١)

(٤) أما المستعار منه فلم نعثر عليه إلا محقّقا. (الأمير علىٰ الملوي ص٢٤)

مُحَقَّقًا حِسًّا[(١)]) كَالرَّجُلِ الشُّجَاعِ، (**أَوْ عَقْلًا**[(٢)]) كَالعَهْدِ الإِلَهِيِّ، (**فَالاسْتِعَارَةُ تَحْقِيقِيَّةٌ**[(٣)]) اتِّفَاقًا عِنْدَهُ وَعِنْدَ السَّلَفِ، (**وَإِلَّا فَتَخْيِيلِيَّةٌ**) أي وَإِنْ لَمْ يَكُنِ المسْتَعَارُ لَهُ مُتَحَقِّقًا لَا حِسًّا وَلَا عَقْلًا؛ بِأَنْ كَانَ أَمْرًا مُتَخَيَّلًا، فَهِيَ اسْتِعَارَةٌ تَخْيِيلِيَّةٌ عِنْدَهُ لَا عِنْدَ غَيْرِهِ، كَأَظْفَارِ المنِيَّةِ، (**وَسَتَنْكَشِفُ لَكَ حَقِيقَتُهَا**) فِي العِقْدِ الثَّالِثِ.

فَمِثَالُ مَا كَانَ المسْتَعَارُ لَهُ مُحَقَّقًا يُدْرَكُ بِأَحَدِ الحَوَاسِّ الخَمْسِ: قَوْلُهُمْ: «رَأَيْتُ أَسَدًا فِي الحَمَّامِ». وَتَقْرِيرُهَا أَنْ تَقُولَ: شُبِّهَ مَعْنَىٰ الرَّجُلِ المِقْدَامِ فِي الحُرُوبِ بِمَعْنَىٰ الأَسَدِ بِجَامِعِ الشَّجَاعَةِ فِي كُلٍّ، وَاسْتُعِيرَ لَفْظُ المشَبَّهِ بِهِ لِلْمُشَبَّهِ عَلَىٰ طَرِيقِ الاسْتِعَارَةِ التَّصْرِيحِيَّةِ الأَصْلِيَّةِ التَّحْقِيقِيَّةِ، وَالقَرِينَةُ: «فِي الحَمَّامِ».

وَمِثَالُ مَا كَانَ المسْتَعَارُ لَهُ يُدْرَكُ بِالعَقْلِ لَا بِالحَسِّ: قَوْلُ اللهِ تَعَالَىٰ (واعتصموا بحبل الله جميعا). وَتَقْرِيرُهَا أَنْ تَقُولَ: شُبِّهَ العَهْدُ -الذِي هُوَ

---

(١) أي مدركا وجوده وتحقّقه بالحسّ، بأن كان له وجود في العيان كالرّجل الشّجاع المستعار له الأسد.
(الصبان علىٰ العصام ص١٨٨)

(٢) أي مدركا وجوده وتحققه بالعقل، بأن كان له وجود في نفس الأمر لا في العيان كدين الإسلام المستعار له الصّراط المستقيم في الآية. (الصبان علىٰ العصام ص١٨٨)
وفي المراد بالمحقّق حسّا وعقلا خلاف، انظره في (البيجوري ص٢١، الأمير علىٰ الملوي ص٢٤، الدمنهوري ص٢٥، العطار ص٣٧)

(٣) وأمثلتها لا تكاد تحصىٰ، بل قد يدّعىٰ أنّها أكثر الاستعارات دورانا في كلامهم، فإنّ الأدباء كثيرا ما يستعملونها في أشعارهم، فإنّ مدار التّشبيب علىٰ استعارة الورد للخدّ، والبدر للّيل، والغصن للقدّ، والحقف والكثيب مثلا للرّدف، واللّؤلؤ للأسنان، والخمر والعسل للرّيق، والعنبر للنّكهة، واللّيل للشَّعر، وغير ذلك. (العطار ص٣٨)

دِينُ الإِسْلَامِ- بِالحَبْلِ، وَالجَامِعُ بَيْنَهُمَا: أَنَّ كُلَّ مَنْ تَمَسَّكَ بِهِ ظَفِرَ بِمَطْلُوبِهِ وَنَجَا، وَاسْتُعِيرَ الحَبْلُ لِلْعَهْدِ عَلَىٰ طَرِيقِ الاسْتِعَارَةِ التَّصْرِيحِيَّةِ الأَصْلِيَّةِ التَّحْقِيقِيَّةِ، وَالقَرِينَةُ: إِضَافَةُ الحَبْلِ إِلَىٰ اللهِ تَعَالَىٰ، وَذِكْرُ الاعْتِصَامِ تَرْشِيحٌ كَمَا يَأْتِي بَيَانُهُ.

وَمِثَالُ مَا كَانَ المسْتَعَارُ لَهُ أَمْرًا تَخْيِيلِيًّا: قَوْلُهُمْ: «أَظْفَارُ المنِيَّةِ نَشِبَتْ بِفُلَانٍ».

وَتَقْرِيرُهَا أَنْ تَقُولَ: شُبِّهَتْ المنِيَّةُ بِمَعْنَىٰ السَّبُعِ بِجَامِعِ الاغْتِيَالِ فِي كُلٍّ[1]، ثُمَّ لَمَّا شُبِّهَتْ المنِيَّةُ بِمَعْنَىٰ السَّبُعِ أَخَذَ الوَهْمُ يَتَخَيَّلُ أَنَّ لِلْمَنِيَّةِ أَظْفَارًا كَأَظْفَارِ السَّبُعِ، فَشُبِّهَتْ تِلْكَ الأَظْفَارُ المتَخَيَّلَةُ بِأَظْفَارِ السَّبُعِ المحْسُوسَةِ، وَاسْتُعِيرَ اللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَىٰ المشَبَّهِ بِهِ لِلْمُشَبَّهِ عَلَىٰ طَرِيقِ الاسْتِعَارَةِ التَّصْرِيحِيَّةِ التَّخْيِيلِيَّةِ، والمنِيَّةُ قَرِينَتُهَا، عَلَىٰ عَكْسِ مَذْهَبِ السَّلَفِ الآتِي فِي العِقْدِ الثَّالِثِ.

❊ ❊ ❊

(١) وادّعينا أنّها عين السّبع، جريا علىٰ طريقة السكاكي في المكنيّة، لأنّ التّقسيم له. (العطار ص٣٩-٤٠)

الفَرِيدَةُ الرَّابِعَةُ:

الاسْتِعَارَةُ إِنْ لَمْ تَقْتَرِنْ بِمَا يُلَائِمُ شَيْئًا مِنَ المسْتَعَارِ مِنْهُ وَالمسْتَعَارِ لَهُ فَمُطْلَقَةٌ، نَحْوُ: «رَأَيْتُ أَسَدًا»، وَإِنِ قُرِنَتْ بِمَا يُلَائِمُ المسْتَعَارَ مِنْهُ فَمُرَشَّحَةٌ، نَحْوُ: «رَأَيْتُ أَسَدًا لَهُ لِبَدٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تُقَلَّمْ»، وَإِنْ قُرِنَتْ بِمَا يُلَائِمُ المسْتَعَارَ لَهُ فَمُجَرَّدَةٌ، نَحْوُ: «رَأَيْتُ أَسَدًا شَاكِي السِّلَاحِ».

وَالتَّرْشِيحُ أَبْلَغُ، لِاشْتِمَالِهِ عَلَىٰ تَحْقِيقِ المبَالَغَةِ فِي التَّشْبِيهِ، وَالإِطْلَاقُ أَبْلَغُ مِنَ التَّجْرِيدِ.

وَاعْتِبَارُ التَّرْشِيحِ وَالتَّجْرِيدِ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ تَمَامِ الاسْتِعَارَةِ؛ فَلَا تُعَدُّ قَرِينَةُ المُصَرَّحةِ تَجْرِيدًا، نَحْوُ: «رَأَيْتُ أَسَدًا يَرْمِي»، وَلَا قَرِينَةُ المكْنِيَّةِ تَرْشِيحًا.

[الفَرِيدَةُ الرَّابِعَةُ]

(الفَرِيدَةُ الرَّابِعَةُ) فِي بَيَانِ الاسْتِعَارَةِ المطْلَقَةِ وَالمرَشَّحَةِ وَالمجَرَّدَةِ.

(الاسْتِعَارَةُ إِنْ لَمْ تَقْتَرِنْ بِمَا يُلَائِمُ) أَيْ يُنَاسِبُ (شَيْئًا مِنَ المسْتَعَارِ مِنْهُ) وَهُوَ المشَبَّهُ بِهِ (وَالمسْتَعَارِ لَهُ) وَهُوَ المشَبَّهُ (فَـ)هِيَ (مُطْلَقَةٌ) عَنِ التَّقْيِيدِ بِمَا

قُيِّدَتْ بِهِ المرَشَّحَةُ وَالمجَرَّدَةُ الآتِي ذِكْرُهُمَا (نَحْوُ: «رَأَيْتُ أَسَدًا») وَالقَرِينَةُ حَالِيَّةٌ[(١)].

(وَإِنْ قُرِنَتْ بِمَا يُلَائِمُ المسْتَعَارَ مِنْهُ فَمُرَشَّحَةٌ[(٢)]) أَيْ شَدِيدَةُ القُوَّةِ فِي المَبالَغَةِ فِي التَّشْبِيهِ بِمُلَائِمِ المشَبَّهِ بِهِ، وَذَلِكَ (نَحْوُ: «رَأَيْتُ أَسَدًا لَهُ لِبَدٌ[(٣)] أَظْفَارُهُ لَمْ تُقَلَّمْ[(٤)]»)، وَتَقْرِيرُهَا أَنْ تَقُولَ: شُبِّهَ مَعْنَىٰ الرَّجُلِ الشُّجَاعِ بِمَعْنَىٰ الأَسَدِ بِجَامِعِ الشَّجَاعَةِ فِي كُلٍّ، وَاسْتُعِيرَ اللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَىٰ المشَبَّهِ بِهِ لِلْمُشَبَّهِ عَلَىٰ طَرِيقِ الاسْتِعَارَةِ التَّصْرِيحِيَّةِ الأَصْلِيَّةِ التَّحْقِيقِيَّةِ، وَالقَرِينَةُ حَالِيَّةٌ[(٥)]، وَقَوْلُهُ «لَهُ لِبَدٌ» الذِي هُوَ مِنْ مُلَائِمَاتِ المسْتَعَارِ مِنْهُ تَرْشِيحٌ أَوَّلٌ، وَ«أَظْفَارُهُ لَمْ تُقَلَّمْ» تَرْشِيحٌ ثَانٍ.

(وَإِنْ قُرِنَتْ بِمَا يُلَائِمُ المسْتَعَارَ لَهُ فَمُجَرَّدَةٌ) لِتَجْرِيدِهَا عَنْ بَعْضِ المبَالَغَةِ فِي التَّشْبِيهِ[(٦)]، وَذَلِكَ يُبْعِدُ دَعْوَىٰ الاتِّحَادِ[(٧)] الذِي هُوَ مَبْنَىٰ الاسْتِعَارَةِ (نَحْوُ:

---

(١) وهي كون المقام مقام مدح بالشّجاعة. ومثالُ المطلقة التي قرينتها لفظيّة نحو: «رأيت أسدا يرمي». (البيجوري ص٢٣)

(٢) التّرشيح في الأصل: تقوية الولد باللّبن قليلا قليلا حتّىٰ يقوىٰ علىٰ المصّ، والتّرشيح الاصطلاحي تقويةٌ للاستعارة. (الصبان علىٰ العصام ص١٩٧)

(٣) جمع لِبَدَة، كعِنَب جمع عِنَبَة: الشّعر المتلبّد علىٰ رقبة الأسد. (البيجوري ص٢٣)

(٤) التّقليم في الأصل مبالغة القَلْم وهو القَطْع، لكنّ المراد هنا نفي أصل الفعل لا نفي المبالغة، وهذا كناية عن القوّة لأنّ التّقليم كناية عن الضّعف، يقال: «فلان مقلّم الأظفار» أي ضعيف، وإذا نفي الضّعف عن ذاتٍ ثبت لها القوّة، والمراد قوّة الأسد، لأنّ عدم التّقليم أصلا خاصّ به وأما غيره فمن عادته تقليم أظفاره. (الملوي ص٢٦)

(٥) وهي كون المقام مقام مدح، ومثالُ التي قرينتها لفظيّة نحو: «رأيت أسدا يرمي له لبد أظفاره لم تقلّم». (البيجوري ص٢٣)

(٦) لأنّ المشبّه صار بذكر ملائمه بعيدا عن المشبّه به بعضَ بُعْدٍ. (الدمنهوري ص٢٧)

(٧) بين المشبّه والمشبّه به بعض البعد لا كلّه، وإلّا فأصل المبالغة حاصل في الاستعارة. (العطار ص٤٣-٤٤)

«رَأَيْتُ أَسَدًا شَاكِي السِّلَاحِ»)، وَتَقْرِيرُهَا أَنْ تَقُولَ: شُبِّهَ مَعْنَىٰ الرَّجُلِ المِقْدَامِ فِي الحَرْبِ بِمَعْنَىٰ الأَسَدِ، وَالجَامِعُ بَيْنَهُمَا الشَّجَاعَةُ فِي كُلٍّ، وَاسْتُعِيرَ اللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَىٰ المشَبَّهِ بِهِ لِلْمُشَبَّهِ عَلَىٰ طَرِيقِ الاسْتِعَارَةِ التَّصْرِيحِيَّةِ الأَصْلِيَّةِ التَّحْقِيقِيَّةِ، وَالقَرِينَةُ حَالِيَّةٌ[(١)]، وَ«شَاكِي السِّلَاحِ» أَيْ حَادِّ السِّلَاحِ تَجْرِيدٌ.

قَالَ المصَنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ: **(وَالتَّرْشِيحُ أَبْلَغُ[(٢)]؛ لِاشْتِمَالِهِ[(٣)] عَلَىٰ تَحْقِيقِ[(٤)] المبَالَغَةِ[(٥)] فِي التَّشْبِيهِ)** حَيْثُ لَمْ يُذْكَرْ مِنْ أَرْكَانِهِ إِلَّا المشَبَّهُ بِهِ، فَذِكْرُ مَا يُلَائِمُ المشَبَّهَ بِهِ فِيهَا زِيَادَةٌ فِي تِلْكَ المبَالَغَةِ، **(وَالإِطْلَاقُ أَبْلَغُ مِنَ التَّجْرِيدِ)** فَإِنَّ قَوْلَ القَائِلِ: «رَأَيْتُ أَسَدًا» مَثَلًا أَبْلَغُ مِنْ «رَأَيْتُ أَسَدًا شَاكِي السِّلَاحِ» لِمَا عَلِمْتَ.

(وَاعْتِبَارُ التَّرْشِيحِ وَالتَّجْرِيدِ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ تَمَامِ الاسْتِعَارَةِ) بِذِكْرِ قَرِينَتِهَا، وَحِينَئِذٍ **(فَلَا تُعَدُّ قَرِينَةُ)** الاسْتِعَارَةِ **(المُصَرَّحَةِ تَجْرِيدًا)** فِي **(نَحْوُ:**

---

(١) وهي كون المقام مقام مدح، ومثال التي قرينتها لفظية نحو: «رأيت أسدا يرمي شاكي السلاح». (البيجوري ص٢٣)

(٢) أي أكثر مبالغة من التّجريد ومن الإطلاق كما يؤخذ من حذف المفضّل عليه، لأنّ حذف المعمول يؤذن بالعموم. (العطار ص٤٤ والدمنهوري ص٢٨)
أو مأخوذ من البلوغ مصدر «بَلَغَ» من باب «دَخَل» بمعنىٰ وصل، ففي المصباح: بلغ الكتاب بلاغا وبلوغا وصل فهو بالغ. والكلام المشتمل علىٰ التّرشيح يكون بالغا، أي واصلا إلىٰ حدّ الكمال في إفادة المقصود من دعوىٰ اتّحاد المشبّه بالمشبّه به، بمعنىٰ أنّه فرد من أفراده، وهذا ما اختاره عبد الحكيم علىٰ المطوّل في نحو هذا التّركيب. (الدمنهوري ص٢٩)

(٣) أي استلزامه واقتضائه.

(٤) أي تثبيت وتقوية.

(٥) الحاصلة من نفس الاستعارة بدعوىٰ الاتّحاد.

«**رَأَيْتُ أَسَدًا يَرْمِي**») إِنْ جُعِلَ «يَرْمِي» قَرِينَةً(١)، (**وَلَا**) تُعَدُّ (**قَرِينَةُ**) الاسْتِعَارَةِ (**المكْنِيَّةِ تَرْشِيحًا**) كَالأَظْفَارِ فِي نَحْوِ «أَظْفَارُ المنِيَّةِ نَشَبَتْ بِفُلَانٍ».

* * *

(١) أمّا إن جعلت القرينة حاليّة فتجريد.

الفَرِيدَةُ الخَامِسَةُ:

التَّرْشِيحُ:

- يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَاقِيًا عَلَىٰ حَقِيقَتِهِ تَابِعًا لِلاسْتِعَارَةِ لَا يُقْصَدُ بِهِ إِلَّا تَقْوِيَتُهَا.

- وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَعَارًا مِنْ مُلَائِمِ المسْتَعَارِ مِنْهُ لِمُلَائِمِ المسْتَعَارِ لَهُ.

وَيَحْتَمِلُ الوَجْهَيْنِ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا﴾، حَيْثُ اسْتُعِيرَ الحَبْلُ لِلْعَهْدِ، وَذُكِرَ الاعْتِصَامُ تَرْشِيحًا، إِمَّا بَاقِيًا عَلَىٰ مَعْنَاهُ أَوْ مُسْتَعَارًا لِلْوُثُوقِ بِالعَهْدِ.

[الفَرِيدَةُ الخَامِسَةُ]

(الفَرِيدَةُ الخَامِسَةُ) فِي بَيَانِ كَوْنِ التَّرْشِيحِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَقِيقَةً أَوْ مَجَازًا، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ:

(التَّرْشِيحُ[1]: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَاقِيًا عَلَىٰ حَقِيقَتِهِ[2] تَابِعًا

(١) أي اللّفظ الدالّ علىٰ ملائم المستعار له. (الملوي ص٢٧)
(٢) أي باقيا علىٰ دلالته علىٰ معناه الموضوع هو له أوّلا. (الصبان علىٰ العصام ص٢١٠)

لِلاسْتِعَارَةِ[(١)] **لَا يُقْصَدُ بِهِ إِلَّا تَقْوِيَتُهَا)** وَزِيَادَةُ المبَالَغَةِ فِيهَا[(٢)] كَمَا مَرَّ[(٣)].

(وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَعَارًا مِنْ مُلَائِمِ المسْتَعَارِ مِنْهُ) وَهُوَ المشَبَّهُ بِهِ **(لِمُلَائِمِ المسْتَعَارِ لَهُ)** وَهُوَ المشَبَّهُ[(٤)].

(وَيَحْتَمِلُ الوَجْهَيْنِ) أَيِ الحَقِيقَةَ وَالمجَازَ: **(قَوْلُهُ تَعَالَىٰ:** ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا﴾ حَيْثُ اسْتُعِيرَ الحَبْلُ لِلْعَهْدِ) عَلَىٰ طَرِيقِ الاسْتِعَارَةِ التَّصْرِيحِيَّةِ الأَصْلِيَّةِ التَّحْقِيقِيَّةِ كَمَا مَرَّ[(٥)] **(وَذُكِرَ)** مَبْنِيٌّ لِلنَّائِبِ، وَ**(الاعْتِصَامُ)** نَائِبٌ عَنِ الفَاعِلِ، وَ**(تَرْشِيحًا)** مَفْعُولٌ لِأَجْلِهِ، **(إِمَّا)** أَنْ يَكُونَ **(بَاقِيًا عَلَىٰ مَعْنَاهُ)** الحَقِيقِيِّ وَهُوَ التَّمَسُّكُ بِالحَبْلِ الحِسِّيِّ[(٦)]، **(أَوْ)** يَكُونَ **(مُسْتَعَارًا لِلْوُثُوقِ بِالعَهْدِ)** وَتَقْرِيرُهَا أَنْ تَقُولَ: شُبِّهَ الوُثُوقُ بِالعَهْدِ بِالتَّمَسُّكِ بِالحَبْلِ -وَهُوَ مَعْنَىٰ الاعْتِصَامِ- بِجَامِعِ شِدَّةِ التَّمَكُّنِ وَالارْتِبَاطِ فِي كُلٍّ، وَاسْتُعِيرَ الاعْتِصَامُ لِلْوُثُوقِ، وَاشْتُقَّ مِنْهُ «اعْتَصِمُوا» بِمَعْنَىٰ ثِقُوا، فَهِيَ اسْتِعَارَةٌ تَصْرِيحِيَّةٌ تَبَعِيَّةٌ،

---

(١) أي غير مقصود أصالة، إذ المقصود أصالة لفظ الاستعارة، وأما التّرشيح فمذكور بالتّبع. (الملوي ص٢٧، والعطار ص٤٦)

(٢) بتأكيد دعوىٰ الاتّحاد.

(٣) وكونه باقيا علىٰ حقيقته هو الأصل والأَوْلىٰ، لحصول المقصود من التّرشيح به، وهو تقوية الاستعارة. (مخلوف علىٰ الرسالة البيانية للصبان ص٢٤٨)

(٤) نحو «رأيت أسدا في الحمّام له لبد»، فيجوز بقاء لفظة اللّبد علىٰ حقيقتها، ويجوز أن تُستعار لشعر الرّجل الشّجاع. (الملوي ص٢٧، والعطار ص٤٦)

(٥) وتقريرها أن تقول: شبّه العهد -الذي هو التّكاليف التي عهدها الله إلينا، أو دين الإسلام، أو القرآن- بالحبل، بجامع أنّ من تمسّك به ظفر بمطلوبه وكان سببا لنجاته، واستعير الحبل للعهد علىٰ طريق الاستعارة التّصريحية الأصليّة، والقرينة إضافة الحبل إلىٰ الله، والاعتصام ترشيح. (زيني دحلان ص٤٧، والدمنهوري ص٣١)

(٦) ولا شكّ أنّ هذا من ملائمات المستعار منه وهو الحبل، فلهذا صحّ جعله ترشيحا. (زيني دحلان ص٤٧)

لِجَرَيَانِهَا فِي الفِعْلِ بَعْدَ جَرَيَانِهَا فِي المصْدِرِ، وَالقَرِينَةُ إِمَّا حَالِيَّةٌ أَوْ نَفْسُ قَرِينَةِ الأَصْلِيَّةِ فِي اسْتِعَارَةِ الحَبْلِ لِلْعَهْدِ(١).

* * *

(١) إذا تجوّز في التّرشيح صار أقرب إلىٰ التّجريد، وليس تجريدا حقيقة، لأنّه ترشيح من حيث اللّفظ تجريد من حيث المعنىٰ. قال منجم باشي عند قول الزّيباري: «فهو بالتّجريد أشبه وألصق»: «بل بالإطلاق أشبه وأليق، لأنّ اللّفظ يقتضي التّرشيح والمعنىٰ يوجب التّجريد، فتعارضا وتساقطا وبقي الكلام علىٰ الإطلاق». (العطار ص٤٨)
إذا جعل التّرشيح استعارة ضعف، لأنّه حينئذ في مجرّد ظاهر اللّفظ، وصار إلىٰ التّجريد أقرب، لأنّ معناه صار يلائم المشبّه. (الملوي مع الأمير ص٢٨)

الفَرِيدَةُ السَّادِسَةُ:

المجَازُ المرَكَّبُ -وَهُوَ المرَكَّبُ المسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ ما وُضِعَ لهُ لعلاقةٍ مع قرينةٍ كَالمفْرَدِ-: إنْ كَانَتْ عَلَاقَتُهُ غَيْرَ المشَابَهَةِ فَلَا يُسَمَّىٰ اسْتِعَارَةً، وَإِلَّا سُمِّيَ اسْتِعَارَةً تَمْثِيلِيَّةً، نحو: «إِنِّي أَرَاكَ تُقَدِّمُ رِجْلًا وَتُؤَخِّرُ أُخرَىٰ»، أَيْ: تَتَرَدَّدُ فِي الإِقْدَامِ وَالإِحْجَامِ لَا تَدْرِي أَيُّهُمَا أَحْرَىٰ.

[الفَرِيدَةُ السَّادِسَةُ]

(الفَرِيدَةُ السَّادِسَةُ) فِي بَيَانِ المجَازِ المرَكَّبِ وَأَقْسَامِهِ.

فَقَوْلُهُ: (المجَازُ المرَكَّبُ) مُبْتَدَأٌ، وَجُمْلَةُ: (وَهُوَ المرَكَّبُ[(١)] المسْتَعْمَلُ[(٢)] فِي غَيْرِ ما وُضِعَ لَهُ[(٣)] لِعَلَاقةٍ[(٤)] مَعَ قَرِينَةٍ كَالمفْرَدِ) أَيْ كَقَرِينَةِ

(١) أي اللّفظ المركّب، فهو صفة لموصوف محذوف. وفي بعض نسخ السمرقندية التصريح بهذا الموصوف. (الدمنهوري ص٣١، والبيجوري ص٢٦)

(٢) أخرج المهمل، مثل: «ديز مركم» مقلوب «زيد مكرم»، وكذا المركّب الموضوع الذي لم يستعمل، فليس من المجاز كما أنّه ليس من الحقيقة، لفقد الاستعمال الذي هو ركن في كلّ منهما. (الدمنهوري ص٣٢، والبيجوري ص٢٦)

(٣) أخرج الحقيقة المركّبة، نحو: «زيد قائم». (الدمنهوري ص٣٢، والبيجوري ص٢٦)

(٤) أخرج الغلط، كقولنا: «خذ هذا الفرس» في مقام: «أعطني هذا الكتاب». (الملوي ص٢٨، والبيجوري ص٢٦)

المجَازِ المفْرَدِ[١]، أَيْ فِي كَوْنِهَا مَانِعَةً مِنْ إِرَادَةِ المعْنَىٰ الأَصْلِيِّ[٢]، مُعْتَرِضَةٌ لِلْبَيَانِ بَيْنَ المبْتَدَأِ وَخَبَرِهِ الذِي هُوَ (**إِنْ كَانَتْ عَلَاقَتُهُ غَيْرَ المشَابَهَةِ**[٣] **فَلَا يُسَمَّىٰ اسْتِعَارَةً**) بَلْ يُسَمَّىٰ مَجَازًا مُرَكَّبًا فَقَطْ، وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ تَسْمِيَتَهُ مَجَازًا مُرَكَّبًا مُرْسَلًا؛ إِذْ لَا مَانِعَ مِنْ ذَلِكَ[٤]، (**وَإِلَّا**) أَيْ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ عَلَاقَتُهُ غَيْرَ المشَابَهَةِ؛ بِأَنْ كَانَتِ المشَابَهَةَ[٥] (**سُمِّيَ اسْتِعَارَةً**[٦] **تَمْثِيلِيَّةً**) نِسْبَةً إِلَىٰ التَّمْثِيلِ[٧]، وَهُوَ فِي الاصْطِلَاحِ: مَا كَانَ وَجْهُهُ مُنْتَزَعًا مِنْ مُتَعَدِّدٍ[٨]، وَيَصْلُحُ

---

(١) فالمشبّه به محذوف في كلام المصنّف، والتّشبيه منعقد بين القرينتين؛ قرينةِ المجاز المركب وقرينةِ المجاز المفرد. (العطار ص٤٩، والبيجوري ص٢٦)

(٢) فتخرج الكناية المركّبة، كقول السّائل: «إنّي محتاج»، فإنّ المعنىٰ الكنائيّ هنا الطّلب، وقصده لا يمنع إرادة الإخبار بالمعنىٰ الحقيقيّ تبَعا، وكذلك قولك لمخاطبك: «إنّي عطشان» أي: اسقني، ونحو ذلك، فليس هذا مجازا لأنّ القرينة غير مانعة من إرادة الحقيقة. (العطار ص٤٩)

(٣) كقول الحارث بن علبة:

هوايَ مع الرّكب اليمانين مصعد جنيبٌ وجثماني بمكّة موثق

فإنّ هذا البيت موضوع للإخبار، والغرض منه إنشاء التّحزّن والتّحسّر، فقد استعمل في غير ما وضع له لعلاقة السّببيّة والمسبّبيّة، ولا يصحّ أن يكون كناية، لأنّه لا يصحّ الجمع بين الإنشاء والإخبار بكلام واحد، وليس بكناية لأنّه ليس كلٌّ من المعنىٰ الحقيقيّ والمجازيّ مقصودا بالذّات، إذ المقصود بالذّات المعنىٰ المجازيّ فقط. (الملوي ص٢٨، العطار ص٥٠)

(٤) قال المصنّف في حواشيه: ولم نقل يسمّىٰ مجازا مرسلا لعدم تصريحهم بذلك. انظر (العطار ص٥١) و(العصام مع الصبان ص٢٢٦)

(٥) لأنّ نفي النّفي إثبات. (البيجوري ص٢٧)

(٦) لأنّه قد ذكر لفظ أحد الطّرفين وحذف لفظ الآخر كما هو طريق الاستعارة. (الملوي ص٢٩)

(٧) نسبت إليه لأنّها مبنيّة عليه.

(٨) والحاصل أنّه يشبّه إحدىٰ الصورتين المنتزعتين من متعدّدين بالأخرىٰ، ثمّ يدّعىٰ أنّ =

لِلْأَمْرَيْنِ (**نَحْوُ**[(١)]) قَوْلِهِمْ لِمَنْ يَتَرَدَّدُ فِي أَمْرٍ: «**(إِنِّي أَرَاكَ تُقَدِّمُ رِجْلًا وَتُؤَخِّرُ أُخْرَىٰ**»، أَيْ: **تَتَرَدَّدُ فِي الإِقْدَامِ**) عَلَىٰ الفِعْلِ تَارَةً (**وَالإِحْجَامِ**) أَيْ تَرْكِ الفِعْلِ وَكَفِّ النَّفْسِ عَنْهُ تَارَةً أُخْرَىٰ (**لَا تَدْرِي أَيُّهُمَا أَحْرَىٰ**) وَأَوْلَىٰ[(٢)]. فَمَعْنَىٰ هَذَا اللَّفْظِ المرَكَّبِ الحَقِيقِيُّ: تُقَدِّمُ رِجْلَكَ التِي هِيَ الجَارِحَةُ وَتُؤَخِّرُ أُخْرَىٰ[(٣)]، وَهَذَا المعْنَىٰ لَيْسَ بِمُرَادٍ، وَإِنَّمَا المرَادُ التَّرَدُّدُ فِي الفِعْلِ أَوِ التَّرْكِ.

فَإِنْ لَاحَظْتَ أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ تَقْدِيمِ الرِّجْلِ وَتَأْخِيرِهَا التَّرَدُّدُ، وَأَنَّكَ أَطْلَقْتَ هَذَا الكَلَامَ وَأَرَدْتَ لَازِمَهُ وَهُوَ التَّرَدُّدُ كَانَ مَجَازًا مُرَكَّبًا مُرْسَلًا مِنْ بَابِ إِطْلَاقِ الملْزُومِ وَإِرَادَةِ اللَّازِمِ.

= الصّورة المشبّهة من جنس الصّورة المشبّه بها، فيطلق علىٰ الصّورة المشبّهة اللفظ الدّال علىٰ الصّورة المشبّه بها. (الملوي ص٢٩)

(١) يندرج تحت (نحو) الأمثال، فإنّها من قبيل الاستعارة التّمثيليّة. ولذلك قالوا: «المثل ما شبّه مَضْرِبُه بمَوْرِدِه»، نحو: «الصّيفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَن» وغير ذلك. (العطار ص٥٣، والبيجوري ص٢٧)

(٢) هذا المثال كتب به الوليد بن اليزيد لما بويع بالخلافة إلىٰ مروان بن محمّد وقد بلغه أنّه متوقّف في بيعته: «أمّا بعد، فإنّي أراك تقدّم رجلا وتؤخّر أخرىٰ، فإذا أتاك كتابي هذا فاعتمد علىٰ أيّتهما شئت».
(العطار ص٥٣ الملوي ص٣٠)

(٣) صريح الكلام أنّه يقدّم إحدىٰ رجليه أمامه والأخرىٰ خلفه، وليس كذلك. بل المقصود أنّه يقدّم إحدىٰ رجليه جهة الأمام، ثمّ يؤخّر تلك الرّجل التي قدّمها جهة الخلف. وذلك أنّ هذا الكلام يقال للمتردّد في أمرٍ فتارة يُقْدِمُ عليه وتارة يتأخّر عنه، فلا بدّ من تأويلٍ في عبارة المصنّف. والمعنىٰ هكذا: «تقدّم رجلا تارة، وتؤخّر تلك الرّجل، أي التي قدّمتها مرّة أخرىٰ». (العطار ص٥٣، والبيجوري ص٢٧)
قوله: «تقدّم رجلا» أي مرّة بدليل ما بعده، وقوله: «وتؤخّر» مفعوله محذوف، أي تؤخّرها، يعني تلك الرّجل المتقدّمة، وقوله: «أخرىٰ» نعت لمحذوف، أي مرّة. (الدمنهوري ص٣٣)

وَإِنْ لَاحَظْتَ أَنَّ العَلَاقَةَ بَيْنَهُمَا المشَابَهَةُ كَانَ اسْتِعَارَةً تَمْثِيلِيَّةً.

وَتَقْرِيرُهَا أَنْ تَقُولَ: شُبِّهَ حَالُ مَنْ يَتَرَدَّدُ فِي أَمْرٍ يُقْدِمُ عَلَىٰ فِعْلِهِ تَارَةً وَيَرْجِعُ عَنْهُ أُخْرَىٰ تَقَدُّمًا وَتَأَخُّرًا مَعْنَوِيَّيْنِ بِحَالِ مَنْ قَامَ وَوَقَفَ مُتَرَدِّدًا فِي الذَّهَابِ فَصَارَ يُقَدِّمُ رِجْلَهُ تَارَةً وَيُؤَخِّرُهَا تَارَةً أُخْرَىٰ تَقَدُّمًا وَتَأَخُّرًا حِسِّيَّيْنِ بِجَامِعِ مُطْلَقِ التَّرَدُّدِ فِي كُلٍّ، وَاسْتُعِيرَ اللَّفْظُ المرَكَّبُ الدَّالُّ عَلَىٰ المشَبَّهِ بِهِ لِلْمُشَبَّهِ عَلَىٰ طَرِيقِ الاسْتِعَارَةِ التَّصْرِيحِيَّةِ التَّمْثِيلِيَّةِ، وَالقَرِينَةُ حَالِيَّةٌ.

❊ ❊ ❊



العِقْدُ الثَّانِـي:

فِـي تَحْقِيقِ مَعْنَى الاسْتِعَارَةِ بِالكِنَايَةِ

اتَّفَقَتْ كَلِمَةُ القَوْمِ عَلَىٰ أَنَّهُ إِذَا شُبِّهَ أَمْرٌ بِآخرَ فِي غَيْرِ تَصْرِيحٍ بِشَيْءٍ مِنْ أَرْكَانِ التَّشْبِيهِ سِوَىٰ المشَبَّهِ وَدُلَّ عَلَيْهِ بِذِكْرِ مَا يَخُصُّ المشَبَّهَ بِهِ كَانَ هُنَاكَ اسْتِعَارَةٌ بِالكِنَايَةِ، لَكِنِ اضْطَرَبَتْ أَقْوَالُهُمْ، وَلنَتَعَرَّضْ لَهَا فِي ثَلَاثِ فَرَائِدَ مُذَيَّلَةً بِفَرِيدَةٍ أُخْرَىٰ لِبَيَانِ أَنَّهُ هَلْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ المشَبَّهُ فِي صُورَةِ الاسْتِعَارَةِ بِالكِنَايَةِ مَذْكُورًا بِلَفْظِهِ الموْضُوعِ لَهُ أَمْ لَا؟

[العِقْدُ الثَّانِـي]

(**العِقْدُ الثَّانِي: فِي تَحْقِيقِ مَعْنَىٰ الاسْتِعَارَةِ بِالكِنَايَةِ**) أَيْ فِي إِثْبَاتِهَا عَلَىٰ الوَجْهِ الذِي هُوَ حَقٌّ عِنْدَ كُلِّ قَائِلٍ، وَلَيْسَ المرَادُ بِالتَّحْقِيقِ الإِثْبَاتُ بِالدَّلِيلِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَحْصُلْ مِنْهُ ذَلِكَ فِي كُلِّ قَوْلٍ كَمَا سَتَعْرِفُهُ.

(**اتَّفَقَتْ كَلِمَةُ**[١] **القَوْمِ**) إِسْنَادُ الفِعْلِ إِلَىٰ الفَاعِلِ مَجَازٌ عَقْلِيٌّ، وَالأَصْلُ:

---

(١) أطلق الكلمة وأراد بها الكلام علىٰ سبيل الاستعارة أو المجاز المرسل، لأنّ الكلمة لا تفيد توافقا بل المفيد هو الكلام. (العطار ص٥٥)

«اتَّفَقَ القَوْمُ فِي كَلِمَتِهِمْ»[١] **(عَلَىٰ أَنَّهُ)** أَيِ الأَمْرُ وَالشَّأْنُ **(إِذَا شُبِّهَ أَمْرٌ بِـ)**أَمْرٍ **(آخرَ فِي غَيْرِ تَصْرِيحٍ بِشَيْءٍ مِنْ أَرْكَانِ التَّشْبِيهِ)** الأَرْبَعَةِ؛ وَهِيَ: مُشَبَّهٌ، وَمُشَبَّهٌ بِهِ، وَوَجْهُ الشَّبَهِ، وَأَدَاةُ التَّشْبِيهِ **(سِوَىٰ المشَبَّهِ)** بِالقُوَّةِ لَا بِالفِعْلِ؛ بِحَيْثُ إِنَّهُ لَوْ جِيءَ بِالتَّشْبِيهِ لَكَانَ مُشَبَّهًا، وَأَخْرَجَ المصَنِّفُ «زيدا» فِي جَوَابِ: «مَنْ يُشْبِهُ عَمْرًا؟» بِقَوْلِهِ: **(وَدُلَّ عَلَيْهِ)** أَيْ عَلَىٰ ذَلِكَ التَّشْبِيهِ **(بِذِكْرِ)** لَفْظِ **(مَا)** أَيْ شَيْءٍ **(يَخُصُّ المشَبَّهَ بِهِ)** كَالأَظْفَارِ فِي قَوْلِهِمْ: «أَظْفَارُ المنِيَّةِ نَشِبَتْ بِفُلَانٍ»، إِذْ لَيْسَ فِي نَظْمِ هَذَا الكَلَامِ تَشْبِيهٌ بِالفِعْلِ[٢]، **(كَانَ هُنَاكَ)** أَيْ فِي ذَلِكَ التَّرْكِيبِ **(اسْتِعَارَةٌ بِالكِنَايَةِ، لَكِنِ اضْطَرَبَتْ أَقْوَالُهُم)** أَيِ اخْتَلَفَتْ آرَاؤُهُمْ، وَاخْتِلَافُهَا يَرْجِعُ إِلَىٰ ثَلَاثَةِ مَذَاهِبَ: مَذْهَبِ السَّلَفِ، وَمَذْهَبِ السَّكَّاكِي، وَمَذْهَبِ الخَطِيبِ. وَعَقَدَ لِهَذِهِ المذَاهِبِ ثَلَاثَ فَرَائِدَ، وَإِلَيْهَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ: **(وَلْنَتَعَرَّضْ لَهَا فِي ثَلَاثِ فَرَائِدَ)** حَالَةَ كَوْنِهَا **(مُذَيَّلَةً بِفَرِيدَةٍ أُخْرَىٰ لِبَيَانِ أَنَّهُ هَلْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ المشَبَّهُ فِي صُورَةِ الاسْتِعَارَةِ بِالكِنَايَةِ مَذْكُورًا بِلَفْظِهِ الموْضُوعِ لَهُ أَمْ لَا؟)** فَكَانَتِ الفَرَائِدُ أَرْبَعَةً.

***

(١) كما في قوله تعالىٰ: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ﴾ أي فما ربحوا في تجارتهم. (الملوي ص٣٠-٣١)

(٢) أمّا في: «زيدا» في جواب «مَنْ يُشْبِهُ عَمْرًا؟» فاستفادة التّشبيه عُلِمَت من السّؤال. (العطار ص٥٦)

الفَرِيدَةُ الأُولَى:

ذَهَبَ السَّلَفُ إِلَىٰ أَنَّ الاسْتِعَارَةَ بِالكِنَايَةِ: لَفْظُ المشَبَّهِ بِهِ المسْتَعَارُ لِلْمُشَبَّهِ فِي النَّفْسِ المَرْمُوزُ إِلَيْهِ بِذِكْرِ لَازِمِهِ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرٍ فِي نَظْمِ الكَلَامِ، وَذِكْرُ اللَّازِمِ قَرِينَةٌ عَلَىٰ قَصْدِهِ مِنْ عُرْضِ الكَلَامِ، وَحِينَئِذٍ فَوَجْهُ تَسْمِيَتِهَا اسْتِعَارَةً بِالكِنَايَةِ أَوْ مَكْنِيَّةً ظَاهِرٌ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ صَاحِبُ الكَشَّافِ، وَهُوَ المخْتَارُ.

[الفَرِيدَةُ الأُولَى]

(الفَرِيدَةُ الأُولَىٰ) فِي تَحْقِيقِ مَذْهَبِ السَّلَفِ بِالدَّلِيلِ[(١)].

(ذَهَبَ السَّلَفُ) وَالمرَادُ بِهِ هُنَا مَنْ تَقَدَّمَ عَلَىٰ السَّكَّاكِيِّ[(٢)]، أَمَّا فِي اللُّغَةِ فَهُوَ كُلُّ مَنْ تَقَدَّمَ مِنْ آبَائِكَ وَأَقْرِبَائِكَ[(٣)] (إِلَىٰ أَنَّ الاسْتِعَارَةَ بِالكِنَايَةِ) هِيَ: (لَفْظُ المشَبَّهِ بِهِ المسْتَعَارُ) بِالرَّفْعِ نَعْتٌ لِـ «لفظ»، و(لِلْمُشَبَّهِ) مُتَعَلِّقٌ

(١) لمّا كان هذا المذهب راجحا عند المصنّف حيث قال فيما بعد: «وهو المختار»، قدّم الكلام عليه أوّلا رعايةً لجانب الأهمّ في التّقديم. (العطار ص٥٧)
(٢) أي من علماء البيان.
(٣) فكأنّه سمّىٰ أهل العلم الماضين سلفا لأنّهم آباء التّعليم. (العصام مع الصبان ص٢٧٨-٢٧٩)

بـ «المستعار»، و(**فِي النَّفْسِ**) تَنَازَعَهُ كُلٌّ مِن «المستعار» و«المشبّه»، و(**المَرْمُوزُ إِلَيْهِ**) أَيْ إِلَىٰ مَعْنَاهُ، نَعْتٌ ثَانٍ لِ «لفظ» (**بِذِكْرِ لَازِمِهِ**) الدَّالِّ عَلَيْهِ، إِذِ المرَادُ بِقَوْلِنَا «أَظْفَارُ المنِيَّةِ» اسْتِعَارَةُ لَفْظِ السَّبُعِ فِي النَّفْسِ لِمَعْنَىٰ المنِيَّةِ كَاسْتِعَارَةِ لَفْظِ الأَسَدِ لِمَعْنَىٰ الرَّجُلِ الشُّجَاعِ فِي قَوْلِنَا: «رَأَيْتُ أَسَدًا فِي الحَمامِ»، غَيْرَ أَنَّنَا لَمْ نُصَرِّحْ بِذِكْرِ اللَّفْظِ المسْتَعَارِ الذِي هُوَ السَّبُعُ، بَلْ ذَكَرْنَا لَازِمَ مَعْنَىٰ لَفْظِهِ وَهُوَ الأَظْفَارُ (**مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرٍ**) لِلَفْظِ المسْتَعَارِ (**فِي نَظْمِ الكَلَامِ**) إِذْ لَوْ كَانَ مُقَدَّرًا فِي نَظْمِهِ هُنَا لَلَزِمَ الجَمْعُ بَيْنَ طَرَفَي التَّشْبِيهِ فِي الاسْتِعَارَةِ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ عِنْدَ البُلَغَاءِ، لِأَنَّ المقَدَّرَ كَالثَّابِتِ، (**وَذِكْرُ**[١] **اللَّازِمِ قَرِينَةٌ عَلَىٰ قَصْدِهِ**[٢]) أَيِ اللَّفْظِ المسْتَعَارِ وَهُوَ لَفْظُ السَّبُعِ فِي المِثَالِ المذْكُورِ (**مِنْ عُرْضِ**[٣] **الكَلَامِ**) أَيْ مِنْ جَانِبِهِ وَسِيَاقِهِ[٤].

---

(١) جملةٌ مستأنفةٌ استئنافا بيانيا، واقعةٌ في جواب سؤالٍ مقدّر، كأنّه قيل: كيف لا يكون لفظ المشبّه به مقدّرا في نظم الكلام وذكر اللّازم قرينة دالّة علىٰ تقديره فيه؟ فأجاب بأنّ ذكر اللّازم قرينة علىٰ قصده، لكن من عرض الكلام، أي جانبه وقوّته، لا من جوهره، ولا من ملاحظته مقدّرا، لأنّه كالثّابت، والفرض أنّه غير ثابت أصلا، إذ لو ثبت ولو بالتّقدير لم تصحّ الاستعارة، إذ لا يجمع فيها بين الطّرفين. والحاصل أنّ اللّازم المذكور قرينة علىٰ قصد لفظ المشبّه به من قوّة الكلام لأنّ للّازم إشعارا بالملزوم، لا من جوهره لعدم وضعه له، ولا من ملاحظته مقدّرا لما علمت.
(الزيباري علىٰ العصام ص٨١ والعطار ص٥٩ والدمنهوري ص٣٨)

(٢) مصدر مضاف إلىٰ مفعوله، أي قصد المتكلّم اللّفظ المستعار. (دمنهوري ص٣٨)

(٣) بضمّ فسكون، أو بضمّتين.

(٤) فهو ليس معنىٰ وضع له اللّفظ ولا دالّا عليه بطريق المطابقة، بل لازم له. وذلك لأنّ الأظفار ملزومة للحيوان المفترس، فإذا ذكرت في الكلام انتقل الذّهن منها إلىٰ لازمها وهو الحيوان المفترس، وهذه كناية اصطلاحية. (العطار ص٥٩)

وَتَقْرِيرُهَا فِي نَحْوِ قَوْلِهِم: «أَظْفَارُ المنِيَّةِ نَشِبَتْ بِفُلَانٍ» أَنْ تَقُولَ:

شُبِّهَتِ المنِيَّةُ أَيِ الموْتُ بِمَعْنَىٰ السَّبُعِ بِجَامِعِ الاغْتِيَالِ فِي كُلٍّ، وَطُوِيَ لَفْظُ المشَبَّهِ بِهِ المسْتَعَارِ لِلْمُشَبَّهِ، وَرُمِزَ إِلَيْهِ بِذِكْرِ شَيْءٍ مِنْ لَوَازِمِهِ وَهُوَ الأَظْفَارُ، وَإِسْنَادُهَا إِلَىٰ المنِيَّةِ تَخْيِيلٌ، وَقَرِينَتُهَا الأَظْفَارُ، وَنَشِبَتْ مَعْنَاهَا عَلَقَتْ تَرْشِيحٌ.

وَتَقْرِيرُهَا فِي قَوْلِ اللهِ ﷻ: ﴿ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهۡدَ ٱللَّهِ﴾ أَنْ يُقَالَ:

شُبِّهَ مَعْنَىٰ العَهْدِ بِالحَبْلِ بِجَامِعِ مُطْلَقِ الوُصْلَةِ فِي كُلٍّ، وَاسْتُعِيرَ لَفْظُ المشَبَّهِ بِهِ المطْوِيِّ لِلْمُشَبَّهِ عَلَىٰ سَبِيلِ الاسْتِعَارَةِ بِالكِنَايَةِ، وَرُمِزَ إِلَيْهِ بِذِكْرِ شَيْءٍ مِنْ لَوَازِمِهِ وَهُوَ يَنْقُضُونَ، وَهُوَ القَرِينَةُ الدَّالَّةُ عَلَىٰ المعْنَىٰ المجَازِيِّ.

(وَحِينَئِذٍ) أَيْ حِينَ إِذْ ذَهَبَ السَّلَفُ إِلَىٰ هَذَا التَّقْرِيرِ **(فَوَجْهُ تَسْمِيَتِهَا اسْتِعَارَةً بِالكِنَايَةِ**[(١)] **أَو)** اسْتِعَارَةً **(مَكْنِيَّةً ظَاهِرٌ)** لَا خَفَاءَ فِيهِ. أَمَّا ظُهُورُ وَجْهِ تَسْمِيَّتِهَا بِالاسْتِعَارَةِ: فَلِأَنَّ لَفْظَ المشَبَّهِ بِهِ المطْوِيِّ اسْتُعْمِلَ فِي المشَبَّهِ الذِي هُوَ غَيْرُ مَعْنَاهُ الحَقِيقِيِّ لِعَلَاقَةِ المشَابَهَةِ. وَأَمَّا ظُهُورُ وَجْهِ تَسْمِيَّتِهَا بِالكِنَايَةِ: فَلِأَنَّهُ لَمْ يُصَرَّحْ فِيهَا بِاللَّفْظِ المسْتَعَارِ، بَلْ دُلَّ عَلَيْهِ بِذِكْرِ لَازِمِهِ فَيَكُونُ فِيهَا خَفَاءٌ، وَالكِنَايَةُ فِي اللُّغَةِ مَعْنَاهَا الخَفَاءُ، وَالمنَاسَبَةُ مَوْجُودَةٌ بَيْنَ المعْنَىٰ الاصْطِلَاحِيِّ والمعْنَىٰ اللُّغَوِيِّ، **(وَإِلَيْهِ)** أَيْ إِلَىٰ مَذْهَبِ السَّلَفِ **(ذَهَبَ)** الزَّمَخْشَرِيُّ[(٢)]

---

(١) الباء للمصاحبة، أي استعارة مصاحبة للكناية. (العطار ص٥٩)

(٢) حيث قال في تفسير قوله تعالىٰ (ينقضون عهد الله): شاع استعمال النّقض في إبطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل علىٰ سبيل الاستعارة لما فيه من إثبات الوصلة بين المتعاهدين. وهذا من أسرار البلاغة ولطائفها؛ أن يسكتوا عن ذكر الشّيء المستعار، ثمّ يرمزوا إليه بذكر شيء من روادفه فينبّهوا بذلك الرّمز علىٰ مكانه نحو: «شجاع يفترس =

(**صَاحِبُ**) تَفْسِيرِ (**الكَشَّافِ**) لَا إِلَىٰ غَيْرِهِ[(١)]، وَكَفَىٰ بِهِ حُجَّةً فِي هَذَا الفَنِّ[(٢)]، قَالَ المصَنِّفُ: (**وَهُوَ المخْتَارُ**[(٣)]) لِأَنَّهُ مُحَقَّقٌ بِالحُجَّةِ الظَّاهِرَةِ كَمَا مَرَّ، وَاللهُ تَعَالَىٰ أَعْلَمُ.

❊ ❊ ❊

= من أقرانه»، ففيه تنبيه علىٰ أنّ الشّجاع أسد. (الكشاف ١/ ٩٠، البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري د محمد أبو موسىٰ ص٤٩٦)

(١) تقديم المعمول (إليه) مفيد للحصر، وهو من قبيل قصر الموصوف (صاحب الكشاف) علىٰ الصّفة (الذهاب). (العطار ص٦٠)

(٢) إنّما عبّر المصنّف عن الزّمخشري بصاحب الكشّاف تنويها بشأنه من حيث أنّه حلّال المشكلات وكشّاف المعضلات. ففيه إشارة إلىٰ تأييد مذهب السّلف. (العطار ص٦٠)

(٣) أي عندي، أو عند الجمهور، أو عند كلّ محقّق كما يرشد إليه حذف المعمول. (العطار ص٦٠ الملوي ص٣٢ الدمنهوري ٣٩)

الفَرِيدَةُ الثَّانِيَةُ:

يُشْعِرُ ظَاهِرِ كَلَامِ السَّكَّاكِيِّ بِأَنَّهَا لَفْظُ المشَبَّهِ المسْتَعْمَلُ فِي المشَبَّهِ بِهِ بِادِّعَاءِ أَنَّهُ عَيْنُهُ، وَاخْتَارَ رَدَّ التَّبَعِيَّةِ إِلَيْهَا بِجَعْلِ قَرِينَتِهَا اسْتِعَارَةً بِالكِنَايَةِ، وَجَعْلِهَا قَرِينَتَهَا، عَلَىٰ عَكْسِ مَا ذَكَرَهُ القَوْمُ فِي مِثْلِ: «نَطَقَتِ الحَالُ بِكَذَا»، مِنْ أَنَّ «نَطَقَتْ» اسْتِعَارَةٌ لِـ«دَلَّتْ»، وَالحَالُ قَرِينَةٌ.

وَيَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّ لَفْظَ المشَبَّهِ لَمْ يُسْتَعْمَلْ إِلَّا فِي مَعْنَاهُ، فَلَا يَكُونُ اسْتِعَارَةً، وَهُوَ قَدْ صَرَّحَ بِأَنَّ «نَطَقَتْ» مُسْتَعَارٌ لِلْأَمْرِ الوَهْمِيِّ، فَيَكُونُ اسْتِعَارَةً، وَالاسْتِعَارَةُ فِي الفِعْلِ لَا تَكُونُ إِلَّا تَبَعِيَّةً، فَلَزِمَهُ القَوْلُ بِالاسْتِعَارَةِ التَّبَعِيَّةِ.

[الفَرِيدَةُ الثَّانِيَةُ]

(**الفَرِيدَةُ الثَّانِيَةُ**) فِي بَيَانِ الاسْتِعَارَةِ بِالكِنَايَةِ عَلَىٰ مَذْهَبِ السَّكَّاكِيِّ وَرَدِّهِ الاسْتِعَارَةَ التَّبَعِيَّةَ إِلَيْهَا.

(**يُشْعِرُ ظَاهِرِ كَلَامِ السَّكَّاكِيِّ**) أَيْ يُفْهَمُ مِنْ كَلَامِهِ بِحَسَبِ ظَاهِرِهِ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ لَا فِي جَمِيعِهَا، لِأَنَّ الكَثِيرَ مِنْ كَلَامِهِ يَدُلُّ عَلَىٰ أَنَّ مَذْهَبَهُ هُوَ

مَذْهَبُ السَّلَفِ، وَلِهَذَا ذَكَرَهُ عَقِبَ مَذْهَبِهِمْ[(١)]، **(بِأَنَّهَا)** أَيِ الاسْتِعَارَةَ بِالكِنَايَةِ **(لَفْظُ المشَبَّهِ)** كَالمنِيَّةِ فِي مِثْلِ: «أَظْفَارُ المنِيَّةِ نَشَبَتْ بِفُلَانٍ»، **(المسْتَعْمَلُ)** بِالرَّفْعِ[(٢)] **(فِي المشَبَّهِ بِهِ)** وَهُوَ مَعْنَىٰ السَّبُعِ فِي المِثَالِ المذْكُورِ **(بِادِّعَاءِ أَنَّهُ)** أَيِ المشَبَّهَ **(عَيْنُهُ)** أَيْ عَيْنُ المشَبَّهِ بِهِ، وَإِنْكَارِ أَنْ يَكُونَ شَيْئًا آخَرَ غَيْرَ المشَبَّهِ بِهِ بِقَرِينَةِ ذِكْرِ اللَّازِمِ[(٣)]، **(وَاخْتَارَ[(٤)] رَدَّ)** الاسْتِعَارَةِ **(التَّبَعِيَّةِ)** عِنْدَ السَّلَفِ

(١) اعلم أنّ كلام السّكّاكيّ لا تصريح فيه بمذهبه ولا بمذهب السّلف، بل عبارته محتملة لهما، لكنّ الكثير من كلامه يميل لموافقة السّلف والقليل يميل لمخالفتهم. والمصنّف رعىٰ الجهتين فعقّب مذهبه بمذهبهم نظرا للجهة الأولىٰ، وأفرد مذهبه عن مذهبهم نظرا للجهة الثانية، والسّعد صرف المائل من كلامه إلىٰ المخالفة عن ظاهرها، وردّه بالتّأويل إلىٰ كلام السّلف لرجحان دليله وقوّة رجاله، علىٰ أنّ السّكّاكيّ لو أراد المخالفة لصرّح بها وردّ علىٰ السّلف وكان يذكر مستندا لمذهبه، فالحمل علىٰ الموافقة أولىٰ. هذا لبعض الفضلاء ملخّصا. وقال العصام: الحقّ أنّ عبارته أظهر في كون مذهبه ما هو المشهور من مذهبه. (العطار ص٦٠-٦١)

(٢) صفة للّفظ.

(٣) فالمنيّة مراد بها السّبع بادّعاء السّبعية لها وإنكار أن تكون شيئا آخر غير السّبع بقرينة إضافة الأظفار التي هي من خواصّ السّبع. (الملوي ص٣٣)
وكيفيّة إجراءها عند السّكّاكيّ في المثال المتقدّم أن تقول: شبّه الموت الحقيقيّ بالسّبع الحقيقيّ، وادّعي أنّه عينه، واستعير لفظ المنيّة من الموت الحقيقيّ -أعني المجرّد عن الادّعاء- للسّبع الادّعائي وهو الموت المتّحد بالسّبع ادّعاء، والقرينة لفظ الأظفار المضاف للمنيّة، وهي مانعة من إرادة المعنىٰ الحقيقيّ للمنيّة وهو الموت، لأنّها عنده دالّة علىٰ أنّ المشبّه مستعمل في المشبّه به بادّعاء أنّه عينه. (الدمنهوري ص٣٩)

(٤) نصّ كلام السّكّاكيّ في آخر بحث الاستعارة التّبعية: «هذا ما أمكن من تلخيص كلام الأصحاب في هذا الفصل، ولو أنّهم جعلوا قسم الاستعارة التّبعية من قسم الاستعارة بالكناية، بأن قلبوا، فجعلوا في قولهم: «نطقت الحال بكذا»، الحال التي ذكرها عندهم قرينة الاستعارة بالتّصريح، استعارة بالكناية عن المتكلّم بواسطة المبالغة في التّشبيه علىٰ مقتضىٰ المقام، وجعلوا نسبة النّطق إليه قرينة الاستعارة، كما تراهم في قوله: «وإذا المنيّة أنشبت أظفارها» يجعلون المنيّة استعارة بالكناية عن السّبع، ويجعلون إثبات الأظفار لها =

(إِلَيْهَا) أَيْ إِلَىٰ قَرِينَةِ الاسْتِعَارَةِ بِالكِنَايَةِ، وَذَلِكَ **(بِجَعْلِ قَرِينَتِهَا)** أَيْ قَرِينَةِ الاسْتِعَارَةِ التَّبَعِيَّةِ عِنْدَ السَّلَفِ **(اسْتِعَارَةً بِالكِنَايَةِ)** عِنْدَهُ، **(وَجَعْلِهَا)** أَيْ الاسْتِعَارَةِ التَّبَعِيَّةِ عِنْدَ السَّلَفِ **(قَرِينَتَهَا)** أَيِ الاسْتِعَارَةَ بِالكِنَايَةِ عِنْدَهُ. وَإِلَىٰ هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ: **(عَلَىٰ عَكْسِ مَا ذَكَرَهُ القَوْمُ فِي مِثْلِ: «نَطَقَتِ الحَالُ بِكَذَا»، مِنْ أَنَّ «نَطَقَتْ») عِنْدَ القَوْمِ (اسْتِعَارَةٌ)** تَبَعِيَّةٌ **(لِـ«دَلَّتْ»)** وَتَقْرِيرُهَا أَنْ تَقُولَ: شُبِّهَتِ الدَّلَالَةُ بِالنُّطْقِ بِجَامِعِ الوُضُوحِ فِي كُلٍّ، وَاسْتُعِيرَ النُّطْقُ لِلدَّلَالَةِ، فَسَرَىٰ التَّشْبِيهُ مِنَ الكُلِّيَّاتِ إِلَىٰ الجُزْئِيَّاتِ، وَاشْتُقَّ مِنَ النُّطْقِ «نَطَقَ» بِمَعْنَىٰ «دَلَّ»، فَنَطَقَ اسْتِعَارَةٌ تَصْرِيحِيَّةٌ تَبَعِيَّةٌ، **(وَالحَالُ قَرِينَةٌ)** لَهَا مُسْتَعْمَلٌ فِي مَعْنَاهُ الحَقِيقِيِّ، وَالسَّكَّاكِيُّ يَجْعَلُ الحَالَ فِي المِثَالِ اسْتِعَارَةً بِالكِنَايَةِ عَنِ المتَكَلِّمِ، وَذِكْرَ النُّطْقِ قَرِينَتَهَا(١).

= قرينة الاستعارة، وهكذا لو جعلوا البخل استعارة بالكناية عن حيّ أبطلت حياته بسيف أو غير سيف فالتحق بالعدم، وجعلوا نسبة القتل إليه قرينة، ولو جعلوا أيضا اللّهذميات استعارة بالكناية عن المطعومات اللّطيفة الشّهيّة علىٰ سبيل التّهكّم، وجعلوا نسبة لفظ القرىٰ إليها قرينة الاستعارة، لكان أقرب إلىٰ الضّبط، فتدبّره. (مفتاح العلوم للسّكّاكيّ ص٣٨٤)

(١) حاصله أنّه يقول أنّ كلّ تركيب جعل القوم فيه استعارة تبعيّة الأَوْلىٰ أن يجرىٰ فيه استعارة مكنيّة تقليلا للأقسام، ففي نحو: «نطقت الحال»: يقول الجمهور: شبّهت الدّلالة بالنّطق بجامع الإيضاح والوصول إلىٰ المراد في كلّ، واستعير النّطق للإيضاح، واشتقّ منه نطق بمعنىٰ دلّ، والحال قرينة علىٰ أنّ المراد من نطق الدّلالة، لأنّ الحال لا تنطق.
وهو يقول: شبّهت الحال بإنسان، وحذف المشبّه به وهو الإنسان، ورمز له بشيء من لوازمه وهو النّطق، والنّطق استعارة تخييليّة.
فما جعله القوم قرينة للتّبعية يجعله استعارة مكنيّة، كالحال في المثال المذكور، وما جعلوه استعارة تبعيّة يجعله قرينة للمكنيّة كنطق في المثال المذكور. (زيني دحلان ص٦٣)
وكيفية إجراء الاستعارة فيها عند السّكّاكيّ أن تقول: شبّه النّطق المتوهّم بالنّطق المحقّق، =

(وَيَرِدُ[١] عَلَيْهِ) فِي الوَجْهِ الأَوَّلِ، أَعْنِي تَفْسِيرَ الاسْتِعَارَةِ بِالكِنَايَةِ (أَنَّ لَفْظَ المشَبَّهِ) كَلَفْظِ «الحَالِ» مَثَلًا (لَمْ يُسْتَعْمَلْ إِلَّا فِي مَعْنَاهُ[٢])، وَلَا شَيْءَ مِنْ لَفْظِ الاسْتِعَارَةِ يَكُونُ مُسْتَعْمَلًا فِي مَعْنَاهُ[٣]، يُنْتِجُ: (فَلَا) شَيْءَ مِنْ لَفْظِ المشَبَّهِ (يَكُونُ اسْتِعَارَةً)، وَهُوَ المطْلُوبُ[٤]. وَيَرِدُ عَلَيْهِ فِي الوَجْهِ الثَّانِي (وَهُوَ) رَدُّ التَّبَعِيَّةِ قَرِينَةً لِلْمَكْنِيَّةِ بِأَنَّهُ (قَدْ صَرَّحَ) فِي بَعْضِ كُتُبِهِ (بِأَنَّ «نَطَقَتْ») فِي قَوْلِهِمْ «نَطَقَتِ الحَالُ» (مُسْتَعَارٌ لِلْأَمْرِ الوَهْمِيِّ) المقَدَّرِ[٥]، (فَيَكُونُ) «نَطَقَتْ» (اسْتِعَارَةً) فِي الفِعْلِ ضَرُورَةَ أَنَّهُ مَجَازٌ عَلَاقَتُهُ المشَابَهَةُ، (وَالاسْتِعَارَةُ فِي الفِعْلِ لَا تَكُونُ إِلَّا تَبَعِيَّةً، فَلَزِمَهُ القَوْلُ بِالاسْتِعَارَةِ التَّبَعِيَّةِ).

وَبِعِبَارَةٍ أُخْرَىٰ فِي نَظْمِ الدَّلِيلِ القَاضِي بِالرَّدِّ عَلَيْهِ هُوَ أَنْ يُقَالَ أَنَّ

= واستعير اللّفظ الدّالّ علىٰ المشبّه به للمشبّه، واشتقّ منه نطق نطقا متوهّما. (الدمنهوري ص٤٠)

(١) بالتخفيف مضارع «وَرَدَ»، أو بالتّشديد «يَرُدُّ» من «رَدَّ» المضاعف.

(٢) الحقيقيّ أي الموضوع له، والادّعاء لا يخرجه عن كونه مستعملا في معناه الحقيقيّ.

(٣) لأنّ السّكّاكيّ نفسه فسّر الاستعارة بأن تذكر أحد طرفي التّشبيه وتريد به الطّرف الآخر، وجعلها قسما من المجاز اللغويّ المفسّر بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له. (الملوي ص٣٣، مفتاح العلوم ص٣٦٩)

(٤) حاصل الرّدّ: أنّ لفظ المشبّه وهو المنيّة مثلا مستعمل في معناه الحقيقيّ، ولا شيء من الاستعارة بمستعمل في معناه. ينتج: لا شيء من لفظ المشبّه باستعارة. فهو إشارة إلىٰ قياس من الشّكل الثّاني ذكر صغراه والنّتيجة. (العطار ص٦٣، زيني دحلان ص٦٣، الدمنهوري ص٤٠)

(٥) وهو نطق المتوهّم، كما ستعلم ذلك في الفريدة الثّالثة في العقد الثّالث. (الدمنهوري ص٤٢)
كلفظ الأظفار في «أظفار المنيّة» المستعار للصّورة الوهميّة الشّبيهة بالأظفار الحقيقيّة. (الملوي ص٣٤)

«نَطَقَتْ» اسْتِعَارَةٌ فِي الفِعْلِ، وَالاسْتِعَارَةُ فِي الفِعْلِ لَا تَكُونُ إِلَّا تَبَعِيَّةً. يُنْتِجُ: «نَطَقَتْ» اسْتِعَارَةٌ تَبَعِيَّةٌ، وَهُوَ المطْلُوبُ(١). فَقَدْ لَزِمَهُ القَوْلُ بِالتَّبَعِيَّةِ(٢).

* * *

(١) فقول المصنّف: «وهو قد صرّح إلخ» إشارة إلىٰ قياس من الشّكل الأوّل. (زيني دحلان ص٦٣)

(٢) حاصل الرّدّ: إلزامه بالقول بالتّبعية، لأنّه يجعل قرينة المكنيّة استعارة تخييليّة، فإذا كانت قرينة المكنيّة فعلا كانت علىٰ مذهبه استعارة تخييليّة تبعيّة، لأنّ الاستعارة في الفعل لا تكون إلا تبعيّة. وبيان ذلك: أنّه يقول في «نطقت الحال»: شبّهت الحال بإنسان، وحذف المشبّه به، وادّعي أنّ المشبّه عينه، ثمّ لما شبّهت الحال بإنسان أخذ الوهم يتخيّل أنّ للحال نطقا، فشبّه النّطق المتخيّل بالنّطق المحقّق، واستعير النّطق المحقّق للنّطق المتخيّل، واشتقّ منه نطق نطقا متخيّلا، وأثبت للحال، فهذه استعارة في الفعل استعارة تبعيّة. ينتج: نطقت استعارة تبعيّة، فلزمه القول بالتبعيّة. (زيني دحلان ص٦٣)
فلم يكن ما ذهب إليه السّكّاكيّ من ردّ التّبعيّة إلىٰ المكنيّة مغنيا عمّا ذكره غيره من تقسيم الاستعارة إلىٰ التّبعية وغيرها، لأنّه اضطر آخر الأمر إلىٰ القول بالاستعارة التّبعية. (الملوي ص٣٤)

الفَرِيدَةُ الثَّالِثَةُ:

ذَهَبَ الخَطِيبُ إِلَىٰ أَنَّهَا التَّشْبِيهُ المضْمَرُ فِي النَّفْسِ، وَحِينَئِذٍ لَا وَجْهَ لِتَسْمِيَتِهَا اسْتِعَارَةً.

[الفَرِيدَةُ الثَّالِثَةُ]

(الفَرِيدَةُ الثَّالِثَةُ) فِي بَيَانِ الاسْتِعَارَةِ بِالكِنَايَةِ عَلَىٰ مَذْهَبِ خَطِيبِ دِمَشْقَ وَقَاضِي القُضَاةِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ القَزْوِينِيِّ صَاحِبِ مَتْنِ التَّلْخِيصِ.

(ذَهَبَ الخَطِيبُ إِلَىٰ أَنَّهَا) أَيِ الاسْتِعَارَةَ بِالكِنَايَةِ **(التَّشْبِيهُ المضْمَرُ فِي النَّفْسِ)** أَيْ فِي نَفْسِ المتَكَلِّمِ(١)، **(وَحِينَئِذٍ)** أَيْ وَحِينَ ذَهَبَ إِلَىٰ أَنَّهَا التَّشْبِيهُ المضْمَرُ فِي النَّفْسِ فَـ**(لَا وَجْهَ لِتَسْمِيَتِهَا اسْتِعَارَةً)** بَلْ هِيَ تَسْمِيَةٌ لَا مُنَاسَبَةَ فِيهَا، لِأَنَّ الاسْتِعَارَةَ اللَّفْظُ المسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ مَا وُضِعَ لَهُ لِعَلَاقَةِ المشَابَهَةِ، وَالتَّشْبِيهُ غَيْرُ ذَلِكَ، بَلْ هُوَ فِعْلٌ مِنْ أَفْعَالِ النَّفْسِ(٢). وَأَمَّا تَسْمِيَتُهَا بِالكِنَايَةِ

---

(١) يتفرّع علىٰ تفسير الخطيب الاستعارة بالكناية أنّ كلّا من المشبّه والمشبّه به مستعمل في معناه الحقيقيّ. وكيفية إجراء الاستعارة علىٰ مذهبه أن تقول في المثال المتقدّم: شبّهت المنيّة بالسّبع تشبيها مضمرا في النّفس مرموزا إليه بشيء من لوازمه وهو الأظفار، وإثباتها للمنيّة قرينة عنده. (الدمنهوري ص٤٢)

(٢) قال السّعد: ما ذكره من تفسيرها بأنّها التّشبيه المضمر لا مستند له في كلام السّلف، ولا هو مبنيّ علىٰ مناسبة لغويّة.

فَلَهُ وَجْهٌ، وَهُوَ أَنَّ الكِنَايَةَ فِي اللُّغَةِ الخَفَاءُ كَمَا مَرَّ، وَالتَّشْبِيهُ المذْكُورُ مَخْفِيٌّ فِي النَّفْسِ[١]، فَلَفْظُ المشَبَّهِ عِنْدَهُ مُسْتَعْمَلٌ فِي مَعْنَاهُ الحَقِيقِيِّ.

* * *

(١) فهذه كناية لغويّة لا عرفيّة. (العطار ص٦٦)

الفَرِيدَةُ الرَّابِعَةُ:

لَا شُبْهَةَ فِي أَنَّ المشَبَّهَ فِي صُورَةِ الاسْتِعَارَةِ بِالكِنَايَة لَا يَكُونُ مَذْكُورًا بِلَفْظِ المشَبَّهِ بِهِ كَمَا فِي صُورَةِ الاسْتِعَارَةِ المصَرَّحَةِ، وَإِنَّمَا الكَلَامُ فِي وُجُوبِ ذِكْرِهِ بِلَفْظِهِ الموْضُوعِ لَهُ، وَالحَقُّ عَدَمُ الوُجُوبِ لِجَوَازِ أَنْ يُشَبَّهَ شَيْءٌ بِأَمْرَيْنِ وَيُسْتَعْمَلُ لَفْظُ أَحَدِهِمَا فِيهِ، وَيُثْبَتَ لَهُ شَيْءٌ مِنْ لَوَازِمِ الآخَرِ، فَقَدِ اجْتَمَعَ المصَرَّحَةُ وَالمكْنِيَّةُ، مِثَالُهُ قَوْلُه تَعَالَىٰ: ﴿فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ﴾ فَإِنَّهُ شَبَّهَ مَا غَشِيَ الإِنْسَانَ عِنْدَ الجُوعِ وَالخَوْفِ مِنْ أَثَرِ الضَّرَرِ مِنْ حَيْثُ الاشْتِمَالُ بِاللِّبَاسِ، فَاسْتُعِيرَ لَهُ اسْمُهُ، وَمِنْ حَيْثُ الكَرَاهِيَةِ بِالطَّعْمِ المرِّ البَشِعِ، فَيَكُونُ اسْتِعَارَةً مُصَرَّحَةً نَظَرًا إِلَىٰ الأَوَّلِ، وَمَكْنِيَّةً نَظَرًا إِلَىٰ الثَّانِي، وَتَكُونُ الإِذَاقَةُ تَخْيِيلًا.

[الفَرِيدَةُ الرَّابِعَةُ]

(**الفَرِيدَةُ الرَّابِعَةُ**) فِي أَنَّهُ أَيَجِبُ فِي صُورَةِ الاسْتِعَارَةِ بِالكِنَايَةِ ذِكْرُ لَفْظِ المشَبَّهِ الموْضُوعِ لَهُ أَمْ لَا؟

(**لَا شُبْهَةَ**[١] **فِي أَنَّ المشَبَّهَ فِي صُورَةِ الاسْتِعَارَةِ بِالكِنَايَةِ**[٢] **لَا يَكُونُ مَذْكُورًا بِلَفْظِ المشَبَّهِ بِهِ كَمَا هُوَ**) مَذْكُورٌ (**فِي صُورَةِ الاسْتِعَارَةِ المصَرَّحَةِ**) وَهَذَا مِمَّا لَا كَلَامَ فِيهِ، (**وَإِنَّمَا الكَلَامُ فِي وُجُوبِ ذِكْرِهِ**) أَيِ المشَبَّهِ (**بِلَفْظِهِ الموْضُوعِ لَهُ**[٣]، **وَالحَقُّ**) أَيِ التَّحْقِيقُ (**عَدَمُ الوُجُوبِ**) أَيْ عَدَمُ وُجُوبِ ذِكْرِهِ بِلَفْظِهِ الموْضُوعِ لَهُ، وَذَلِكَ (**لِجَوَازِ أَنْ يُشَبَّهَ شَيْءٌ**) كَنَحَافَةِ البَدَنِ وَاصْفِرَارِهِ[٤] (**بِأَمْرَيْنِ**) كَاللِّبَاسِ وَالطَّعْمِ المرِّ البَشِعِ[٥] (**وَيُسْتَعْمَلُ**[٦] **لَفْظُ أَحَدِهِمَا**[٧] **فِيهِ**) أَيْ فِي ذَلِكَ المشَبَّهِ[٨]، (**وَيُثْبَتَ لَهُ شَيْءٌ مِنْ لَوَازِمِ**) الأَمْرِ (**الآخَرِ**[٩]) فَيَكُونُ ذَلِكَ اللَّفْظُ اسْتِعَارَةً تَصْرِيحِيَّةً، لِأَنَّهُ [ذَكَرَ] لَفْظَ المشَبَّهِ بِهِ مَعَ حَذْفِ لَفْظِ

---

(١) أي لا شكّ ولا تردّد.

(٢) أي التّركيب الذي تضمّن الاستعارة واشتمل عليها.

(٣) أي وعدم وجوبه، ففيه اكتفاء.

(٤) في الآية الآتية.

(٥) فيشبّه أوّلا ما غشي الإنسان باللّباس، ويستعار اللّباس له، ثمّ يشبّه ما غشي الإنسان المدلول عليه باللّباس مرّة ثانية بالطّعم المرّ البشع، ويرمز له بشيء من لوازمه وهو الإذاقة علىٰ طريق المكنيّة، والإذاقة تخييل. فقد اجتمعت الاستعارات الثّلاثة التّصريحيّة والمكنيّة والتّخييليّة.
(العطار ص٦٨، والدمنهوري ص٤٤)

(٦) أي يستعار.

(٧) أي أحد الأمرين المشبّه بهما وهما اللّباس والطّعم المرّ البشع، وذلك الأحد هو اللّباس.
(العطار ص٦٨)

(٨) وهو ما غشي الإنسان، فتستعمل لفظ اللّباس الذي هو موضوع للمشبّه به أعني ما يلبس فيما غشي الإنسان، ثمّ يستعمل، ثمّ يشبّه ما غشي الإنسان مرّة ثانية بالطّعم المرّ البشع.
(العطار ص٦٨)

(٩) وهو الطّعم المرّ البشع، والذي من لوازم هذا الآخر في الآية الإذاقة. وهذه استعارة تخييليّة.

المشبَّهِ، وَذَلِكَ اللَّفْظُ بِنَفْسِهِ اسْتِعَارَةٌ بِالكِنَايَةِ عَلَىٰ مَذْهَبِ السَّكَّاكِيِّ[١]، فَيَكُونُ فِي الكَلَامِ اسْتِعَارَتَانِ: تَصْرِيحِيَّةٌ وَمَكْنِيَّةٌ[٢]. وَإِلَىٰ هَذَا أَشَارَ المصَنِّفُ بِقَوْلِهِ: **(فَقَدِ اجْتَمَعَ المصَرَّحَةُ وَالمكْنِيَّةُ**[٣]**، مِثَالُهُ قَوْلُه تَعَالَىٰ: (فَأَذَاقَهَا**[٤] **اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ) فَإِنَّهُ شَبَّهَ مَا غَشِيَ الإِنْسَانَ)** كَاصْفِرَارِ اللَّوْنِ **(عِنْدَ الجُوعِ وَالخَوْفِ مِنْ أَثَرِ الضَّرَرِ**[٥] **مِنْ حَيْثُ الاشْتِمَالُ بِاللِّبَاسِ)** وَهُوَ الأَمْرُ الأَوَّلُ بِجَامِعِ الاشْتِمَالِ فِي كُلٍّ، فَاللِّبَاسُ مُشْتَمِلٌ عَلَىٰ اللَّابِسِ وَأَثَرُ الضَّرَرِ كَالاصْفِرَارِ مُشْتَمِلٌ عَلَىٰ مَنْ قَامَ بِهِ[٦]، **(فَاسْتُعِيرَ لَهُ**[٧] **اسْمُهُ)** أَي اسْمُ اللِّبَاسِ، وَالقَرِينَةُ إِضَافَتُهُ إِلَىٰ الجُوعِ، **(وَمِنْ حَيْثُ الكَرَاهِيَةِ**[٨]**)** شُبِّهَ اللِّبَاسُ[٩] القَدِيمُ البَالِي الوَسِخُ المعَبَّرُ بِهِ عَنِ النُّحُولِ وَالاصْفِرَارِ مَجَازًا **(بِالطَّعْمِ**[١٠] **المرِّ البَشِعِ)** بِجَامِعِ الكَرَاهِيَةِ فِي كُلٍّ، وَهُوَ الأَمْرُ الثَّانِي، **(فَيَكُونُ)** لَفْظُ اللِّبَاسِ **(اسْتِعَارَةً مُصَرَّحَةً نَظَرًا إِلَى الأَوَّلِ)** وَهُوَ اسْتِعَارَتُهُ لِأَثَرِ الضّرَرِ، **(وَ)**

(١) في المكنيّة من حيث إنّه لفظ دالّ علىٰ المشبّه بالأمر الآخر، لأنّه من هذه الحيثيّة قد ذكر لفظ المشبّه وحذف لفظ المشبّه به الآخر. (الملوي ص٣٥)
(٢) بل ثلاث استعارات بزيادة التّخييليّة. (الملوي ص٣٥)
(٣) والتّخييليّة.
(٤) الضّمير للقرية السّابقة في الآية في قوله تعالىٰ: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً﴾.
(٥) بيان لما غشي، وذلك الأثر هو النّحافة واصفرار اللّون مثلا. (العطار ص٦٨)
(٦) الجوع والعطش.
(٧) أي لما غشي الإنسان.
(٨) أي من جهة كون المشابهة هي الكراهة.
(٩) أي وشبّه ما غشي الإنسان مرّة ثانية بعد استعمال لفظ اللّباس فيه.
(١٠) بالضّمّ: الشّيء المطعوم، وبالفتح: الكيفيّة الواصلة إلىٰ القوّة الذّائقة. والمراد هنا الأوّل بدليل وصفه بالمرّ البشع. (العطار ص٦٩)

اسْتِعَارَةً **(مَكْنِيَّةً نَظَرًا إِلَىٰ الثَّانِي**[١]**، وَتَكُونُ الإِذَاقَةُ**[٢] **تَخْيِيلًا)** بِالنِّسْبَةِ إِلَىٰ المكْنِيَّةِ، وَتَجْرِيدًا بِالنِّسْبَةِ إِلَىٰ المصَرَّحَةِ، لِأَنَّهَا تُلَائِمُ المشَبَّهَ وَهُوَ أَثَرُ الضَّرَرِ لِشُيُوعِهَا أَيِ الإِذَاقَةِ فِي الإِصَابَةِ حَتَّىٰ جَرَتْ مَجْرَىٰ الحَقِيقَةِ كَمَا قَالَهُ التَّفْتَزَانِيُّ[٣] فَكَأَنَّهُ قِيلَ: «فَأَصَابَهَا اللهُ بِلِبَاسِ الجُوعِ»، وَنُوقِشَ فِي كَوْنِهَا تَجْرِيدًا بِمَا يَطُولُ ذِكْرُهُ، وَاللهُ تَعَالَىٰ أَعْلَمُ.

* * *

(١) علىٰ مذهب السّكّاكيّ.

(٢) أي إثباتها.

(٣) المطوّل ص٦٥٣ وص٦٨٤.



العِقْدُ الثَّالِثُ:

فِي تَحْقِيقِ قَرِينَةِ الاسْتِعَارَةِ بِالكِنَايَةِ، وَمَا يُذْكَرُ زِيَادَةً عَلَيْهَا مِنْ مُلَائِمَاتِ المشَبَّهِ بِهِ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: «مَخَالِبُ المنِيَّةِ نَشِبَتْ بِفُلَانٍ»، وَفِيهِ خَمْسُ فَرَائِدَ:

[العِقْدُ الثَّالِثُ]

(العِقْدُ الثَّالِثُ: فِي تَحْقِيقِ قَرِينَةِ الاسْتِعَارَةِ بِالكِنَايَةِ)، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِتَحْقِيقِ قَرِينَةِ الاسْتِعَارَةِ المصَرَّحَةِ لِظُهُورِهَا وَلِعَدَمِ الخِلَافِ فِيهَا، (وَ) فِي تَحْقِيقِ (مَا) أَيِ التَّرْشِيحِ الذِي (يُذْكَرُ زِيَادَةً عَلَيْهَا) أَيْ عَلَىٰ قَرِينَةِ الاسْتِعَارَةِ بِالكِنَايَةِ (مِنْ مُلَائِمَاتِ[1] المشَبَّهِ بِهِ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: «مَخَالِبُ[2] المنِيَّةِ نَشِبَتْ[3] بِفُلَانٍ») تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهَا، (وَفِيهِ) أَيْ فِي هَذَا العِقْدِ (خَمْسُ فَرَائِدَ)، وَلَا يَخْفَىٰ حُسْنُ صَنِيعِ المصَنِّفِ حَيْثُ قَدَّمَ تَحْقِيقَ المكْنِيَّةِ، وَثَنَّىٰ بِقَرِينَتِهَا، وَأَتْبَعَهُ بِتَحْقِيقِ الزَّائِدِ عَلَىٰ القَرِينَةِ تَقْدِيمًا لِلْأَهَمِّ فَالأَهَمِّ.

---

(١) بكسر الهمزة وفتحها، إذ الملائمة نسبة بين الطّرفين، لكنّ الكسر أولىٰ لحسن قول القائل: «المخالب تلائم السّبع»، دون العكس، لأنّ المخالب تابعة والسّبع متبوع، والأنسب جعل التّابع ملائما لمتبوعه دون العكس. (الدمنهوري ص٤٧)

(٢) جمع مِخْلَب بكسر الميم وفتح اللام، من الخَلْب أي الجرح والخدش.

(٣) نشِب بوزن فَرِحَ، أي علِقت علوقا حسّيًا.

الفَرِيدَةُ الأُولَى:

ذَهَبَ السَّلَفُ إِلَىٰ أَنَّ الأَمْرَ الذِي أُثْبِتَ لِلْمُشَبَّهِ مِنْ خَوَاصِّ المشَبَّهِ بِهِ مُسْتَعْمَلٌ فِي مَعْنَاهُ الحَقِيقِيِّ، وَإِنَّمَا المجَازُ فِي الإِثْبَاتِ، وَيُسَمُّونَهُ اسْتِعَارَةً تَخْيِيلِيَّةً، وَيَحْكُمُونَ بِعَدَمِ انْفِكَاكِ المكْنِيِّ عَنْهُ عَنْهَا، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الخَطِيبُ.

[الفَرِيدَةُ الأُولَى]

(الفَرِيدَةُ الأُولَىٰ) تَرْجَمَةٌ كَمَا مَرَّ.

(ذَهَبَ السَّلَفُ) عَدَا صَاحِبَ الكَشَّافِ فَإِنَّ لَهُ تَفْصِيلًا بِقَرِينَةِ مَا يَأْتِي فِي الفَرِيدَةِ الثَّالِثَةِ، وَكَذَا السَّكَّاكِيُّ لِعِلْمِ خُرُوجِهِ مِنْهُمْ مِمَّا مَرَّ. وَلَمَّا كَانَ الخَطِيبُ يُعْلَمُ خُرُوجُهُ مِنْهُمْ أَيْضًا مَعَ أَنَّهُ مُوَافِقٌ لَهُمْ نَصَّ عَلَيْهِ المتْنُ (إِلَىٰ أَنَّ الأَمْرَ الذِي أُثْبِتَ[1] لِلْمُشَبَّهِ مِنْ خَوَاصِّ المشَبَّهِ بِهِ) وَهُوَ مَا تَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الاسْتِعَارَةُ بِحَيْثُ لَا تَتِمُّ إِلَّا بِذِكْرِهِ (مُسْتَعْمَلٌ) لَفْظُهُ[2] (فِي مَعْنَاهُ الحَقِيقِيِّ[3])،

(١) أي ذكر، وليس المراد بالإثبات الإسناد، إذ الإسناد في أظفار المنيّة. (العطار ص٧٢)

(٢) ففي كلام المصنّف تقدير مضاف، لأنّ الاستعمال من عوارض الألفاظ. (الدمنهوري ص٤٨)

(٣) أي وجوبا، لتخصيص هذا الكلام بمذهب السّلف سوىٰ صاحب الكشّاف، لأنّه يقول باستعماله جوازا لا وجوبا. (العطار ص٧٢)

وَإِنَّمَا المجَازُ فِي الإِثْبَاتِ) أَيْ إِثْبَاتِ شَيْءٍ لِشَيْءٍ لَيْسَ هُوَ لَهُ[(١)]، **(وَيُسَمُّونَهُ)** أَيْ ذَلِكَ الإِثْبَاتَ **(اسْتِعَارَةً تَخْيِيلِيَّةً)**، وَتَسْمِيَّةُ هَذَا الإِثْبَاتِ بِالاسْتِعَارَةِ لَا وَجْهَ لَهُ، لِأَنَّهُ لَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ تَعْرِيفُ الاسْتِعَارَةِ، لَا بِمَعْنَاهَا الاسْمِيِّ وَهُوَ اللَّفْظُ المسْتَعْمَلُ فِي المشَبَّهِ، وَلَا المصْدَرِيِّ وَهُوَ اسْتِعْمَالُ ذَلِكَ اللَّفْظِ، فَهِيَ إِذًا تَسْمِيَةٌ خَالِيَةٌ مِنَ المنَاسَبَةِ[(٢)]، **(وَيَحْكُمُونَ)** أَيِ السَّلَفُ مَا عَدَا صَاحِبَ الكَشَّافِ وَالسَّكَّاكِيَّ **(بِعَدَمِ انْفِكَاكِ المكْنِيِّ عَنْهُ عَنْهَا)** أَيْ عَنِ الاسْتِعَارَةِ التَّخْيِيلِيَّةِ[(٣)]، فَهُمَا مُتَلَازِمَانِ عِنْدَ السَّلَفِ وَالخَطِيبِ[(٤)]. وَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ:

---

(١) وهذا عقليّ، كإثبات الإنبات للرّبيع. وفي هذا إشارة إلىٰ أنّه يسمّىٰ: «مجازا في الإثبات».
(الملوي ص٣٧)

(٢) يعنون بها المعنىٰ اللّغوي وهو الأخذ، وذلك لأنّ في الإثبات أخذا ونقلا من المشبّه به للمشبّه، وإلّا فتسميته استعارة بالمعنىٰ المصطلح عليه عندهم غير ظاهرة. وهي تخييليّة، لأنّه يتخيّل للسّامع من إثبات الأمر الذي من خواصّ المشبّه به للمشبّه اتّحاد المشبّه بالمشبّه به.
(الدمنهوري ص٤٨ والملوي ص٣٧)

(٣) وكذا العكس.

(٤) خلافا لصاحب الكشّاف والسّكّاكيّ. والحاصل أنّ السّلف ما عدا صاحب الكشّاف قالوا بالتّلازم بين المكنيّة والتّخييليّة، وأنّ صاحب الكشّاف قال بوجود المكنيّة بدون التّخييليّة، وأمّا التّخييليّة فلا توجد عنده كالسّلف بدون المكنيّة، وأنّ السّكّاكيّ قال بانفكاك كلّ منهما عن الآخر. (الدمنهوري ص٤٨)
وعلّلوا ذلك بوجهين:
الأوّل: أنّها قرينتها، والاستعارة لا تتمّ بدون القرينة، ولا يجوز أن تكون قرينة المكنيّة حاليّة كالمصرّحة، لأنّها استعارة لا تخلو عن الخفاء كما يدلّ عليه جزء اسمها، فوجب ذكر قرينتها حتّىٰ يزول بعض خفائها.
الثّاني: أنّ الاستعارة المكنيّة بمنزلة الملزوم للتّخييليّة، ووجود الملزوم يقتضي وجود اللّازم. (العطار ص٧٤)

(**وَإِلَيْهِ**) أَيْ إِلَىٰ مَذْهَبِ السَّلَفِ[(١)] فِي هَذِهِ الفَرِيدَةِ (**ذَهَبَ الخَطِيبُ**).

❋ ❋ ❋

(١) لا إلىٰ غيره، فتقديم المعمول مفيد للحصر.

الفَرِيدَةُ الثَّانِيَةُ:

جَوَّزَ صَاحِبُ الكَشَّافِ كَوْنَهُ اسْتِعَارَةً تَحْقِيقِيَّةً لِمُلَائِمِ المشَبَّهِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ﴾ حَيْثُ اسْتُعِيرَ الحَبْلُ لِلْعَهْدِ، وَالنَّقْضُ لِإِبْطَالِهِ.

[الفَرِيدَةُ الثَّانِيَةُ]

(الفَرِيدَةُ الثَّانِيَةُ) فِي جَوَازِ كَوْنِ قَرِينَةِ الاسْتِعَارَةِ بِالكِنَايَةِ غَيْرَ تَخْيِيلِيَّةٍ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ(١). وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ:

(جَوَّزَ صَاحِبُ الكَشَّافِ كَوْنَهُ) أَي الأَمْرَ الذِي أُثْبِتَ لِلْمُشَبَّهِ مِنْ خَوَاصِّ المشَبَّهِ بِهِ وَمُلَائِمَاتِهِ **(اسْتِعَارَةً تَحْقِيقِيَّةً)** فِي بَعْضِ الموَادِّ(٢) **(لِمُلَائِمِ المشَبَّهِ)**

---

(١) عند صاحب الكشّاف، وحينئذ توجد عنده المكنيّة بدون التّخييليّة، بخلاف السّلف فإنّ المكنيّة والتّخييليّة عندهم متلازمتان كما سبق. (الدمنهوري ص٤٨)

(٢) وهي المادّة التي يكون فيها للمشبّه ملائم صالح لِأَنْ يشبّه بملائم المشبّه به كما في الآية، أمّا نحو «أظفار المنيّة» فلا لأنّه ليس للمشبّه صالح لِمَا ذكر، فيكون المجاز في مثل هذه المادّة في الإثبات فقط عند صاحب الكشّاف موافقةً للسّلف كما يؤخذ من كلام منجم باشي، وعليه يكون ما هنا مساويا لما سيذكره في الفريدة الرابعة وعند الزيباري، فقال: ذلك البعض هو المادّة التي شاع فيها استعمال اللّفظ الموضوع لملائم المشبّه به في ملائم المشبّه كما يرشد لذلك عبارة الكشّاف. وجعل ما قرّرناه مختار المصنّف في الفريدة الرابعة. وعلىٰ تقريره يكون ما للمصنّف أعمّ ممّا لصاحب الكشّاف في الشّقّ الأوّل وأخصّ منه في الشّقّ الثّاني. (العطار ص٧٥)

وَيَرْجِعُ[١] هَذَا مَتَىٰ شَاعَ[٢]، وَالمرَادُ بِالتَّحْقِيقِيَّةِ هُنَا التَّصْرِيحِيَّةُ، لَا تَحْقِيقِيَّةُ السَّكَّاكِيِّ وَهُوَ مَا كَانَ المسْتَعَارُ لَهُ مُحَقَّقًا حِسًّا أَوْ عَقْلًا كَمَا مَرَّ فِي العِقْدِ الأَوَّلِ، لِأَنَّ صَاحِبَ الكَشَّافِ مُتَقَدِّمٌ عَلَيْهِ فَلَا يُتَصَوَّرُ مِنْهُ إِرَادَةُ مَا لِلسَّكَّاكِيِّ[٣].

وَحَاصِلُ المسْأَلَةِ: أَنَّ التَّحْقِيقِيَّةَ عِنْدَ السَّلَفِ وَصَاحِبِ الكَشَّافِ مَا وَقَعَ التَّجَوُّزُ فِيهَا بِنَفْسِ اللَّفْظِ وَهِيَ التَّصْرِيحِيَّةُ، وَالتَّخْيِيلِيَّةُ عِنْدَهُمْ مَا كَانَتْ مَجَازًا فِي الإِثْبَاتِ، وَهَذِهِ غَيْرُ تَخْيِيلِيَّةِ السَّكَّاكِيِّ، لِأَنَّهَا عِنْدَهُ لَفْظٌ مُسْتَعَارٌ لِأَمْرٍ وَهْمِيٍّ مُتَخَيَّلٍ كَمَا عَلِمْتَ، وَقَدْ جَاءَتِ الاسْتِعَارَةُ التَّحْقِيقِيَّةُ مِنْ مُلَائِمِ المشَبَّهِ بِهِ لِمُلَائِمِ المشَبَّهِ **(كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَىٰ:** ﴿يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ﴾ حَيْثُ[٤] **اسْتُعِيرَ الحَبْلُ)** المضْمَرُ **(لِلْعَهْدِ)** لِمَا فِيهِ مِنَ الرَّبْطِ بَيْنَ المتَعَاهِدَيْنِ اسْتِعَارَةً بِالكِنَايَةِ، وَاسْتُعِيرَ **(النَّقْضُ)** الذِي هُوَ تَفْرِيقُ طَاقَاتِ الحَبْلِ بَعْضِهَا عَنْ بَعْضٍ **(لِإِبْطَالِهِ)** اسْتِعَارَةً تَصْرِيحِيَّةً.

---

(١) فالمراد بالجواز عدم الامتناع، لا استواء الطّرفين. (الملوي ص٣٧)

(٢) قال صاحب الكشّاف: شاع استعمال النّقض في إبطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل علىٰ سبيل الاستعارة لما فيه من إثبات الوصلة بين المتعاهدين. قال السّعد في المطوّل: قد استفدنا منه أنّ قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب أن تكون استعارة تخييليّة، بل قد تكون تحقيقيّة كاستعارة النّقض لإبطال العهد. (العطار ص٧٦)

(٣) المراد بالتّحقيقيّة هنا التّصريحيّة، لا ما تقدّم للسّكّاكيّ، ووجهه أنّ صاحب الكشّاف متقدّم علىٰ السّكّاكيّ المخصوص به التّقسيم السّابق في العقد الأوّل إلىٰ تحقيقيّة وتخييليّة. وليس وجهه عدم صحّة كون هذه الاستعارة تحقيقيّة بمعناها عند السّكّاكيّ كما توهّم. (الدمنهوري ص٤٩ والصبان علىٰ العصام ص٣١٦)

(٤) الحيثيّة هنا حيثيّة تعليل لما تضمّنه التّمثيل بالآية من أنّ فيها مكنيّة قرينتها تحقيقيّة، وحينئذ وجدت عنده المكنيّة بدون التّخييليّة. (الدمنهوري ص٤٩)

وَبِعِبَارَةٍ أُخْرَىٰ أَنْ يُقَالَ فِي تَقْرِيرِ الأُولَىٰ: شُبِّهَ العَهْدُ بِالحَبْلِ بِجَامِعِ مُطْلَقِ الوُصْلَةِ فِي كُلٍّ، وَاسْتُعِيرَ لَفْظُ المشَبَّهِ بِهِ لِلْمُشَبَّهِ، وَطُوِيَ، وَرُمِزَ إِلَيْهِ بِذِكْرِ شَيْءٍ مِنْ لَوَازِمِهِ وَهُوَ «يَنْقُضُونَ» عَلَىٰ طَرِيقِ الاسْتِعَارَةِ بِالكِنَايَةِ، وَإِسْنَادُ النَّقْضِ إِلَىٰ العَهْدِ قَرِينَةٌ.

وَتَقْرِيرُ الثَّانِيَةِ أَنْ يُقَالَ: شُبِّهَ إِبْطَالُ العَهْدِ بِالنَّقْضِ الحِسِّيِّ بِجَامِعِ الحَلِّ فِي كُلٍّ، وَاسْتُعِيرَ لِلْمُشَبَّهِ اسْمُ المشَبَّهِ بِهِ، وَاشْتُقَّ مِنْهُ «يَنْقُضُون» بِمَعْنَىٰ يُبْطِلُونَ عَلَىٰ طَرِيقِ الاسْتِعَارَةِ التَّصْرِيحِيَّةِ التَّبَعِيَّةِ، وَقَرِينَتُهَا قَرِينَةُ الأُولَىٰ.

* * *

الفَرِيدَةُ الثَّالِثَةُ:

جَوَّزَ السَّكَّاكِيُّ كَوْنَهُ مُسْتَعْمَلًا فِي أَمْرٍ وَهْمِيٍّ تَوَهَّمَهُ المتكلِّمُ تَشْبِيهًا بِمَعْنَاهُ الحَقِيقِيِّ، وَيُسَمِّيهِ اسْتِعَارَةً تَخْيِيلِيَّةً، وَلَا يَخْفَىٰ أَنَّهُ تَعَسُّفٌ.

[الفَرِيدَةُ الثَّالِثَةُ]

(**الفَرِيدَةُ الثَّالِثَةُ**) فِي بَيَانِ قَرِينَةِ الاسْتِعَارَةِ بِالكِنَايَةِ عِنْدَ السَّكَّاكِيِّ.

(**جَوَّزَ السَّكَّاكِيُّ كَوْنَهُ**) أَيِ اللَّفْظَ الذِي أُثْبِتَ لِلْمُشَبَّهِ مِنْ خَوَاصِّ المشبَّهِ بِهِ (**مُسْتَعْمَلًا فِي أَمْرٍ وَهْمِيٍّ**) لَا تَحَقُّقَ لَهُ حِسًّا وَلَا عَقْلًا، وَإِنَّمَا (**تَوَهَّمَهُ المتكلِّمُ**) وَتَخَيَّلَهُ كَمَا مَرَّ (**تَشْبِيهًا بِمَعْنَاهُ الحَقِيقِيِّ، وَيُسَمِّيه**) أَيْ لَفْظَ مَا أُثْبِتَ لِلْمُشَبَّهِ مِنْ خَوَاصِّ المشبَّهِ بِهِ (**اسْتِعَارَةً تَخْيِيلِيَّةً**)، وَوَجْهُ تَسْمِيَّتِهَا ظَاهِرٌ لَا خَفَاءَ فِيهِ، لِأَنَّهُ قَدْ أَطْلَقَ لَفْظَ المشبَّهِ بِهِ عَلَىٰ المشبَّهِ المتَخيَّلِ، (**وَلَا يَخْفَىٰ أَنَّهُ تَعَسُّفٌ**) أَيِ ارْتِكَابٌ لِلطَّرِيقِ الغَيْرِ الجَادَّةِ، لِمَا فِي مَذْهَبِهِ مِنْ كَثْرَةِ الاعْتِبَارَاتِ لِغَيْرِ دَلِيلٍ وَلَا حَاجَةَ تَدْعُو إِلَيْهَا، كَذَا قَالُوا[(١)] وَاللهُ أَعْلَمُ.

(١) لأنّ الطّريق السّالكة أي المستقيمة جعل اللّفظ تابعا للمعنىٰ، بأن يحفظ جانب المعنىٰ، ثمّ يطلب له لفظ ولو كان في مناسبته له تكلّف كما صنع السّلف، لا جعل المعنىٰ تابعا للّفظ، بأن يحفظ جانب اللّفظ، ويطلب له معنىٰ يناسبه ولو مع تكلّف كما صنع السّكّاكيّ، فإنّه جعل المعنىٰ تابعا للّفظ استعارةً تخييليّةً، وذلك أنّه رأىٰ القوم استعملوا =

مَكْتَبَةُ لِسَانِ العَرَب
أ. علاء الدين شوقي
@lisanarb
www.lisanarb.com

= لفظ «استعارة» في الكلمة المتجاوز بها عن مكانها الأصليّ لعلاقة المشابهة، وفي نقل الإسناد من مكان إلىٰ آخر، فأراد أن يجعل كلّ استعارة لفظا لتكون الاستعارات علىٰ نسق واحد، فاخترع معنىً متوهّما شبيها بمعنىٰ ملائم المشبّه به، واستعمل فيه لفظ الملائم المذكور، وأطلق عليه لفظ الاستعارة التّخييليّة الذي كان موجودا قبل اختراعه المذكور، فصار المعنىٰ تابعا للّفظ بهذا الاعتبار. هذا ملخّص ما قاله الصبّان والدّلجي.

مثلا: لفظ الاستعارة التخييلية كالأظفار في نحو: «أظفار المنية نشبت بزيد» اخترع له السّكّاكيّ معنىً متوهّما وهو هنا الأظفار المخيّلة شبيها بمعنىٰ ملائم المشبّه به وهو الأظفار المحقّقة، واستعمل هذا الملائم في هذا المعنىٰ المتوهّم، وأطلق عليه لفظ الاستعارة التّخييليّة الذي كان موجودا قبل اختراعه المذكور، فصار هذا المعنىٰ الذي اخترعه تابعا للفظ الاستعارة التّخييليّة بهذا الاعتبار لتكون الاستعارات كلّها عنده علىٰ نسق واحد. (الدمنهوري ص٥١) وانظر (العطار ص٧٧، العصام مع الصبان ص٣٢٤-٣٢٥)

الفَرِيدَةُ الرَّابِعَةُ:

المخْتَارُ فِي قَرِينَةِ المكْنِيَّةِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمُشَبَّهِ المذْكُورِ تَابعٌ يُشْبِهُ رَادِفَ المشَبَّهِ بِهِ كَانَ بَاقِيًا عَلَىٰ مَعْنَاهُ الحَقِيقِيِّ، وَكَانَ إِثْبَاتُهُ لَهُ اسْتِعَارَةً تَخْيِيلِيَّةً كَمَخَالِبِ المنِيَّةِ، وَإِنْ كَانَ لَهُ تَابِعٌ يُشْبِهُ ذَلِكَ الرَّادِفَ المذْكُورَ كَانَ ذَلِكَ الرَّادِفُ مُسْتَعَارًا لِذَلِكَ التَّابِعِ عَلَىٰ طَرِيقِ التَّصْرِيحِ.

[الفَرِيدَةُ الرَّابِعَةُ]

(**الفَرِيدَةُ الرَّابِعَةُ**) فِي بَيَانِ المخْتَارِ فِي قَرِينَةِ الاسْتِعَارَةِ بِالكِنَايَةِ عِنْدَ المصَنِّفِ[1].

(**المخْتَارُ**) عِنْدَهُ (**فِي**) اسْتِعْمَالِ (**قَرِينَةِ**) الاسْتِعَارَةِ (**المكْنِيَّةِ أَنَّهُ**) أَيِ

(١) ما ذكره المصنّف في هذه الفريدة تبع فيه السّيّد في حاشية المطوّل فإنّه قال في أثناء كلام: وعلىٰ هذا فالضّابط في قرينة الاستعارة بالكناية أن يقال: إذا لم يكن للمشبّه المذكور تابع يشبه رادف المشبّه به، كان باقيا علىٰ معناه الأصليّ، وكان إثباته له استعارة تخييليّة، كمخالب المنيّة وأظفارها، وإن كان له تابع يشبه ذلك الرّديف المذكور كان مستعارا لذلك التّابع علىٰ طريق التّصريح، فلا يكون هناك مع الاستعارة بالكناية استعارة تخييليّة.
(العطار ص٧٨، حاشية السيد علىٰ المطول ص٣٧٨)

الأَمْرُ وَالشَّأْنُ (**إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمُشَبَّهِ المذْكُورِ**[(١)] **تَابعٌ**[(٢)] **يُشْبِهُ رَادِفَ**) تَابعَ[(٣)] (**المشَبَّهِ بِهِ كَانَ**) أَيْ رَادِفُ المشَبَّهِ بِهِ (**بَاقِيًا عَلَىٰ مَعْنَاهُ الحَقِيقِيِّ، وَكَانَ إِثْبَاتُهُ**) أَيْ مُلَائِمُ المشَبَّهِ بِهِ (**لَهُ**) أَيْ لِلْمُشَبَّهِ (**اسْتِعَارَةً تَخْيِيلِيَّةً**[(٤)]) وَذلِكَ (**كَمَخَالِبِ المنِيَّةِ**) فِي قَوْلِهِمْ: «مَخَالِبُ المنِيَّةِ نَشِبَتْ بِفُلَانٍ»، إِذْ لَيْسَ فِي المنِيَّةِ مَخَالِبُ تُشْبِهُ مَخَالِبَ السَّبُعِ، وَعَلَيْهِ فَيَكُونُ لَفْظُ المخَالِبِ مُسْتَعْمَلًا فِي مَعْنَاهُ الحَقِيقِيِّ، وَإِنَّمَا المجَازُ فِي الإِثْبَاتِ، قَالَ بَعْضُهُمْ[(٥)]: قَدْ يُنَاقَشُ بِأَنَّ لَهَا مَا يُمْكِنُ اسْتِعَارَةُ الأَظْفَارِ لَهُ وَهِيَ أَسْبَابُ الموْتِ مِنَ المرَضِ وَنَحْوِهِ، فَلْيُحَرَّرْ.

(**وَإِنْ كَانَ لَهُ**) أَيْ لِلْمُشَبَّهِ (**تَابعٌ**) حَقِيقِيٌّ غَيْرُ وَهْمِيٍّ (**يُشْبِهُ ذَلِكَ الرَّادِفَ**) أَيِ اللَّازِمَ (**المذْكُورَ كَانَ ذَلِكَ الرَّادِفُ**) أَيْ رَادِفُ المشَبَّهِ بِهِ (**مُسْتَعَارًا**) جَوَازًا مَتَىٰ أَمْكَنَ (**لِذَلِكَ التَّابِعِ**) أَيْ تَابِعِ المشَبَّهِ (**عَلَىٰ طَرِيقِ التَّصْرِيحِ**) كَمَا فِي قَوْلِ اللهِ ﷻ (يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّه)[(٦)].

وَالحَاصِلُ أَنَّ المذَاهِبَ فِي قَرِينَةِ الاسْتِعَارَةِ بِالكِنَايَةِ أَرْبَعَةٌ:

الأَوَّلُ: مَذْهَبُ السَّلَفِ وَالخَطِيبِ، وَهُوَ أَنَّ جَمِيعَ أَفْرَادِ قَرِينَةِ المكْنِيَّةِ

---

(١) أي في عبارة المستعير، كالمنيّة في: «أنشبت المنيّة أظفارها». (العطار ص٧٨، الدمنهوري ص٥٢)

(٢) أي لازم.

(٣) في التّعبير أوّلا بتابع وثانيا برادف تفنّن خروجا من تكرار اللّفظ. (العطار ص٧٨، الدمنهوري ص٥٢)

(٤) أي باتّفاق من السّلف والمصنّف وصاحب الكشاف، علىٰ طريقة القوم من أنّها مجاز في الإثبات، لا ما يقول السّكّاكيّ من استعارته لأمر وهميّ. (العطار ص٧٩، الدمنهوري ص٥٢)

(٥) منهم الخضري. (حاشية الخضري علىٰ الملوي ص١٠٩)

(٦) حيث استعير النّقض للإبطال. (العطار ص٧٩)

مُسْتَعْمَلَةٌ فِي حَقِيقَتِهَا، وَإِنَّمَا التَّجَوُّزُ عِنْدَهُمْ فِي الإِثْبَاتِ المسَمَّىٰ اسْتِعَارَةً تَخْيِيلِيَّةً.

الثَّانِي: مَذْهَبُ السَّكَّاكِيِّ، وَهُوَ أَنَّ قَرِينَةِ المكْنِيَّةِ تَارَةً تَكُونُ تَحْقِيقِيَّةً إِذَا كَانَ المسْتَعَارُ لَهُ مُحَقَّقًا حِسًّا أَوْ عَقْلًا، وَتَارَةً تَكُونُ تَخْيِيلِيَّةً إِذَا كَانَ المسْتَعَارُ لَهُ أَمْرًا مُتَوَهَّمًا.

الثَّالِثُ: مَذْهَبُ صَاحِبِ الكَشَّافِ، وَهُوَ أَنَّهَا تَكُونُ تَارَةً تَحْقِيقِيَّةً أَيْ تَصْرِيحِيَّةً، وَتَارَةً تَكُونُ تَخْيِيلِيَّةً كَتَخْيِيلِيَّةِ السَّلَفِ.

الرابع: مَذْهَبُ المصَنِّفِ، وَهُوَ مِثْلُهُ، وَالفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ صَاحِبَ الكَشَّافِ يَعْتَبِرُ الشُّيُوعَ وَعَدَمَهُ، وَالمصَنِّفَ يَعْتَبِرُ الإِمْكَانَ وَعَدَمَهُ.

* * *

الفَرِيدَةُ الخَامِسَةُ:

كَمَا يُسَمَّىٰ مَا زَادَ عَلَىٰ قَرِينَةِ المصَرَّحَةِ مِنْ مُلَائِمَاتِ المشَبَّهِ بِهِ تَرْشِيحًا، كَذلِكَ يُعَدُّ مَا زَادَ عَلَىٰ قَرِينَةِ المكْنِيَّةِ مِنَ الملَائِمَاتِ تَرْشِيحًا لَهَا، وَيَجُوزُ جَعْلُهُ تَرْشِيحًا لِلتَّخْيِيلِيَّةِ أَوِ للاسْتِعَارَةِ التَّحْقِيقِيَّةِ.

أَمَّا الاسْتِعَارَةُ التَّحْقِيقِيَّةُ فَظَاهِرٌ، وَكَذَا التَّخْيِيلِيَّةُ عَلَىٰ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ السَّكَّاكِيُّ لِأَنَّ التَّخْيِيلِيَّةَ مُصَرَّحَةٌ عِنْدَهُ.

وَأَمَّا التَّخْيِيلِيَّةُ عَلَىٰ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ السَّلَفُ، فَلِأَنَّ التَّرْشِيحَ يَكُونُ لِلْمَجَازِ العَقْلِيِّ أَيْضًا بِذِكْرِ مَا يُلَائِمُ مَا هُوَ لَهُ، كَمَا يَكُونُ لِلْمَجَازِ اللُّغَوِيِّ المرْسَلِ بِذِكْرِ مَا يُلَائِمُ الموْضُوعَ لَهُ، وَلِلتَّشْبِيهِ بِذِكْرِ مَا يُلَائِمُ المشَبَّهَ بِهِ، وَلِلاسْتِعَارَةِ المصَرَّحَةِ كَمَا سَبَقَ، وَوَجْهُ الفَرْقِ بَيْنَ مَا يُجْعَلُ قَرِينَةً لِلْمَكْنِيَّةِ وَيُجْعَلُ نَفْسُهُ تَخْيِيلًا أَوِ اسْتِعَارَةً تَحْقِيقِيَّةً أَوْ يُجْعَلُ إِثْبَاتُهُ تَخْيِيلًا، وَبَيْنَ مَا يُجْعَلُ زَائِدًا عَلَيْهَا وَتَرْشِيحًا: قُوَّةُ الاخْتِصَاصِ بِالمشَبَّهِ بِهِ، فَأَيُّهُمَا أَقْوَىٰ اخْتِصَاصًا وَتَعَلُّقًا بِهِ فَهُوَ القَرِينَةُ وَمَا سِوَاهُ تَرْشِيحٌ.

[الفَرِيدَةُ الخَامِسَةُ]

(الفَرِيدَةُ الخَامِسَةُ) فِي تَحْقِيقِ مَا زَادَ عَلَىٰ قَرِينَةِ الاسْتِعَارَةِ بِالكِنَايَةِ[١].

(كَمَا يُسَمَّىٰ مَا زَادَ عَلَىٰ قَرِينَةِ المصَرَّحَةِ مِنْ مُلَائِمَاتِ المشَبَّهِ بِهِ تَرْشِيحًا) يَعْنِي كَمَا يُسَمَّىٰ لَفْظُ مُلَائِمِ المشَبَّهِ بِهِ فِي المصَرَّحَةِ تَرْشِيحًا نَحْوُ: «رَأَيْتُ أَسَدًا فِي الحَمَّامِ لَهُ لِبَدٌ»، (كَذَلِكَ يُعَدُّ[٢] مَا زَادَ عَلَىٰ قَرِينَةِ المكْنِيَّةِ[٣] مِنَ الملَائِمَاتِ) أَيْ مُلَائِمَاتِ المشَبَّهِ بِهِ (تَرْشِيحًا لَهَا[٤]) أَيْ لِلْمَكْنِيَّةِ نَحْوُ: «نَطَقَ لِسَانُ الحَالِ بِكَذَا»، فَتَشْبِيهُ الحَالِ بِمُتَكَلِّمٍ اسْتِعَارَةٌ بِالكِنَايَةِ، وَاللِّسَانُ اسْتِعَارَةٌ تَخْيِيلِيَّةٌ، وَ«نَطَقَ» تَرْشِيحٌ، (وَيَجُوزُ جَعْلُهُ) أَيْ مَا زَادَ عَلَىٰ قَرِينَةِ الاسْتِعَارَةِ بِالكِنَايَةِ (تَرْشِيحًا لِلتَّخْيِيلِيَّةِ) إِنْ كَانَتْ قَرِينَتُهَا تَخْيِيلِيَّةً كَمَا فِي: «مَخَالِبُ المنِيَّةِ نَشِبَتْ بِفُلَانٍ»، فَيَجُوزُ جَعْلُ «نَشِبَتْ» تَرْشِيحًا لِلْمَخَالِبِ (أَوْ) تَرْشِيحًا (لِلاسْتِعَارَةِ التَّحْقِيقِيَّةِ) عِنْدَ غَيْرِ السَّكَّاكِيِّ.

(أَمَّا الاسْتِعَارَةُ التَّحْقِيقِيَّةُ[٥] فَـ)جَوَازُ جَعْلِهِ تَرْشِيحًا لَهَا (ظَاهِرٌ) لَا خَفَاءَ فِيهِ[٦]، (وَكَذَا التَّخْيِيلِيَّةُ عَلَىٰ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ السَّكَّاكِيُّ لِأَنَّ) الاسْتِعَارَةَ (التَّخْيِيلِيَّةَ مُصَرَّحَةٌ عِنْدَهُ[٧]).

---

(١) من الملائمات، والفرق بين التّرشيح والتّخييل. (العطار ص٧٩)
(٢) بينه وبين «يسمّىٰ» أوّلا تفنّن دفعا لثقل تكرار اللّفظ. (الأمير علىٰ الملوي ص٣٩)
(٣) وتلك القرينة هي الاستعارة التّخييليّة.
(٤) علىٰ كلّ المذاهب.
(٥) التي هي قرينة المكنيّة.
(٦) لأنّها مصرّحة، والمصرّحة تقترن بالتّرشيح. (العطار ص٨٠)
(٧) لأنّه صرّح بلفظ المشبّه به وأطلق علىٰ أمر متوهّم. (الملوي ص٣٩)

وَأَمَّا التَّخْيِيلِيَّةُ عَلَىٰ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ السَّلَفُ) التِي هِيَ مِنْ بَابِ المجَازِ العَقْلِيِّ عِنْدَهُمْ، **(فَلِأَنَّ التَّرْشِيحَ يَكُونُ لِلْمَجَازِ العَقْلِيِّ أَيْضًا)** كَمَا يَكُونُ لِلْمَجَازِ بِالاسْتِعَارَةِ **(بِذِكْرِ مَا يُلَائِمُ)** أَيْ يُلَازِمُ **(مَا هُوَ لَهُ)** حَقِيقَةً، وَذَلِكَ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ[1]:

أَخَذْنَا بِأَطْرَافِ الحَدِيثِ بَيْنَنَا وَسَالَتْ بِأَعْنَاقِ المطِيِّ الأَبَاطِحُ

فَقَوْلُهُ: «بِأَطْرَافِ» اسْتِعَارَةٌ مُصَرَّحَةٌ لِفُنُونِ الكَلَامِ بِجَامِعِ التَّجَاذُبِ فِي كُلٍّ، وَالقَرِينَةُ إِسْنَادُ الأَطْرَافِ إِلَىٰ الأَحَادِيثِ، وَ«أَخَذْنَا» تَرْشِيحٌ، ثُمَّ شُبِّهَ سَيْرُ القَوْمِ المشْتَمِلُ عَلَىٰ سُرْعَةٍ بِسَيَلَانِ السُّيُولِ فِي الأَبَاطِحِ[2] بِجَامِعِ شِدَّةِ السُّرْعَةِ فِي كُلٍّ، ثُمَّ بَعْدَ مَا شَبَّهَ السَّيْرَ بِالسَّيَلَانِ وَعَبَّرَ بِهِ عَنْهُ أَسْنَدَهُ إِلَىٰ الأَبَاطِح إِسْنَادًا مَجَازِيًا، لِأَنَّ الأَبَاطِحَ لَا تَسِيلُ وَإِنَّمَا يَقَعُ السَّيَلَانُ فِيهَا، فَأَعْنَاقُ المطِيِّ مُنَاسِبَةٌ لِمَنْ ثَبَتَ لَهُ السَّيْرُ حَقِيقَةً وَهُوَ القَوْلُ إِذِ الأَصْلُ: «سَارَ القَوْمُ بِالمطِيِّ»، فَذِكْرُ جَامِعِ الأَبَاطِحِ تَرْشِيحٌ لِلْمَجَازِ العَقْلِيِّ.

(كَمَا يَكُونُ لِلْمَجَازِ اللُّغَوِيِّ المرْسَلِ بِذِكْرِ مَا يُلَائِمُ الموْضُوعَ لَهُ) كَمَا فِي قَوْلِ رَسُولِ اللهِ ﷺ: «أَسْرَعُكُنَّ لُحُوقًا بِي أَطْوَلُكُنَّ يَدًا»، فَإِطْلَاقُ اليَدِ عَلَىٰ النِّعْمَةِ مَجَازٌ مُرْسَلٌ، لِأَنَّ اليَدَ مَوْضُوعَةٌ لِلْجَارِحَةِ المخْصُوصَةِ، لَكِنْ مِنْ شَأْنِ النِّعْمَةِ أَنْ تَصْدُرَ مِنْهَا وَتَصِلَ إِلَىٰ المقْصُودِ بِهَا، وَالعَلَاقَةُ السَّبَبِيَّةُ، فَأُطْلِقَ اسْمُ السَّبَبِ وَهُوَ اليَدُ عَلَىٰ المسَبَّبِ وَهُوَ النِّعْمَةُ، وَ«أَطْوَلُكُنَّ» تَرْشِيحٌ لِهَذَا المجَازِ، لِأَنَّهُ يُلَائِمُ الجَارِحَةَ المعْرُوفَةَ، **(وَ)** يَكُونُ **(لِلتَّشْبِيهِ بِذِكْرِ مَا يُلَائِمُ**

---

(١) اختلف في نسبته، فقيل: هو لكثيّر عزّة كما في ملحق ديوانه ص٥٢٥، وقيل: هو للمضرّب عقبة بن كعب بن زهير كما في أمالي المرتضىٰ ١/٤٥٨، وقيل: هو لابن الطثرية كما في ملحق ديوانه ص٦٤.

(٢) جمع أبطح، وهو المكان المتّسع فيه دقاق الحصىٰ. (الملوي ص٤٠)

المشبَّهَ بِهِ) كَقَوْلِنَا: «مَخَالِبُ المنِيَّةِ الشَّبِيهَةُ بِالسَّبُعِ أَهْلَكَتْ فُلَانًا»، فَالمخَالِبُ المَلَائِمَةُ لِلْمُشَبَّهِ بِهِ تَرْشِيحٌ لِهَذَا التَّشْبِيهِ، (وَ) يَكُونُ **(لِلاسْتِعَارَةِ المصَرَّحَةِ كَمَا سَبَقَ)**، وَتَرَكَ المكْنِيَّةَ هُنَا لِأَنَّهَا مَقِيسَةٌ عَلَيْهَا، فَهِيَ فِي حُكْمِهَا، فَاكْتَفَىٰ بِالمقِيسِ عَلَيْهِ[1].

(وَوَجْهُ الفَرْقِ بَيْنَ مَا يُجْعَلُ قَرِينَةً لِ)الاسْتِعَارَةِ **(المَكْنِيَّةِ)** مِنْ مُلَائِمَاتِ المشَبَّهِ بِهِ **(وَيُجْعَلُ نَفْسُهُ تَخْيِيلًا)** عَلَىٰ مَذْهَبِ السَّكَّاكِيِّ **(أَوِ اسْتِعَارَةً تَحْقِيقِيَّةً**[2]**)** فِي بَعْضِ الصُّوَرِ كَمَا مَرَّ[3] **(أَوْ يُجْعَلُ إِثْبَاتُهُ تَخْيِيلًا)** عَلَىٰ مَذْهَبِ غَيْرِ السَّكَّاكِيِّ[4]، **(وَبَيْنَ مَا يُجْعَلُ زَائِدًا عَلَيْهَا)** أَيْ عَلَىٰ قَرِينَةِ المكْنِيَّةِ **(وَتَرْشِيحًا)** لِلْمَكْنِيَّةِ أَوْ لِلتَّخْيِيلِيَّةِ: **(قُوَّةُ الاخْتِصَاصِ بِالمشَبَّهِ بِهِ، فَأَيُّهُمَا أَقْوَىٰ اخْتِصَاصًا وَتَعَلُّقًا بِهِ فَهُوَ القَرِينَةُ وَمَا سِوَاهُ تَرْشِيحٌ)** وَذَلِكَ كَقَوْلِنَا: «نَطَقَ لِسَانُ الحَالِ بِبُلُوغِ المرَادِ»، فَاللِّسَانُ أَقْوَىٰ اخْتِصَاصًا وَتَعَلُّقًا بِالمتَكَلِّمِ، فَيَكُونُ هُوَ القَرِينَةَ، وَالنُّطْقُ لِمَا كَانَ دُونَهُ لِأَنَّهُ يَنْفَكُّ عَنْهُ، فَيَكُونُ هُوَ التَّرْشِيحَ.

وَالحَمْدُ للهِ عَلَىٰ الخِتَامِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَىٰ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ أَشْرَفِ الأَنَامِ.

وَكَانَ الفَرَاغُ مِنْهُ فِي يَوْمِ الجُمُعَةِ الرَّابِعِ وَالعِشْرِينَ مِنْ جُمَادَىٰ الأُولَىٰ مِنْ عَامِ سِتَّةٍ وَثَلَاثِينَ وَثَلَاثِمَائَةٍ وَأَلْفٍ.

---

(١) ردّ لاعتراض العصام بأنّ ترشيح المصرّحة والمكنيّة قد سبق ذكرهما، فإمّا أن يذكرهما معا هنا أو يحذفهما معا.
وحاصل الجواب: أنّهما مذكوران معا تقديرا، لأنّه لما ذكر المقيس عليه فكأنّه ذكر المقيس وهو المكنيّة. (الخضري علىٰ الملوي ص١١٥، العصام مع الصبان ص٣٤٣)

(٢) إشارة لمذهب صاحب الكشّاف.

(٣) إشارة لمذهب المصنّف.

(٤) إشارة إلىٰ مذهب السّلف.